

كتاب

الذهب المذاب في مذاهب النحاة  
ودقّة الإعراب

تأليف

يوسف بن حمزة الإلياسي الكاتبي السهراني الشهرزوري

تحقيق

الدكتور جميل عبد الله عويضة

١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م

الذهب المذاب في مذاهب النحاة  
ودقة الإعراب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بسم الله الرحمن الرحيم

### تقديم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ، وبعد . . . .  
فقد يسر الله لي المشاركة في التحقيق العلمي ، ولا يخفى على ذي بصيرة ما  
لتحقيق كتب التراث ونشرها من فضيلة في إخراج النفائس المخبوءة من بطون  
المكتبات ، ووضعها مجلوة أمام طلبة العلم ، كي يعمّ بها النفع .  
وقد وقع اختياري على كتاب الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب  
لمؤلفه يوسف بن حمزة الإلياسي لثلاثة أسباب :

أولها : أن ما نُشر من كتب التراث في الخلاف النحوي قليل من كثير ،  
فعلى الرغم من أن الكتاب ليس رائداً في بابه ، غير أنه يسدّ نقصاً في المكتبة  
النحوية .

وثانيهما : حديث المؤلف الطويل عن الظروف ، فقد جمع بين أقوال العامة  
والنحاة والحكماء والفلاسفة والمتكلمين ، وهو ما لم نعهده عند كثير من النحاة .  
وثالثها : دقة الإعراب ، والتفصيل الدقيق في مسائله ، فلا غرو أن يلم  
القارئ بمعظم القضايا الإعرابية بعد أن يفرغ من قراءة هذا القسم ، ليكون ذلك  
ممهداً لذكر المسائل الخلافية .

والله أسأل أن يكتب لي الأجر بقدر ما بذلت من جهد ، وما أخلصت من نيّة  
فإن أصبت فيها ونعمت ، وإن كانت الأخرى ، فكل عمل يؤخذ منه وي طرح ، وعلى  
الله قصد السبيل ، وفوق كل ذي علم عليم .

جميل عويضة

القسم الأول

## المؤلف

لقد عرف المؤلف بنفسه في مقدمة كتابه ، فذكر أنه : يوسف بن حمزة الإلياسي ، وذكر أنه معروف في بلاده بالكاتب ، وفي غربته وأسفاره بالسهراني بضم السين ، وسكون الهاء ، نسبة إلى بلدة معروفة في بلاد الأكراد<sup>١</sup> ، وأصله من سكان أراضي شهرزور بفتح الشين ، وسكون الهاء ، وراء مفتوحة ، وهي كورة واسعة بين إربل وهمدان<sup>٢</sup> .

وجاء اسمه في إيضاح المكنون<sup>٣</sup> هكذا : يوسف الإلياسي الكوراني الكردي ، وجاء في فهرس النحو<sup>٤</sup> الصادر عن مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة هكذا : يوسف بن حمزة الإلياس شهرزوري الكوراني .

والكردي نسبة إلى الأكراد ، واحده كرد بضم الكاف وسكون الراء ، اسم قبيلة<sup>٥</sup> ، وكل أهل شهرزور أكراد ، كما يروي ياقوت<sup>٦</sup> ، وأما الكوراني فنسبة إلى كوران بضم الكاف ، وهي قرية من قرى اسفرايين<sup>٧</sup> ، وقد عمل مدرساً بدارالسلطنة العلية<sup>٨</sup> . هذا كل ما أسعفتنا المصادر بمعرفته عن صاحب الكتاب على وجه اليقين ، وقد وردت في بعض المصادر معلومات ظنية ، فقد ذكر المحبي<sup>٩</sup> أن حمزة الكردي هو أحد أعيان الجند بالشام ، وقد أقرأ أولاده أحمد بن عثمان بن أبي

<sup>١</sup> المحبي ، خلاصة الأثر ١ / ٢٤٣

<sup>٢</sup> ياقوت الحموي ، معجم البلدان ٣ / ٣٧٥

<sup>٣</sup> اسماعيل باشا البغدادي ، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٣ / ٥٤٤

<sup>٤</sup> فهرس النحو ، ص ٢١٤

<sup>٥</sup> معجم البلدان ٤ / ٤٥٠

<sup>٦</sup> م . ن ، ٣ / ٣٧٥

<sup>٧</sup> م . ن ، ٤ / ٤٨٨

<sup>٨</sup> ذكر ذلك في نهاية المخطوطة (أ)

<sup>٩</sup> خلاصة الأثر ١ / ٢٤٢

بكر الكردي السهراني الشافعي المعروف بالمجروحي نزيل دمشق ،  
والمجروحي هذا ورد دمشق سنة ١٠٢٥ هـ .  
ومما يشكك في هذا النص أن المؤلف لم يذكر أحمد بن عثمان من بين  
أساتذته الذين تلقى عليهم علومه ، فقد يكون حمزة هذا شخصاً آخر غير والد  
شيخنا .

وذكر الجبرتي<sup>١</sup> أن الشيخ العلامة الزاهد إلياس بن إبراهيم الكوراني  
الشافعي ، ولد بكوران سنة إحدى وثلاثين وألف ، وأخذ العلم بها عن عدة مشايخ ،  
وحج ودخل مصر والشام ، وألقى بها عصا التسيار ، عاكفاً على إقراء العلوم  
العقلية والنقلية ، وكان على غاية من الزهد ، وله المؤلفات والحواشي ، توفي  
بدمشق بمدرسة جامع العراس بعد العصر من يوم الأربعاء لأربع عشرة ليلة بقين  
من شعبان ، سنة ثمان وثلاثين ومئة وألف ، ودفن بمقبرة باب الصغير ، بالقرب  
من قبر الشيخ نصر المقدسي .

فهل يمكن أن يكون إلياس هذا جد المؤلف ؟

إن تاريخ إقراء المجروحي لأبناء حمزة الكردي ، وتاريخ وفاة الشيخ إلياس  
يجعلنا نشك في صحة انطباق أحد النصين على والد المؤلف أو جده ، وربما تسرب  
الشك إلى النصين معا .

شيوخه :

ذكر المؤلف في مقدمة كتابه شيخين من شيوخه هما : المولى إبراهيم  
الآلاني ، والمولى محمد البيلوي ، ولا نعرف عنهما شيئاً ، ثم ذكر شيوخهم ،  
وشيوخ شيوخهم ٠٠٠ إلى أن انتهى به المطاف إلى المحقق الطوسي ت ٦٧٢ هـ

<sup>١</sup> تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ١٤٠/١

مؤلفاته :

ذكر لنا المؤلف جملة من الحواشي والرسائل التي صنفها ، وهي :

- ١ - حاشية على ( قول أحمد ) الفناري .
  - ٢ - عون الباري في تسهيل قاضي ميرلاري . ( حاشية )
  - ٣ - غاية إيضاح الحلال على شرح العقائد العضدية . ( حاشية )
  - ٤ - حاشية على تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي .
  - ٥ - حاشية على حاشية شرح مختصر المنتهى للسيد الشريف الجرجاني .
  - ٦ - حاشية على هداية المرغيناني .
  - ٧ - رسالة امتحان الفحول .
- وهي بيّنة لسائر ما ألفه في المنقول والمعقول .
- ٨ - الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب .

وجميع هذه الحواشي والرسائل لم تصل إلينا ، والكتاب الوحيد الذي وصل إلينا هو كتاب ( الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب ) ، وسنتحدث عنه بشيء من التفصيل فيما سيأتي .

وفاته :

ذكر في فهرس النحو الذي سبقت الإشارة إليه أن وفاته كانت سنة ٧٦٨ هـ<sup>١</sup> وترك إسماعيل باشا البغدادي مكان وفاته فارغاً<sup>٢</sup> ، ورواية فهرس النحو غير معقولة ولا مقبولة ، ونظرة واحدة في تواريخ وفيات شيوخ شيوخه توضّح ذلك بجلاء ، وأغلب الظن أنه من علماء القرن الثاني عشر الهجري .

<sup>١</sup> فهرس النحو ، ص ٢١٤

<sup>٢</sup> إيضاح المكنون ٣ / ٥٤٤



( ب )

التأليف في الخلاف النحوي

ذكرت لنا كتب التاريخ والتراجم عدداً من المؤلفين الذين أفردوا هذا الفن بمصنفات ، ومنهم :

- ١ - أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري ت ٢٨٩ هـ ، واسم كتابه : المهذب<sup>١</sup> ،
- ٢ - أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١ هـ ، واسم كتابه : اختلاف النحويين<sup>٢</sup> ،
- ٣ - محمد بن أحمد أبو الحسن بن كيسان ت ٢٩٩ هـ ، واسم كتابه :  
المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه الكوفيون والبصريون ،  
وقد صنّفه في الرد على ثعلب في كتابه المتقدم<sup>٣</sup> ،
- ٤ - أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ ، واسم كتابه :  
المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين<sup>٤</sup> ،
- ٥ - عبد الله بن جعفر بن درستويه ت ٣٤٧ هـ ، واسم كتابه :  
الرد على ثعلب في اختلاف النحويين<sup>٥</sup> ،
- ٦ - عبد الله بن محمد بن جعفر الأزدي ت ٣٤٨ هـ ، واسم كتابه : الاختلاف<sup>٦</sup> ،
- ٧ - أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ت ٣٨٤ هـ ، واسم كتابه :  
الخلاف بين النحويين<sup>٧</sup> ،

<sup>١</sup> الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ٢١٥

<sup>٢</sup> القفطي ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ١ / ١٧٣ - ١٨٦

<sup>٣</sup> ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ١٧ / ١٣٧ - ١٤١

<sup>٤</sup> السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١ / ٣٦٢

<sup>٥</sup> إنباه الرواة ٢ / ١١٣ - ١١٤

<sup>٦</sup> بغية الوعاة ٢ / ١٢٨

<sup>٧</sup> إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٦

- ٨ - أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ت ٣٩٥ هـ ، واسم كتابه :  
كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين <sup>١</sup> .
- ٩ - علي بن الحسين الباقر الأصفهاني المعروف بجامع العلوم ت ٥٣٥ هـ ،  
وكتابه يُسمى : الاختلاف أو المختلف <sup>٢</sup> .
- ١٠ - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد بن الأتباري ت ٥٧٧ هـ ،  
و كتابه : الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،  
وهو مطبوع متداول و مشهور .
- ١١ - عبد المنعم بن محمد الغرناطي المعروف بابن الفرست ت ٥٩٧ هـ ، واسم  
كتابه : المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة <sup>٣</sup> .
- ١٢ - عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦ هـ ، واسم كتابه : التبيين عن مذاهب  
النحويين البصريين والكوفيين ، والمسائل التي وصلت إلينا من هذا الكتاب  
خمس وثمانون مسألة ، بدأها المؤلف بمسألة الكلام والكلمة ، وتنتهي  
بمسألة ترخيم الرباعي ، ومسائل الكتاب أكثر من ذلك ، وقد حقق ما وصل  
إلينا من هذا الكتاب عبد الرحمن بن سليمان العثيمين .
- ١٣ - إبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي المعروف بابن أصبغ ، وابن المناصف  
القرطبي الأندلسي ت ٦٢٦ هـ ، واسم كتابه : مسائل الخلاف <sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> معجم الأدباء ٤ / ٨٠ - ٩٨ ، طاشكيري زادة ، مفتاح السعادة ١ / ١٠٩

<sup>٢</sup> ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ١٦٠ ، ولم يذكر اسم كتابه هذا ، وذكره محقق كتاب : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين

والكوفيين لأبي البقاء العكبري ، في مقدمة التحقيق ، ص ٨٠

<sup>٣</sup> الفيروزبادي ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، ص ١٣١ - ١٣٢

<sup>٤</sup> ترجمته في بغية الوعاة ١ / ٤٢١ ، ولم يذكر السيوطي اسم كتابه هذا ، والذي ذكره محقق كتاب التبيين المذكور آنفا ، ص ٨١

١٤ - عفيف الدين علي بن عدلان الموصلّي ت ٦٦٦ هـ ، واسم كتابه :

نزّهة العين في اختلاف المذهبين<sup>١</sup> .

١٥ - الحسين بن بدر بن إياز البغدادي ت ٦٨١ هـ ، واسم كتابه :

الإسعاف في مسائل الخلاف<sup>٢</sup> .

١٦ - عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشّرّجي الزبيدي ت ٨٠٢ هـ ،

واسم كتابه : انتلاف النصرّة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة<sup>٣</sup> .

١٧ - يوسف بن حمزة الإلياسي الكوراني ، وكتابه :

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب ، وهو الكتاب الذي نحن

بصدّد الحديث عنه .

وهذه المؤلفات في الخلاف النحوي كلها متقدم عصره على عصر شيخنا ،

والكتاب الوحيد الذي اعتمد عليه من بين هذه الكتب هو كتاب الإنصاف لابن

الأنباري ، ولاندرى هل اطلع شيخنا على بعض هذه المصنّفات ، أو لا ، ويغلب

على الظن أنه لم يطلع على شيء منها .

والذي طبع من بين هذه الكتب كتاب ابن الأنباري ، وجزء من كتاب العكبري

وكتاب انتلاف النصرّة .

<sup>١</sup> ترجمته في البغية ٢ / ١٧٩ ، وورد اسم كتابه في شرح ديوان المتنبي المنسوب لأبي البقاء العكبري ١ / ٢٠٣

<sup>٢</sup> بغية الوعاة ١ / ٥٣٢ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، ص ٦٨

<sup>٣</sup> ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ١٠٧ ، شذرات الذهب ٧ / ١٧

### كتاب الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

جاء ذكر هذا الكتاب في إيضاح المكنون<sup>١</sup> كما أسلفنا باسم ( الذهب المذاب في مذاهب النحاة ) ، وجاء اسمه في فهرس النحو<sup>٢</sup> كاملاً : الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب ، وقد ذكره مصنفه بهذا الاسم الكامل .  
وهذا الكتاب يحوي مقدمة ، ذكر فيها مؤلفه اسمه ، وأصله ، وشيوخه ، كما ذكر مصنفاته ، واسم كتابه ، فقال :

إنه لما فرغ عن بعض ما صنعه للرجال ، أراد أن يعمل أثراً للمبتدئين المنخرطين في سلك الصبيان والأطفال ، مما أخذه ولقطه من كتب النحو وأفواه المشايخ والرجال من وجوه التركيب ودقة الإعراب . . . . . وسميته بالذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب .

ثم شرع في بيان الظروف الزمانية والمكانية ، والظرف الحقيقي والمجازي ، فقال :

ولما كثر في السنة المعربين ذكر الظروف ، من ظرف الزمان والمكان ، والظرف الحقيقي والمجازي ، واللغو والمستقر ، اقتضى ذلك أن نذكر أولاً بيان ذلك .

وبعد أن انتهى من بيان الظروف ، أخذ يعرب إعراباً مطولاً ومفصلاً بعض الجمل ، وفي هذا الإعراب ما هو مفيد ، وفيه ما لا يحتاج إليه المعرب في أيامنا هذه .

وهذا هو القسم الأول من الكتاب ، وهو الذي أطلق عليه ( دقة الإعراب ) .

<sup>١</sup> إيضاح المكنون ٥٤٤/٣

<sup>٢</sup> فهرس النحو ، ص ٢١٤

أما القسم الثاني وهو مذاهب النحاة فقد ضمته ( ١١٩ ) مسألة ، وقد اقتصر في ذلك على ما ذكره الفريقان - البصريون والكوفيون - من رؤوس المسائل حيث قال :

واقترنت في ذلك البيان على ما ذكره الفريقان من رؤوس المسائل تاركا لما أوردوه على مطالبهم من وجوه الدلائل طلباً للاختصار ، واعتماداً على أن الاشتهار قد يغني عن الالتفات والاعتبار إغناء الصباح عن المصباح في مقدمة النهار .

ومن المعلوم أن كتاب الإنصاف يحوي ( ١٢١ ) مسألة ، فيكون صاحبنا قد أسقط مسألتين من مسائل الإنصاف هما :

- ١ - المسألة رقم ( ١١٧ ) : وزن إنسان وأصل اشتقاقه <sup>١</sup> .
  - ٢ - المسألة رقم ( ١١٨ ) : وزن أشياء <sup>٢</sup> .
- كما أنه استبدل المسألة رقم ( ٧٣ ) : القول في علة إعراب الفعل المضارع <sup>٣</sup> بمسألة رقمها بين مسائله ( ١١٥ ) وهي : تقديم الفاعل على الفعل ، فقال :
- والكوفيون على جواز تقديم الفاعل على الفعل ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

ولم يتقيد صاحبنا بما نصّ عليه من ذكر رؤوس المسائل ، فنجده في بعض الأحيان يورد حجج الطرفين ، وفي بعضها الآخر يقتصر على ذكر رؤوس المسائل كما أوردها ابن الأثير ، وفي كثير من المواضع تراه ينقل العبارة بنصها وفصها وفي مواطن قليلة يجري بعض التعديل على الصياغة اللغوية ، ويذكر بعض آراء النحاة المتأخرين ، الذين لم يرد لهم ذكر في كتاب ابن الأثير .

<sup>١</sup> الإنصاف ، ص ٨٠٩ - ٨١٢

<sup>٢</sup> م . ن . ص ٨١٢ - ٨٢٠

<sup>٣</sup> م . ن . ص ٥٤٩ - ٥٥٠

المصادر التي اعتمدها المصنف في كتابه :

أولاً - الكتب :

ذكر المصنف في كتابه مجموعة من الكتب ، بعضها وصل إلينا ، وبعضها الآخر ما زال حبيس المكتبات ، ينتظر من يزيل عنه غبار الزمن ، وبعضها مفقود لانعلم عنه شيئاً ، وهذه الكتب هي :

- القرآن الكريم ، وقد استشهد بآيات الذكر الحكيم في مواضع شتى من كتابه كما استشهد ببعض القراءات القرآنية .

- أساس البلاغة للزمخشري .
- تفسير البيضاوي .
- حاشية الكشاف للسيد الشريف الجرجاني .
- حاشية النجم السعيد .
- رسالة الاستعارات للسمرقندي .
- شرح التلخيص لسعد الدين التفتازاني .
- شرح الكافية للفاضل الخبيصي .
- شرح المفصل لابن الحاجب .
- شرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني .
- الصحاح للجوهري .
- القاموس المحيط للفيروزآبادي .
- الكافية لابن الحاجب ، ولم يذكره بالاسم ، ولكنه قال : كما قال ابن الحاجب .
- الكتاب لسيبويه ، ولم يذكره بالاسم ، ولكنه يذكر رأي سيبويه .
- مغني اللبيب لابن هشام .



## ثانيا - الرجال :

ذكر المصنف عددا لابأس به من الرجال في كتابه هذا ، من الفلاسفة ، والمتكلمين ، والنحاة ، والمفسرين ، والقراء ، والشعراء ، والفصل بينهم ليس بالأمر الهين ، فعدد لابأس به منهم يجيد أكثر من علم من العلوم المذكورة ، ولكننا نوردهم هنا بقصد الاطلاع على مدى استفادة المؤلف من آرائهم وإن كان بعضهم ورد اسمه في كتاب الإنصاف ، ونقله المصنف ، ونظن ظناً مسامتاً لليقين أنه لم يطلع على مصنفاتهم ، وإنما اكتفى بالاطلاع على كتاب ابن الأنباري ( الإنصاف ) ، وأور أسماءهم كما أوردتهم ابن الأنباري ليس إلا ، فممن ورد لهم ذكر في هذا المصنّف :

أرسطو ، ابن سينا ، الفارابي ، السيد الشريف الجرجاني ، الشافعي ( ولم يذكره بالاسم وإنما اكتفى بالقول على رأي البعض ، وفي الحاشية ذكر اسم الشافعي ) ، سيبويه ، السمرقندي ، القهستاني ، الفاضل الأسفراني ( هكذا ) ، الكسائي ، ابن هشام ( صاحب المغني ) ، الفاضل الخبيصي ، ابن الحاجب (صاحب الكافية ) ، النجم السعيد ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، المبرد ، ابن الأنباري ( صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف ) ، هشام الضرير ، الفراء ، سعد الدين التفتازاني ، عبد القاهر الجرجاني ، الجوهرى ( صاحب الصحاح ) ، العارف الجامي ، عصام الدين ، البيضاوي ( صاحب التفسير ) ، أبو عثمان المازني ، الأخفش ، أبو الحسن بن كيسان ، الزجاج ، قطرب ، نافع ( القارئ ) ، ابن مسعود ( القارئ ) ، امرؤ القيس ( الشاعر ) ، الأعشى ( الشاعر ) .

وسنعرّف بهذه الأعلام في الحواشي عندما ترد في متن الكتاب .

( د )

### وصف النسخ المخطوطة

اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسختين مخطوطتين ، ورمزت لهما

ب ( أ ، ب ) :

النسخة ( أ ) :

وهي نسخة جامعة برنستون رقم ( ٢٠٨٤ ) مجموعة جاريت ، وهي أقدم من المخطوطة ( ب ) بثلاث سنوات ، إذ يرجع نسخها إلى سنة ١١٤٥ هـ ، وهذه النسخة هي نسخة المؤلف ، وتقع في ( ٢٥ ) لوحة ضمن مجموع ، وفي كل لوحة صفحتان ، وتحتل من المجموع اللوحات من ( ١٧٣ - ١٩٧ ) ، وفي كل صفحة ( ٢١ ) سطراً ، وقد كتبت بخط الرقعة ، وفي الهوامش ، وبين السطور تعليقات وشروح مكتوبة بالخط نفسه ، ينهيها كاتبها في كثير من الأحيان ب ( صح ) ، والنسخة مراجعة من قبل الناسخ ، فما سقط عاد فوضع مكانه إشارة ( ٧ ) ، ثم كتب الساقط في الهامش مقابل تلك الإشارة ، ويضع في نهايته ( صح ) ، وهذه النسخة هي التي اتخذناها أصلاً .

النسخة ( ب ) :

وهي نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، ورقمها ٨٢ / ٤١٥ ، واسم ناسخها علي بن حسين الوسيم ، وتاريخ نسخها سنة ١١٤٨ هـ ، وخطها خط النسخ ، وعدد لوحاتها ( ٤٢ ) لوحة ، في كل لوحة صفحتان ، وعدد الأسطر في كل صفحة ( ١٥ ) سطراً ، وفي الهوامش ، وبين السطور بعض التعليقات والشروح والتصويبات ، ولكنها أقل مما في النسخة ( أ ) ، وهذه النسخة مراجعة أيضاً من قبل الناسخ ، ويتبع الطريقة التي أشرت إليها في حديثي عن النسخة ( أ )



### منهج التحقيق

لست أدعي في هذا التحقيق الإتيان بخارق ، ولست أبتدع منهجاً جديداً يشذ عما درج عليه غيري ممن سبقوني في مجال التحقيق ، ولكنني أزعم أنّ لكل مخطوط ظروفه وملابساته ومشكلاته ، ولا بدّ لي من ذكر بعض ما قمت به في هذا الكتاب :

- ١ - حاولت جاهداً إخراج النص بالصورة التي كتب عليها ، فقارنت نصوصه ببعض المؤلفات النحوية واللغوية التي تمس موضوع المسألة أو القضية .
- ٢ - حاولت قدر استطاعتي تقويم النص ، وكتبت كثيراً من كلماته بالرسم المتعارف عليه في أيامنا هذه
- ٣ - ترجمت للأعلام الذين أوردتهم المؤلف في النص على قدر الاستطاعة ، وبالقدر الذي أسعفت به المصادر .
- ٤ - دلت على مواضع الآيات في القرآن الكريم ، ونسبت الأبيات الشعرية ، وأشارت إلى مصادرها .
- ٥ - تحققت من أقوال العلماء في مصنفاتهم التي استطعت الوصول إليها .
- ٦ - رقمت مسائل الكتاب ، وأشارت إلى مثيلاتها في كتاب الإنصاف ، وذكرت أرقامها فيه .
- ٧ - قابلت بين النسختين المخطوطتين ، وذكرت ما بينهما من الاختلاف في الحواشي .
- ٨ - ختمت الكتاب بثبت بالمصادر التي اعتمدها لتوثيق مادة الكتاب .

نماذج من المخطوطتين

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلق محمد وآله  
 اجمعين وبعد فعول الخلق الخلق الى رحمة الله الملك الغفور  
 من حمزة الانباري الذي هو في دياره بالفايز معروف وذكور  
 وفي غزوة واهلها به بالسفوف مشهور وبتحقيق ابن سبأ واداره  
 كان من سكان راضي شمرزور وانا بوقت كماله ابراهيم الكلاسي  
 والولي محمد بيدي وها قرأ على الرسول الذي الكلاسي وعلى كعب  
 اكريري الابا قراني وها قرأ على احمد الكرو الكسبي ابا وها قرأ  
 على والده جسد الكروي وها قرأ على ابن الدين الكروي ابياتي  
 وها قرأ على نصر الله الكفلي وها قرأ على خواجه حماد الدين محمود  
 الكسبي وها قرأ على المحقق الكروي وها قرأ على الحسين ابا وها قرأ  
 على محمد شروين كسبي وها قرأ على ميرزا محمد وميرزا محمد كسبي  
 خواجه حماد الدين بن المحقق الكروي وها قرأ على ميرزا محمد الكسبي  
 وها قرأ على العلامة الشريف ابراهيم الكروي وها قرأ على مبارك كسبي  
 وها قرأ على قلب الدين الكروي وها قرأ على العلامة الكسبي وها قرأ

الكلاسي وها قرأ  
 في نزهة الكسبي  
 الكروي  
 الكسبي  
 الكسبي

الصفحة الأولى من مخطوطة جامعة برنستون

وهي التي رمز لها بالرمز (أ)



والعنوان الى انه لا يكون وجموعا على انه كقولهم قصر الممدود في ضرورة

ثم الكتاب المسطاب ٩٠٢

فانتم في المؤلف كقولنا في

الشيء ورواها في

الشيء العلية

صغير

والصغير

بار



كتاب زهب المذاهب في مناهج النجاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير  
خلقه محمد وآله وصحبه اجمعين وبعد فيقول اقدم  
المحقق الى رحمة الله الملك الغفور يوسف بن حمزة  
الالياسى الذى هو فى دياره بالكاتبى معروف ومذكور  
وفى غربته واسفاره بالسهرانى معلوم ومشهور والتحقيق  
ان اصله كان من سكان اراض شهر زور واما هو فليد  
للمولى ابراهيم الآلانى وللمولى محمد البيلوى وهما اخذوا العلوم  
عن الرسول الزكى الكاريسى وعن حيدر الحريرى الماورانى

الصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة

وهي التي رمز لها بالرمز (ب)

في ضرورة الشعر واليه ذهب أبو الحسن الاخفش من البصر  
 والبصريون الى انه لا يجوز واجمعوا على انه يجوز قصر  
 الممدود في ضرورة الشعر



تمت هذه النسخة الشريفة الموسومة بالذهب في مذاهب  
 النخاة ودرقة الاعراب على يد اضعف العباد علي بن حسين  
 الشهيد بالوَيْسَمِ في سنة ثمان واربعين ومائة والف من  
 من له الغر والشرف وكتبت من نسخة مؤلفه مرشد الطالبين  
 وقدوة المحققين الاستاد الكامل الفاضل البارع في العبادات  
 النحوية والمسائل الفقهية والقياسات المنطقية والخطا  
 النبوية والعلوم الالهية في يد عصره ونتيجة دهره مولانا  
 يوسف افندي الشهرزوري نفعنا الله تعالى ببركات علوه

وبجوز ان يقال في حقه  
 ازعلج ابيجه غوره صريف  
 ليس جنان ازان فانه خوش  
 من التناظرين اليه ان وجدوا غلطا وسهوا ونقصانا  
 يسورون عليه بذل عفوهم لان الفقيه فضيلته في  
 واجمع من الله تعالى انا نعماء وعلاء صلوات الله  
 على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

القسم الثاني

التحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد ، وآله  
وصحبه أجمعين ٠٠٠ وبعد :

فيقول أفقر الخلق إلى رحمة الله الملك الغفور يوسف بن حمزة الإلياسي ،  
الذي هو في دياره بالكاتب معروف ومذكور ، وفي غربته وأسفاره بالسهراني<sup>١</sup>  
معلوم ومشهور ، والتحقيق أن أصله كان من سكان أراضي<sup>٢</sup> شهرزور<sup>٣</sup> ، وأما  
هو فتلميذ للمولى إبراهيم الآلاني<sup>٤</sup> ، وللمولى محمد البيلوي ، وهما قرأا على<sup>٥</sup>  
الرسول الزكي الكلاسي<sup>٦</sup> ، وعلى<sup>٧</sup> حيدر الحريري الماوراني<sup>٨</sup> ، وهما قرأا على<sup>٩</sup>  
أحمد الكردي الحسين ابادي<sup>١٠</sup> ، وهو قرأ على<sup>١١</sup> والده حيدر الكردي<sup>١٢</sup> ، وهو  
قرأ على<sup>١٣</sup> زين الدين الكردي البلاقي<sup>١٤</sup> ، وهو قرأ على<sup>١٥</sup> نصر الله

<sup>١</sup> السهراني : بضم السين وسكون الهاء نسبة إلى بلدة معروفة ببلاد الأكراد . خلاصة الأثر ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣

<sup>٢</sup> في : ب : أراض

<sup>٣</sup> شهرزور : كورة واسعة بين إربل وهمدان . معجم البلدان ٣ / ٣٧٥

<sup>٤</sup> آلان : ناحية من نواحي شهرزور . ( الحاشية ) .

<sup>٥</sup> في ب : أخذ العلوم عن

<sup>٦</sup> الكلاسي : نسبة إلى كلاس ، وهي ناحية من نواحي سمران ، ( الحاشية ) ، وسمران : اسم سمرقند بالعربية

<sup>٧</sup> في ب : وعن

<sup>٨</sup> هو حيدر بن الشريف أحمد الحريري الصفوي الحسين ابادي الشافعي نزيل الموصل ، ولد سنة ١٠٣٦ هـ ، وتوفي سنة

١١٢٩ ، له حاشية كبيرة على حاشية ميرزا جان على تعليقات السيد . هدية العارفين ٥ / ٣٤٢ ، مفتاح السعادة ١ / ١٩٥

<sup>٩</sup> في ب : أخذ العلوم عن

<sup>١٠</sup> هو أحمد الكردي الحسين ابادي ، درس بالمدرسة القجماسية حتى سنة ستين بعد الألف ثم تركها . خلاصة الأثر ١ / ٢٤٢

<sup>١١</sup> في ب : أخذ عن

<sup>١٢</sup> هو الملا حيدر الكردي السهراني العلامة المشهور صاحب التحقيقات الفائقة ، ومؤلف الحواشي على ( إثبات الواجب )

للمولى الدواني ، والحاشية على شرح الدواني للعقائد ، وأغلب الاحتمال أن وفاته ما جاوزت عشر السبعين بعد الألف .

خلاصة الأثر ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣

<sup>١٣</sup> في ب : أخذ عن

<sup>١٤</sup> البلاقي غير موجودة في ب

<sup>١٥</sup> في ب : أخذ عن



الخلخالي<sup>١</sup>، وهو قرأ على<sup>٢</sup> خواجه جمال الدين محمود الشيرازي<sup>٣</sup>، وهو قرأ على<sup>٤</sup> المحقق الدواني<sup>٥</sup>، وقرأ الحسين ابادي أيضاً على محمد شروين، تلميذ أحمد المنجل<sup>٦</sup>، تلميذ ميرزا مخدوم<sup>٧</sup>، تلميذ ميرزا جان<sup>٨</sup>، تلميذ خواجه جمال الدين، تلميذ المحقق الدواني، والدواني قرأ على<sup>٩</sup> محيي الدين الكشكناري<sup>١٠</sup>،

<sup>١</sup> هو نصر الله بن محمد العمري العجمي الخلخالي، فاضل من فقهاء الشافعية، نزل حلب، ودرس فيها بالعصرونية، وتوفي فيها بالطاعون، له شرح إثبات الواجب للدواني، وشرح على هداية الحكمة، وحاشية على أنوار التزويل للبيضاوي، ت ٩٦٢ هـ - هدية العارفين ٦/٤٩٣، ٤٩٤

<sup>٢</sup> في ب: أخذ عن

<sup>٣</sup> ذكر المحيي في خلاصة الأثر ٢/٤٧٤ أن جمال الدين محمود الشيرازي كان تلميذاً للدواني، وأن ميرزا جان الشيرازي كان تلميذاً له

<sup>٤</sup> في ب: أخذ عن

<sup>٥</sup> دوان كشداد أرض بفارس، (الحاشية)، وفي هدية العارفين ٦/٢٢٤: دوان قرية بكارزون من أعمال شيراز توصف بجودة الحمر، معجم البلدان ٢/٤٨٠، والدواني هو محمد بن أسعد الصديقي الدواني جلال الدين، من الفلاسفة، ولد بدوان سنة ٨٣٠ هـ، وسكن شيراز، ولي قضاء فارس، وتوفي بها سنة ٩١٨ هـ، له أنموذج العلوم، وتعريف العلوم، وإثبات الواجب وشرح العقائد العضدية، وشرح تهذيب المنطق وغيرها ٠ الأعلام ٦/٣٢، البدر الطالع ٢/١٣٠، النور السافر ص ١٢٣، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، ص ٣٥

<sup>٦</sup> ذكره المحيي في خلاصة الأثر ٢/٤٧٥ باسم أحمد المنجلي

<sup>٧</sup> ميرزا مخدوم بن مير عبد الباقي من ذرية السيد الشريف الجرجاني، ت في حدود سنة ٩٩٥ هـ بمكة المكرمة، له كتاب نواقض على الروافض، ذكر فيه تزييف مذهب الروافض وتقييده ٠

<sup>٨</sup> شمس الدين حبيب الله بن عبد الله الدهلوي الشيرازي المشتهر بملا ميرزا جان الباغنوي الأشعري الشافعي، متكلم أصولي منطقي، كان معاصراً لبلديه جلال الدين الدواني، توفي سنة ٩٤٤ هـ، وقيل ٩٩٤ هـ، له حاشية على إثبات الواجب القديم، وحاشية على شرح حكمة العين في الإلهيات والطبيعات للقرظيني، وحاشية على شرح العضد وغيرها كثير ٠ الأعلام ٢/١٦٧، كشف الظنون ١/٩٥، هدية العارفين ١/٢٦٢

<sup>٩</sup> في ب بدل والدواني قرأ على: تلميذ

<sup>١٠</sup> كشكنار بضم الكافين: قرية بينها وبين البصرة ستة مراحل، (الحاشية)

وهو قرأ على العلامة الشريف الجرجاني<sup>١</sup> ، وهو قرأ على مبارك شاه<sup>٢</sup> ، وهو قرأ على قطب الدين الرازي<sup>٣</sup> ، وهو قرأ على العلامة الشيرازي<sup>٤</sup> ، وهو قرأ [١٧٣ب] على المحقق الطوسي<sup>٥</sup> ، وقرأ الجرجاني أيضاً على والده ، ووالده على عضد الملة والدين<sup>٦</sup> .

إنه<sup>٧</sup> لما فرغ عن بعض ما أفرغه في قالب الترصيف من التأليف ، مثل الحاشية التي على (قول<sup>٨</sup> أحمد) الفناري<sup>٩</sup> ، والحاشية المسماة بعون الباري في

<sup>١</sup> علي بن محمد بن علي الحنفي ، عالم بلاد المشرق ، ولد سنة ٧٠٤ هـ بمرجان ، له شرح المواقف للعضد ، وشرح التجريد للنصير الطوسي ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، وحاشية المطول ، وحاشية المختصر ، وحاشية الكشاف لم يتم وله رسالة في تحقيق معنى الحرف ، مات سنة ٨١٠ ، وقيل ٨١٦ هـ ، ويقال : زادت مصنفاته على الخمسين . بغية الوعاة ٢ / ١٩٦ ، ١٩٧ ، مفتاح السعادة ١ / ١٩٢ ، ١٩٣

<sup>٢</sup> كان عبداً عند قطب الدين الرازي التحتاني ، رباه حتى أصبح مدرسا وفاضلا في كل العلوم ، وهو الذي أخذ عنه الشريف الجرجاني شرح المطالع لمولاه قطب الدين الرازي . مفتاح السعادة ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦

<sup>٣</sup> محمد بن محمد الرازي ، الشيخ العلامة ، المعروف بالتحتاني ، وهو إمام مبرز في المعقولات والمنطق والحكمة والتفسير والمعاني والبيان ، مشارك في النحو ، له على الكشاف الحواشي المشهورة ، أخذ عنه الشريف الجرجاني شرح المطالع ، توفي بظاهر دمشق سنة ٧٦٦ هـ ، مفتاح السعادة ١ / ٢٧٥ ، طبقات الشافعية الكبرى ٦ / ٣١

<sup>٤</sup> محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي قطب الدين الشيرازي الشافعي ، ولد بشيراز سنة ٦٣٤ هـ ، كان من بحور العلم ، قرأ على النصير الطوسي ، له شرح المختصر لابن الحاجب ، وشرح المفتاح ، وشرح كلمات ابن سينا ، وغرة التاج في الحكمة ، وشرح كتاب الأسرار للسهروردي ، وغير ذلك ، توفي سنة ٧١٠ هـ . بغية الوعاة ٢ / ٢٨٢ ، البدر الطالع ٢ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، الأعلام ٧ / ١٨٧ ، ١٨٨

<sup>٥</sup> نصير الدين محمد بن محمد ، سلطان الحكماء والمدققين ، وقد وثق في زمانه ، جامع علوم المتقدمين والمتأخرين ، ولد سنة ٥٩٧ هـ ، وتوفي سنة ٦٧٢ هـ ، ودفن بالمشهد الكاظمي . مفتاح السعادة ١ / ٢٩٤ ، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ، ص ٣٦

<sup>٦</sup> هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار ، القاضي عضد الدين الأيجي ، العلامة الشافعي المشهور بالعضد ، كان إماما في المعقول ، قائما بالأصول والمعاني والعربية ، مشاركا في الفنون ، ولد بعد السبعمنة ، له العقائد العضدية ، وشرح مختصر ابن الحاجب ، والمواقف ، والفوائد الغيائية في المعاني والبيان ، ورسالة في الوضع ، توفي سنة ٧٥٦ هـ . مفتاح السعادة ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ٦ / ١٠٨

<sup>٧</sup> مقول بقوله : يقول ، كما بين الأسطر في ب

<sup>٨</sup> في ب : قل

<sup>٩</sup> ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ٢ / ١١٤٧ فقال : المولى الشهير بقول أحمد ، وهو أحمد بن محمد بن خضر ، له حاشية على حاشية الخيالي على العقائد النسفية .

تسهيل قاضي مير لاري<sup>١</sup> ، والحاشية المسماة بغاية إيضاح الحلال على شرح العقائد العضدية<sup>٢</sup> ، والحاشية الواقعة على تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي<sup>٣</sup> ، والحاشية الواقعة على حاشية شرح مختصر المنتهى للسيد الشريف<sup>٤</sup> ، والحاشية الواقعة<sup>٥</sup> على هداية المرغيناني<sup>٦</sup> ، ورسائل عديدة من جملتها : الرسالة المسماة بامتحان الفحول ، المعمولة لأن تكون عيّنة ، بل بينة لسائر ما ألفه في المنقول والمعقول ، وبالجملة إنه لما فرغ عن بعض ما صنعه للرجال ، أراد أن يعمل أثراً للمبتدئين المنخرطين في سلك الصبيان والأطفال ، مما أخذه ولقطه من [ كتب النحو و ]<sup>٧</sup> أفواه المشايخ والرجال ، من وجوه التركيب ، ودقة الإعراب ، الذي يليق أن يكتب<sup>٨</sup> بالكبريت الأحمر والذهب المذاب ، وذلك وإن كان في ديارنا

---

<sup>١</sup> حاشية اللاري على الهداية مؤلفها محمد مصلح الدين بن جلال الدين اللاري ت ٩٧٧ هـ ، والهداية من تأليف أثير الدين الأهرري ت ٦٦٣ هـ ، والشرح للقاضي مير حسين بن معين الدين الميدي الحسيني ، المعروف بقاضي مير ت ٩٠٤ هـ أو ٩١١ هـ

<sup>٢</sup> العقائد العضدية للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأبيجي ت ٧٥٦ هـ .

<sup>٣</sup> أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي ، قاضي القضاة ، كان إماماً علامة ، عارفاً بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق ، صنف مختصر الكشاف ، والمنهاج في الأصول ، وشرح مختصر ابن الحاجب في الأصول ، وشرح الكافية لابن الحاجب ، وله التفسير المعروف باسمه ، ت سنة ٦٨٥ هـ . بغية الوعاة ٢ / ٥٠ ، ٥١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٥ / ٥٩

<sup>٤</sup> منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لجمال الدين أبي عمرو بن عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي ت ٦٤٦ هـ ، صنفه أولاً ثم اختصره ، وهو المشهور المتداول بمختصر المنتهى ، وهو في أصول الفقه ، وشرحه خلق كثير منهم السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ت ٨١٦ هـ ، وهو المقصود هنا .

<sup>٥</sup> في ب بدل الواقعة : التي

<sup>٦</sup> الهداية كتاب في الفروع لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الفرغاني الحنفي ت ٥٩٣ هـ ، وهو شرح على متن له سماه بداية المبتدي ، وشرحه خلق كثير . وله شرح كفاية المنتهى كشف الظنون ٢ / ٢٠٣١ - ٢٠٤٠

<sup>٧</sup> ما بين القوسين زيادة من ب ، وهذه الزيادة موجودة في حاشية أ

<sup>٨</sup> في ب : يرقم

مشهوراً ، لكنه صار بهذه الديار مهجوراً ، كأن لم يكن شيئاً مذكوراً ، فأرجو من الله تعالى أن أكون بهذا الأثر مأجوراً ، وعبداً شكوراً ، وسميته بالذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب ، ولما كثر في السنة المعربين ذكر الظروف ، من ظرف الزمان والمكان ، والظرف الحقيقي والمجازي [ واللغو والمستقر ]<sup>١</sup> ، اقتضى ذلك أن نذكر أولاً بيان ذلك ، فأقول وبالله التوفيق ، وببده أزمّة التحقيق .

اعلم أنّ الظرف على قسمين : حقيقي ومجازي ، فالحقيقي أيضاً إمّا مكاني ، وإمّا زمني ، فالمكاني ما يشغله الجسم ، بحيث لو لم يكن فيه لكان خالياً وهذا القدر [ ١٧٤ أ ] واضح ، وإنما الإشكال والاختلاف<sup>٢</sup> في أنّ ما يشغله الجسم ماذا نظيره ؟ اتفاهم [ على ]<sup>٣</sup> أنّ فرقه من فرق الإسلام ناجية ، واختلافهم في أنها ماهي ؟ واتفاهم على أنّ الاستدلال من أدلة المقولة<sup>٤</sup> كالأربعة المشهورة<sup>٥</sup> ، واختلافهم في أنه ماذا ؟ فهو على رأي العامة : ما يمنع الشيء عن النزول ، فيجعلون<sup>٦</sup> الأرض مكاناً للحيوان ، وأمّا على رأي المشائين<sup>٧</sup> [ من الحكماء ]<sup>٨</sup> أعني أرسطو ومن تبعه من المتأخرين كابن سينا<sup>٩</sup> ،

<sup>١</sup> ما بين القوسين زيادة من ب

<sup>٢</sup> في ب بدل الاختلاف : القيل والقال

<sup>٣</sup> زيادة من ب

<sup>٤</sup> في ب : من الأدلة المقبولة

<sup>٥</sup> يعني المذاهب الأربعة : الشافعية والحنفية والحنبلية والمالكية

<sup>٦</sup> في ب : فإنهم يجعلون

<sup>٧</sup> المشاءون : اسم لأرسطو وأتباعه ، إشارة إلى طريقة أرسطو في التعليم ، إذ يمشي وحوله التلاميذ ، ومن أشهر المشائين :

ثاوفراسطوس الذي خلف أرسطو في إمامة المدرسة ، ومن الأتباع المتأخرين : استراتون الذي قضى زمنا في الإسكندرية ،

وهضت المدرسة في القرن الثاني حين تولى أتباعها شرح فلسفة أرسطو . الموسوعة العربية الميسرة ١٧٠٤/٢

<sup>٨</sup> زيادة من ب

<sup>٩</sup> أبو علي الحسين بن عبد الله ( ٩٨٠ - ١٠٣٦ م ) فيلسوف وطبيب مسلم ، يلقب بالشيخ الرئيس ، وهو حجة في الطب

والفلك والرياضة والفلسفة ، من كتبه : الإشارات ، والقانون . الموسوعة العربية الميسرة ١٩/١

والفارابي<sup>١</sup> فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي كسطح مقعر<sup>٢</sup> الكوز بالنسبة إلى سطح الماء الذي في الكوز ، وأما على رأي الإشراقيين<sup>٣</sup> والمتكلمين فهو البعد المجرد ، الذي ينفذ فيه بُعد الجسم سارياً<sup>٤</sup> فيه بكليته ، مثلاً إذا فرضنا خروج الماء والهواء عن<sup>٥</sup> الإناء ، علمنا أن بين أطرافه طولاً وعرضاً وعمقاً ، أي بعداً ينفذ فيه بُعد الأجسام ، فهذا البعد المنفوذ فيه هو المكان عندهما ، إلا أنه عند المتكلمين ليس بموجود خارجي ولذا قالوا في تعريفه : إنه الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم على سبيل التوهم وعند الإشراقيين : موجود خارجي توضيحه على ما في شرح المقاصد<sup>٦</sup> أنا إذا فرضنا خلو الإناء من<sup>٧</sup> الماء والهواء وغيرهما ، ففيما بين أطرافه امتداد قد يشغله الماء ، وقد يشغله الهواء ، فكذا عند الامتلاء ، وذلك البعد المسمى مفطوراً مع كونه مجرداً ، لأنه ليس بجسم ، ولا حال في جسم ، وحلول بُعد الجسم فيه لا ينافي تجرده قابل للإشارة إليه بهنا وهناك ، ولذا قيل : إنه عالم بين العالمين ، أي عالمي الأجسام والمجردات .

<sup>١</sup> أبو نصر محمد ( ٨٧٠ - ٩٥٠ م ) نسبة إلى فاراب ببلاد الترك ، فيلسوف المسلمين ، وهو من كبار مترجمي الفلسفة اليونانية ، شرح كتب أرسطو المنطقية والطبيعية والأخلاقية ، فلقب بالمعلم الثاني ، ومن مؤلفاته : إحصاء العلوم ، ورسالة في معاني العقل ، وآراء أهل المدينة الفاضلة ، والجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون والإلهي وأرسطو .

<sup>٢</sup> في ب : مقعر

<sup>٣</sup> الإشراقيون : الفلاسفة الذين لا يؤمنون بالشرائع المترلة ، ويكتفون باتباع خطوات أفكارهم للحصول على إلهامهم ، وما يلقى في أذهانهم ، وأفلاطون واحد منهم . تكملة المعاجم العربية ٦ / ٢٥٨

<sup>٤</sup> في ب : سارياً

<sup>٥</sup> في ب : من

<sup>٦</sup> المقاصد : كتاب في علم الكلام للعلامة سعد الدين التفتازاني ، وله عليه شرح جامع ، وهو المقصود هنا .

كشف الظنون ٢ / ١٧٨٠

<sup>٧</sup> كتبت عن في أ ، ب



والزماني [ ما ]<sup>١</sup> يتركب عند نحو المتكلمين من أجزاء الزمان والآتات المتتالية كالיום والشهر وغيرهما ، وعرفوا الزمان بأنه متجدد معلوم ، يقدر به<sup>٢</sup> متجدد موهوم ، كقولك [ ١٧٤ ب ] لمن هو جاهل بوقت مجيء زيد ، وعالم بوقت طلوع الشمس : جاء زيد عند طلوع الشمس ، فطلوع الشمس معلوم له ، ومجيء زيد غير معلوم [ له ]<sup>٣</sup> ، لكن لما قرن هذا [ المجهول ]<sup>٤</sup> الموهوم بذلك المعلوم ، زال الإبهام ، وقد يتعكس التقدير بين المتجددات ، كما في عكس هذه الصورة ، بأن يكون وقت مجيء زيد معلوماً وطلوع الشمس غير معلوم ، وأيضاً يختلف الزمان والتقدير باختلاف الأقوام ، فكل قوم يقدر المبهم بما هو معلوم عنده ، فيقول القارئ : أقيم عندك قدر أن تقرأ أم القرآن [ مثلاً ]<sup>٥</sup> ، وذهب أرسطو<sup>٦</sup> ومن تبعه إلى أنه مقدار حركة الفلك الأعظم ، وذلك لأن أسرع الحركات يكون زمانه أقل ، فإن قلة الزمان يقتضي سرعة الحركة ، وأسرع الحركات الموجودة هي الحركة اليومية ، التي هي حركة الفلك الأعظم ، فيكون الزمان مقداراً للحركة اليومية أي يقدر له<sup>٧</sup> تلك الحركة أولاً ، بأن<sup>٨</sup> يقال : حركة الفلك الأعظم من

<sup>١</sup> زيادة من ب

<sup>٢</sup> أي يعلم به ، كما في الهامش

<sup>٣</sup> زيادة من ب

<sup>٤</sup> زيادة من ب

<sup>٥</sup> زيادة من ب

<sup>٦</sup> أرسطو ( ٣٨٤ — ٣٢٢ ق م ) فيلسوف يوناني تتلمذ على أفلاطون ، سمي هو وأتباعه بالمشائين ، ألف : الأورغانون في

المنطق ، وكتاب في الأخلاق والسياسة ، والخطابة ، والشعر .

<sup>٧</sup> في ب : به

<sup>٨</sup> في ب : كأن

المشرق إلى المغرب في اثنتي عشرة ساعة<sup>١</sup> ، إذ بالأقل يعرف الأكثر ، لا بالعكس وسائر الحركات ثانياً ، فيقدر به الحركات المتخالفة بالسرعة والبطء ، فيقال : هذه الحركة مثلاً في ساعة ، وتلك في ساعتين ، فالمقدار بمعنى ما يقدر به ، كالمفتاح لما يفتح به ، وفي الأساس<sup>٢</sup> : قدر الشيء بالشيء ، أي قاسه به<sup>٣</sup> ، وهذا الذي ذكره أرسطو قريب بحسب المعنى مما ذكره المتكلمون ، كما يُعرف بالتأمل الصادق ، ولذا اقتضت عليه من بين أقوال الحكماء في الزمان .

والمجازي : كل جار ومجرور يُسمى ظرفاً<sup>٤</sup> ، وهو أيضاً على قسمين : أحدهما مستقر ، وهو ما كان متعلقه غير مذكور ، لا حقيقة [١٧٥] ولا حكماً ، بل صار نسياً منسياً ، نحو : زيد في الدار ، فإن لم يفهم منه<sup>٥</sup> سوى الأفعال العامة ، كان المقدّر عاماً ، وإن فهم منه شيء من خصوص الأفعال ، كان المقدّر بحسب المعنى فعلاً خاصاً ، ولا يخرج تقدير الخاص عن كونه ظرفاً مستقراً ؛ لأن معنى ذلك الفعل الخاص استقرّ فيه خلافاً لمن توهم ذلك ، ولما كان تقدير الأفعال العامة ضابطاً مطرداً اعتبره النحاة ، وفسروا<sup>٦</sup> المستقر بما عامله محذوف وعام<sup>٧</sup> والتحقيق ما سمعت صرح به السيد الشريف<sup>٨</sup> في حاشية الكشاف يُسمى<sup>٩</sup> مستقراً لأنه استقر فيه معنى عامله ، وفهم منه ، فالمستقر بمعنى المستقر فيه كالمشترك

<sup>١</sup> كتبت في أ ، ب : في اثني عشر ساعة

<sup>٢</sup> يعني كتاب أساس البلاغة للزمخشري

<sup>٣</sup> أساس البلاغة ( قدر )

<sup>٤</sup> يسمى ظرفاً غير موجودة في ب

<sup>٥</sup> أي من الطرف ، كما في الحاشية

<sup>٦</sup> في ب : ففسروا

<sup>٧</sup> في ب : بما كان عامله محذوفاً وعاماً

<sup>٨</sup> يعني الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الحنفي . واللافت للنظر هنا قوله سمعت ، ويبدو أنّ السماع لم يكن مباشرة

من الشريف الجرجاني ، وإنما با لنقل

<sup>٩</sup> في ب : ويسمى

بمعنى المشترك فيه ، والآخر لغو ، وهو ما كان عامله مذكوراً حقيقة ، نحو : زيد جلس في الدار ، أو حكماً نحو : بسم الله ، يُسمى لغواً ، لأنه لم يستقر فيه معنى عامله ، بل هو خال من العامل المستقر ، كما يسمى القول الخالي عن نحو الفائدة لغواً ، واليمين الخالي عن عقد القلب لغواً في قوله تعالى : [ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ] ١ كما هو رأي البعض ٢ ، وفي كتب اللغة مجيء اللغو بمعنى الباطل والباطل بمعنى المعطل ، والمعطل بمعنى الخالي ، بل العرب تُسمى ٣ كل شيء سقط عن درجة الاعتبار لغواً ، تشبيهاً له بلغاء ؛ الطير ، وهو صفيـره وصوته الذي لا يفهم منه شيء ، وعلى هذا لقائل أن يقول : إن الجار والمجرور الذي ذكر متعلقه كثير جداً في القرآن المجيد ، فتسميتهم ٥ إياه ظرفاً لغواً ٦ ؛ لإيهامه لما لا ينبغي ، لا يخلو عن سوء أدب ، بل اللائق أن يُسمى بغير المستقر مثلاً ، بل لا يرجع اللغوية بمعنى السقوط عن درجة الاعتبار إلى تسميته ظرفاً ، فإنه لا شك أنه ليس بظرف حقيقي ، ولم يستقر فيه معنى عامله حتى يشبه الظرف الحقيقي من حيث أنه استقر فيه شيء استقرار المظروف [ ١٧٥ ب ] في الظرف ، كما في الظرف المستقر ، وما ذكره السيد الشريف في حاشية الكشاف من أن الجار والمجرور مطلقاً يُسمى ظرفاً ؛ لأن كثيراً من المجرورات ظروف زمانية أو

١ البقرة ٢٢٥

٢ أي الشافعي كما في الحاشية

٣ في أ ، ب : يسمى

٤ في ب : بلغي

٥ أي تسمية النحاة ، كما في الحاشية

٦ غير موجودة في ب



مكانية ، فأطلق اسم الأخص على الأعم فمختص بالمجرور بكلمة ، كما يُعرف<sup>١</sup> عند التتبع والاستقراء<sup>٢</sup> ، ولا يخفى أن تسمية هذا الأخص ظرفاً من قبيل تسمية الكل باسم الجزء ، إذ الظرف اسم للمجروبات المذكورة ، وتختلج<sup>٣</sup> بالبال أنه لو قيل في وجه ذلك : إنه لما سمى<sup>٤</sup> المستقر الذي هو الجار والمجرور المذكور ظرفاً لما ذكر من الاستقرار سمى اللغو الذي هو أيضاً الجار والمجرور<sup>٥</sup> ظرفاً لوجود المشابهة بينهما من حيث أن كل واحد<sup>٦</sup> منهما جار ومجرور ، فاللغو لكونه مشابهاً للمستقر المشابه للظرف الحقيقي مشابهة للظرف الحقيقي ؛ لأنّ مشابهة المشابه مشابه ؛ بناء على أنّ المشابهة من المواد التي ينتج فيها قياس المساواة لكان شاملاً للكل ، وكذا لو قيل : أطلق اسم الجزء وهو المجروبات الزمانية والمكانية على الكل ، وهو الجار والمجرور ، وقس على ذلك ما سواه مما ليس المجرور فيه<sup>٧</sup> زمانية ، ولا مكانية ، ثمّ لما جرت عادة المتعلمين على ذكر الترضية للأستاذ ، والتعوذ بالله<sup>٨</sup> قبل الدرس ، أردت أن أتعرض لإعرابهما تكميلاً للإفادة ، وأما ما قيل من الوجوب فليس له وجه ، والتمسك بقوله تعالى : [ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ]<sup>٩</sup> [ الآية ]<sup>١٠</sup> من سخافة الرأي<sup>١١</sup> ؛ لأنّ الأمر فيه للاستحباب على الأصح ، وأيضاً هو مختص بقراءة القرآن ، كما هو صريح

<sup>١</sup> في ب : يعلم

<sup>٢</sup> في ب : عند الاستقراء

<sup>٣</sup> في ب : ويختلج

<sup>٤</sup> في ب : يسمّى

<sup>٥</sup> في ب : الذي هو أيضاً هو الجار والمجرور

<sup>٦</sup> في ب : أن كلاّ منهما

<sup>٧</sup> وردت مكررة

<sup>٨</sup> غير موجودة في ب

<sup>٩</sup> النحل ٩٨ ، وفي ب : وإذا قرأت ، وهو خطأ

<sup>١٠</sup> زيادة من ب

<sup>١١</sup> بدل من سخافة الرأي في ب : ضعيف

هذا الكلام ، فلا مخلص إلى القول والالتجاء إلى أنه أراد من الوجوب الوجوب العادي الاستحسان<sup>١</sup> .

رضي الله تعالى عنكم<sup>٢</sup> :

رضي : فعل ماض مبني لفظاً ببناء أصلي لفقدان مقتضى الإعراب ، وهو المعاني الثلاث<sup>٣</sup> التي هي الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ؛ لأنّ الفعل لا يكون [ ١١٧٦ ] محلاً لورودها ، ولانتفاء المشابهة المعتبرة في المضارع ، ومبني الأصل ثلاثة ، كما ستراه إن شاء الله تعالى .  
الله<sup>٤</sup> : اسم معرفة بالعلمية ، بل [ نسب إلى سيئويه أنه ]<sup>٥</sup> أعرف المعارف ، مرفوع لفظاً بأنه فاعل لرضي ، والعامل في رفعه عامل لفظي قياسي ، وهو رضي ، ورضي مع فاعله جملة فعلية إخبارية لفظاً ، إنشائية معنى [ لا محل لها من الإعراب ، وجه الإنشائية ]<sup>٦</sup> فإنه<sup>٧</sup> بتمام مادته وصورته مستعار لنحو ليرضى الله عنكم بتبعية استعارة جزئه الصوري ، فالاستعارة فيه تابعة لاستعارة الجزء الصوري الذي هو الهيئة ، وهي تابعة للتشبيه الواقع<sup>٨</sup> بين المصدرين ، أعني الرضى المقيد بالماضي ، والرضى المقيد بالمستقبل ، وهذا بخلاف الاستعارة التي هي باعتبار المادة كاستعارة

<sup>١</sup> في ب : الاستحسان

<sup>٢</sup> عنكم غير موجودة في ب

<sup>٣</sup> في ب : الثلاثة

<sup>٤</sup> في ب : والله

<sup>٥</sup> ما بين المعقوفين زيادة من ب

<sup>٦</sup> ما بين المعقوفين زيادة من ب

<sup>٧</sup> في ب : أنه

<sup>٨</sup> الواقع غير موجودة في ب

قتل لضرب ، فإن الاستعارة التي بهذا الاعتبار تابعة لاستعارة الجزء المادي التابعة لاستعارة المصدر ، وقد تبين بهذا التقدير ما ذكره السمرقندي في رسالة الاستعارات<sup>١</sup> قصر للمسافة ، ومع ذلك مختص بأحد القسمين حيث اقتصر في وجه تبعية استعارة المشتق على تبعية استعارة المصدر ، ولم يذكر تبعيتها لاستعارة الجزء .

تعالى

: فعل ماض مبني تقديراً على الفتح ببناء أصلي فاعله مستتر فيه باستتار جائزي ، وهو هو الراجع إلى الله ، وهو ضمير مرفوع متصل مبني لفظاً على الفتح ببناء عارضي لازمي مرفوع محلاً بأنه فاعل لقوله تعالى ، وتعالى مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب ، لوقوعها معترضة بين الفعل ومتعلقه ، وسيأتي أن المعترضة ليس لها محل من الإعراب .

[ وما قاله الفاضل القهستاني<sup>٢</sup> من كونها صفة لله تعالى لاختصاصه بالله تعالى ، فتوهم ؛ لأن الاختصاص على تقدير تسليمه لا يوجب المعرفة النحوية المعتبرة بين الصفة والموصوف ، كيف ولو كان يوجبها لما احتج إلى جعل الفاطر في قوله تعالى : [ الحمد لله فاطر

<sup>١</sup> هو أبو القاسم بن أبي بكر الليثي ، أحد المحشين ( أصحاب الحواشي ) على مطول السعد التفتازاني ، وله رسالة الاستعارة وقد شرحها عصام الدين وقول أحمد بن محمد بن خضر ، وعلى شرح العصام حاشية لحفيده علي بن صدر الدين بن عصام .  
أبجد العلوم ٥٣/١ ( الحاشية )

<sup>٢</sup> شمس الدين محمد القهستاني الحنفي المقي بيخاري ، له جامع الرموز في شرح النقاية مختصر الوقاية لصدر الشريعة عبيد الله ابن مسعود في الفقه ، مات في حدود سنة ٩٥٣ هـ . شذرات الذهب ٣٠٠/٨ ، الأعلام ١١/٧ ، المغني في ضبط أسماء الرجال ، ص ٢٠٩

السموات والأرض [ <sup>١</sup> بمعنى الماضي ؛ لتكون إضافته معنوية مفيدة  
للتعريف المسوغ لجعله صفة لله ، والتالي ٢٠٠٠ فالمقدم مثله ] <sup>٣</sup> .  
عنكم : عن حرف من حروف المعاني دون المباني ، وعامل لفظي  
سماعي حرف من الحروف <sup>٤</sup> الجارة ، وضع بمعنى البعد والمجازة  
ولم يذكر البصريون لها غيرها <sup>٥</sup> ، وكم ضمير بارز متصل مبني لفظاً  
على السكون ببناء عارضي <sup>٦</sup> لازمي مجرور محلاً ، والعامل في  
جره عن ، الجار مع <sup>٧</sup> المجرور [ ١٧٦ ب ] ظرف مجازي لغو <sup>٨</sup>  
متعلق برضي بتضمينه معنى تجاوز ، والمعنى رضي الله بكم  
متجاوزاً عنكم ، أو تجاوز عنكم راضياً بكم ، والأول هو الأولى ،  
كما صرح به الفاضل الاسفراييني <sup>٩</sup> ، حيث قال : وإبرازه طريقان :

<sup>١</sup> فاطر

<sup>٢</sup> كلمة مطموسة لم أتمكن من قراءتها ظهر منها ( بط ) ووضع فوقها الحرف ط ، وفي الهامش كتب : قال البيضاوي في تفسير هذه الآية ، ووافقه الفاضل ابن الكمال : والإضافة محضة أي خالصة ، أراد أنها إضافة حقيقية لا لفظية مجرد تحقيق لفظي بحذف التنوين ، كما هو الأكثر في إضافة اسمي الفاعل والمفعول إلى معموليهما ، ثم قال في تعليل كونها محضة : لأنه بمعنى الماضي ، على ما قرئ بلفظه ؛ ولذلك وُصفت به المعرفة .

<sup>٣</sup> ما بين المعقوفتين زيادة من ب

<sup>٤</sup> كتبت حروف ، وما أثبتناه من ب

<sup>٥</sup> ذكر ابن هشام أن عن تأتي حرفاً جارياً ، وتكون حرفاً مصدرياً ، وتكون اسماً بمعنى جانب ، وذكر للجارة عشرة معان هي : المجاوزة والبدل والاستعلاء والتعليل ومرادفة بعد والظرفية ومرادفة من والاستعانة وزائدة للتعويض . مغني اللبيب ، ص

١٧٦ - ١٩٩

<sup>٦</sup> في ب : عارض

<sup>٧</sup> في ب : و

<sup>٨</sup> في ب : ولغو

<sup>٩</sup> كتبت الاسفراييني ، وهو تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد بن السيف المعروف بالفاضل الاسفراييني ، ومنهم من قلب الياء همزة فقال : الاسفرائيني ، والاسفراييني نسبة إلى اسفرايين بلدة صغيرة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان وفي ضبطها وعدد حروفها اختلاف ، له كتاب لباب الإعراب ، ت سنة ٦٨٤ هـ . بغية الوعاة ١ / ٦٨٤ ، آثار البلاد للقرظيني ، ص ٢٩٥ ، معجم البلدان ١ / ١٧٧

جعل الأصل أصلاً والمضمن حالاً أو عكسه ، والأول أولى ، انتهى ،  
والمجرور<sup>١</sup> وحده على المختار ، أو<sup>٢</sup> الجار والمجرور على غير  
المختار في محل نصب بأنه مفعول غير صريح لقوله رضي ،  
ورضي مع معمولاته جملة فعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب ،  
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم<sup>٣</sup> :

أعوذ : فعل مضارع معرب لمشايعته للاسم<sup>٤</sup> الجامد بالاشتراك<sup>٥</sup> [ ولاسم  
الفاعل من حيث الحركات والسكنات ، لذا سمي مضارعاً لكن ذلك ]<sup>٦</sup>  
إذا لم يتصل به نون التوكيد ، ونون جماعة الإناث ، فلذلك وللوقوع  
الآني أعطي أقوى إعراب الاسم ، وهو الرفع [ فهو ]<sup>٧</sup> كما قال  
مرفوع لفظاً ، رفعه بالضممة<sup>٨</sup> ، والعامل في رفعه عامل معنوي ،  
وهو وقوعه موقع الاسم عند البصريين ، وخلوه من الجازم  
والناصب عند الكوفيين ، أو [ عامل ]<sup>٩</sup> لفظي ، وهو حرف  
المضارعة عند الكسائي [ رئيس الكوفيين ]<sup>١٠</sup> ، فاعله مستتر فيه  
باستتار واجبي ، وهو أنا ، وأنا ضمير مرفوع مستتر متصل  
مرفوع محلاً بأنه فاعل لأعوذ ، والعامل في رفعه المحلي عامل

<sup>١</sup> في ب : المجرور بدون الواو

<sup>٢</sup> في ب : والجار

<sup>٣</sup> من الشيطان الرجيم غير موجودة في ب

<sup>٤</sup> في ب : الاسم

<sup>٥</sup> في ب : من حيث الاشتراك

<sup>٦</sup> ما بين المعقوفين زيادة من ب

<sup>٧</sup> زيادة من ب

<sup>٨</sup> كتبت بالضمير ، وما أثبتناه من ب

<sup>٩</sup> زيادة من ب

<sup>١٠</sup> زيادة من ب

لفظي قياسي ، وهو أعوذ ، وأعوذ مع فاعله جملة فعلية لا محل لها  
من الإعراب .

بالله : الباء عامل لفظي سماعي ، حرف من الحروف الجارة ، وضع  
لمعان ١ ، وهنا ٢ بمعنى إلى ؛ بناءً على كون أعوذ بمعنى ألتجئ  
وأفر وأهرب ٣ ، والقول بمجيء بعض الحروف بمعنى بعض من  
غير حاجة إلى التكلف ، أو القول بالشذوذ ، وإن كان مذهب الكوفي  
إلا أنه أقل تكلفاً ، صرح به ابن هشام ؛ في معني اللبيب .

والله : اسم معرفة بالعلمية [ كما مر ] مجرور لفظاً ، جره بالكسرة ،  
والعامل في جره الباء ، الجار مع المجرور ظرف لغو متعلق بأعوذ ،  
المجرور وحده على المختار ، والجار مع المجرور على غيره في  
محل النصب بأنه مفعول غير صريح لقوله أعوذ ، والعامل في  
نصب المفعول به هو الفعل عند البصريين ، أو الفعل [ ١٧٧ أ ]  
والفاعل عند الكوفيين ، وله تفصيل ستسمعه ٧ إن شاء الله تعالى .

١ ذكر لها ابن هشام أربعة عشر معنى هي : الإلصاق ، والتعدية ، والاستعانة ، والسببية ، والمصاحبة ، والظرفية ، والبدل ،  
والمقابلة ، والمجازة كمن ، والاستعلاء ، والتبعيض ، والقسم ، والغاية ، والتوكيد . معني اللبيب ، ص ١٣٧ - ١٤٤ .

٢ في ب : وهي هاهنا

٣ وأهرب غير موجودة في ب

٤ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الحنبلي ، النحوي ذائع الصيت ، من مصنفته : معني اللبيب  
عن كتب الأعراب ، وهو من أشهر كتبه ، وعمدة الطالب ، وشرح التسهيل ، وشذور الذهب ، وقطر الندى وبل الصدى ،  
ت ٧٦١ هـ . بغية الوعاة ٢/٦٨ - ٧٠

٥ معني اللبيب ، ص ١٥١

٦ زيادة من ب

٧ في ب : تسمعه



من الشيطان : من عامل لفظي سماعي حرف من الحروف<sup>١</sup> الجارة وضع لمعان<sup>٢</sup> ، والمراد هنا ابتداء الغاية<sup>٣</sup> ، والمعنى التجئ وأفر من الشيطان إلى الله تعالى ، كقولك : فرّ فلان من الأسد ، أي : من مكان فيه الأسد ، فتقديم منتهى الالتجاء على مبدئه في اللفظ ، مع أن مبدأ الشيء مقدم على منتهاه<sup>٤</sup> في الوجود للاهتمام الناشئ من الشرف ، ولذا قدم عليه في قوله تعالى : [ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ]<sup>٥</sup> ، واقتصر عليه في [ ففروا إلى الله ]<sup>٦</sup> ، وقد تبين من هذا التقرير ، والمعنى ما قاله الفاضل الخبيصي<sup>٧</sup> في شرح الكافية من أن من قد يجئ لمجرد الابتداء بدون قصر إلى انتهاء مخصوص ، نحو : أعوذ بالله . انتهى .  
نشأ من الغفلة عن ملاحظة هذا المعنى .

والشيطان : اسم معرف بالعلمية الحاصلة من الغلبة ، مجرور لفظاً ، جره بالكسرة ، والعامل في جره من ، الجار والمجرور ظرف لغو

<sup>١</sup> كتبت حروف ، وما أثبتاه من ب

<sup>٢</sup> ذكر ابن هشام لمن خمسة عشر وجهاً هي : ابتداء الغاية ، والتبويض ، وبيان الجنس ، والتعليل ، والبدل ، ومرادفة عن ، ومرادفة الباء ، ومرادفة في ، ومرادفة عند ، ومرادفة ربما ، ومرادفة على ، والفصل ، والغاية ، والتنصيص على العموم وتوكيد العموم . مغني اللبيب ، ص ٤١٩ - ٤٢٥

<sup>٣</sup> أي : أعوذ إلى الله من مكان فيه الشيطان ، كما في الحاشية .

<sup>٤</sup> منتهاه غير موجودة في ب

<sup>٥</sup> النحل ٩٨

<sup>٦</sup> الذاريات ٥٠

<sup>٧</sup> الخبيصي نسبة إلى قرية بين فارس وكرمان ، وهو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محرز بن محمد الخبيصي النحوي المتوفى سنة

٧٣١ هـ ، له الموشح في شرح الكافية لابن الحاجب ، وهو شرح مختصر . ذيل كشف الظنون ص ٧٩ ، هدية العارفين

٦ / ١٤٨ ، مفتاح السعادة ١ / ١٧٢

متعلق بقوله : أعوذ،المجرور وحده على المختار ، أو إلى الجار و<sup>١</sup>  
المجرور على غيره ، في محل نصب بأنه مفعول غير صريح  
لقوله : أعوذ ، والعامل في نصبه ما مرّ .  
[ والمفعول به عرفه ابن الحاجب<sup>٢</sup> بما وقع عليه فعل الفاعل<sup>٣</sup> ،  
وفسر الوقوع بالتعلق بما لا يعقل إلا به ، وأنا أقول وبالله أحول :  
إنه لا يخفى على المنصف أن في أسماء المفاعيل إيماء إلى  
تعريفاتها بحيث تستفاد منها ، مثلاً يستفاد من المفعول فيه ، الذي  
هو الاسم تعريفه ، وهو ما وقع فيه فعل الفاعل ، وكذا يستفاد من  
المفعول له ، الذي هو الاسم تعريفه ، وهو ما فعل له فعل ،  
وكذلك المفعول معه ، فمقتضى المقايسة على النظائر أن يكون  
الباء في المفعول به للسببية ، وبه صرح الإسفراييني<sup>٤</sup> ، فمعنى  
المفعول به على هذا الشيء الذي وقع بسببه فعل الفاعل ، فإنه  
وإن كان صدوره من الفاعل ، لكن يتوقف تحقق المتعدي منه على  
المفعول به أيضاً ، كما صرح به غير واحد من أرباب العربية ،  
وقول ابن الحاجب في شرح المفصل ، وإنما سمي مفعولاً به لأنه  
أوقع الفعل به<sup>٥</sup> يحتمله ، وقال الإسفراييني<sup>٦</sup> : وقيل : يسمى

<sup>١</sup> في ب : مع

<sup>٢</sup> هو العلامة جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الدويني المالكي النحوي الفقيه ، اشتغل  
بالنحو واللغة والأصول ، وله مقدمتان في النحو والتصريف عرفتا بالكافية في النحو ، والشافية في الصرف ، وله شرح  
مفصل الزمخشري ، ت سنة ٦٤٦ هـ بالإسكندرية . إشارة التعيين ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ ، بغية الوعاة ٢ / ١٣٤ - ١٣٥

<sup>٣</sup> الكافية في النحو ، ١ / ١٢٧

<sup>٤</sup> كتب الأسفراييني

<sup>٥</sup> الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١ / ٢٤٥

<sup>٦</sup> كتب الأسفراييني



مفعولاً له لكونه سبب لوجود الفعل ، لأنّ المحل من أسباب وجود الحال ، إذا اوعيت هذا فاعلم أنّ مقتضى ما قالوا من أنّ الفرق المعرّف والمعرّف هو الإجمال والتفصيل ، ومن وجوب تطبيق المعرّف بالكسر على المعرّف بالفتح أن تكون <sup>١</sup> كلمة على في التعريف ، أعني ما وقع عليه فعل الفاعل بمعنى الباء السببية ، كما جاء عكس هذا في قوله <sup>٢</sup> :

أرب يبول الثعلبان برأسه

لقد ذلّ من بالت عليه الثعالب ، ( الطويل )

لما مرّ من التوقف المذكور ، وعلى هذا يكون الوقوع الواقع في التعريف بمعنى الحصول ، كما في قولك : وقع الأمر عندي ، وفي القاموس : وقع الربيع بالأرض : حصل <sup>٣</sup> ، وفي الأساس <sup>٤</sup> : وقع الأمر : وجد ، وهذا وإن لم أر من تعرّض له من أرباب العربية إلا أنه غير محتاج إلى التكلف الذي ذكرناه في معنى التعلق على تقدير كون على ، على معناه الظاهري ، ومجيء بعض الحروف بمعنى بعض آخر من غير حاجة إلى السماع وإن كان مذهب الكوفي ، لكنه أقل تكلفاً كما صرح به ابن هشام في معني اللبيب ، ولا ينتقض التعريف منعاً بالفاعل ؛ لأنه علة مؤثرة في وجود الفعل ، وسببية المفعول به ليست بالعلة المؤثرة ، بل بنحو آخر

<sup>١</sup> كتبت يكون

<sup>٢</sup> لراشد بن عبد الله السلمي الصحابي رضي الله عنه ، وقاله عندما رأى ثعلبين يلحسان ما حول الصنم ( سواع ) ويأكلان ما يهدى له ، ثم يعرجان عليه ببوئهما ، وفي همع الهوامع ١٦١/٤ ( الثعلبان ) ، وفي المعني ، ص ١٤٢ ، وفي شرح شواهد المعني ص ٣١٧ ( الثعلبان )

<sup>٣</sup> القاموس المحيط مادة ( وقع )

<sup>٤</sup> أساس البلاغة مادة وقع ، وفيه : حصل ووجد

كسببية الآلات والشرائط في وجود المعلول ، والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق ، فكل علة مؤثرة سبب ، وليس كل سبب علة مؤثرة ، ومقتضى الموافقة لكلمة على في التعريف أن يكون الباء بمعنى على ، وهذا وإن كان مؤيداً أيضاً بما هو المشهور من أن حمل المتشابه على المحكم شريعة راسخة ، وطريقة مسلوكة ، إلا أن فيه تطبيق المعرف بالفتح على المعرف بالكسر ، والواجب عكسه ، على ما في كتب المنطق ، وأيضاً يحوجك إلى تكلف في معنى الوقوع في التعريف كما مر ، وصرح به النجم السعيد<sup>١</sup> في حاشيته المعروفة وغيره [ ٢ ] .

الرجيم : اسم معرف باللام عند سيبويه ، أو الألف واللام عند الخليل<sup>٣</sup> ، أو الألف عند المبرد ، مجرور لفظاً بأنه صفة للشيطان ، والعامل في جر الصفة عامل الموصوف على القول الأشهر ، الذي هو مذهب الانصباب ، أي : ينصب عمل العامل على التابع والمتبوع انصباباً واحدة ، كمن يحمل الماء بحمل الإناء .

<sup>١</sup> نجم الدين سعيد العجمي ، له شرح على كافية ابن الحاجب ، وهو شرح كبير تناول فيه متن الكافية ، وشرح المصنف لها ، وسماه الشرح السعدي . كشف الظنون ٢ / ١٣٧١ ، بروكلمان ٥ / ٣٢٢ ، مفتاح السعادة ١ / ١٧٢ ، ابن الحاجب النحوي ، ص ٦٣ ، وقال السيوطي في بغية الوعاة ١ / ٥٩١ : سعيد العجمي المشهور بالنجم سعيد شارح الحاجبية لم أقف له على ترجمة ، وشرحه هذا كبير ، جعله شرحاً للمتن والشرح الذي عليه للمصنف ، وفيه أبحاث حسنة .

<sup>٢</sup> ما بين المعقوفين من ب ، وهو غير موجود في أ

<sup>٣</sup> يعني الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وهو من الشهرة بمكان

بسم الله الرحمن الرحيم :

الباء : من حروف المعاني ، لا<sup>١</sup> المباني ، وعامل لفظي سماعي ، حرف  
من الحروف الجارة ، وضع لمعان<sup>٢</sup> ، والمراد<sup>٣</sup> هنا الاستعانة ، أو  
المصاحبة والملابسة .

اسم<sup>٤</sup> : اسم معرفة بسبب الإضافة إلى ما بعده ، مجرور لفظاً ، جره  
بالكسرة [ ١٧٧ ب ] والعامل في جره الباء ، الجار مع المجرور  
ظرف مجازي لغو متعلق بنحو اقرأ المقدر ، المجرور وحده على  
[ القول ]<sup>٥</sup> المختار ، أو الجار والمجرور<sup>٦</sup> على غيره ، في محل  
نصب بأنه مفعول غير صريح لقوله اقرأ ، والعامل في نصب المفعول  
به عامل لفظي قياسي وهو الفعل عند البصريين ، أو الفعل والفاعل  
عند الكوفيين ، وهذا هو<sup>٧</sup> المشهور ، الذي صرح به ابن الأنباري<sup>٨</sup>  
وعبارة الفاضل الخبيصي في شرح الكافية ، هذا<sup>٩</sup> وناصبه الفعل

<sup>١</sup> في ب : دون

<sup>٢</sup> ذكر لها ابن هشام أربعة عشر معنى هي : الإصاق ، والتعدية ، والاستعانة ، والسبية ، والمصاحبة ، والظرفية ، والبدل ،  
والمقابلة ، واجاوزة كعن ، والاستعلاء ، والتبعيض ، والقسم ، والغاية ، والتوكيد . مغني اللبيب ، ص ١٣٧ — ١٤٤

<sup>٣</sup> في ب : المراد بدون الواو

<sup>٤</sup> في ب : واسم

<sup>٥</sup> زيادة من ب

<sup>٦</sup> في ب : مع المجرور

<sup>٧</sup> هو غير موجودة في ب

<sup>٨</sup> الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة ( ١١ ) ١ / ٧٨ — ٨١ ، ويفهم من كلامه أن ابن الأنباري يرى رأي الكوفيين ،

وليس الأمر كذلك ، بل إنه يرى رأي البصريين الذين يرون أن الفعل وحده هو الذي يعمل في الفاعل والمفعول .

<sup>٩</sup> في ب : هذه

عند سيبويه ، والفاعل عند هشام <sup>١</sup> ، ومجموعهما عند الفراء <sup>٢</sup> ،  
والفاعلية عند بعضهم <sup>٣</sup> ، وهو أمر معنوي <sup>٤</sup> . [ انتهت ] <sup>٥</sup> . واقرأ  
فعل مضارع مرفوع لفظاً ، رفعه بالضممة ، والعامل في رفعه عامل  
معنوي ، وهو وقوعه موقع الاسم عند البصريين ، أو خلوه  
وتجرده عن العوامل الجازمة والناصبية عند الكوفيين ، أو [ عامل  
] لفظي وهو حرف المضارعة عند الكسائي [ رئيس الكوفيين ،  
على ما هو المشهور الذي على السنة الناس يدور ، وبه ] <sup>٦</sup> صرح  
ابن الأنباري <sup>٧</sup> وغيره ، فاعله مستتر فيه باستتار واجبي ، وواجب  
الاستتار <sup>٨</sup> أربعة : أقعل ، تفعل ، تفعل ، إقعل ، أي ما كان على أحد  
هذه الأوزان الأربع <sup>٩</sup> ، وما عدا هذه الأربع <sup>١٠</sup> فهو جائز الاستتار ،  
وذلك الفاعل المستتر أنا ، وأنا ضمير مرفوع مستتر متصل ؛ بناءً

<sup>١</sup> هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالة في النحو تعزى له ،

صنف مختصر النحو ، والحدود ، والقياس ، ت ٢٠٩ هـ . إنباه الرواة ٣/٣٦٤ ، بغية الوعاة ٢/٣٢٨

<sup>٢</sup> يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء ، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي

صنف معاني القرآن ، والحدود وغيرها ت ٢٠٧ هـ . إنباه النحاة ٤/٦ - ٢٣ ، بغية الوعاة ٢/٣٣٣

<sup>٣</sup> الذي يرى ذلك هو خلف الأحرر من الكوفيين ، فالعامل في المفعول عنده معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية .

انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٧٩

<sup>٤</sup> زيادة من ب

<sup>٥</sup> زيادة من ب

<sup>٦</sup> غير موجود في ب ، وبدلاً منه : كما مر

<sup>٧</sup> في ب : صرح به

<sup>٨</sup> في ب بدل وواجب الاستتار : وهو

<sup>٩</sup> في ب : الأربعة

<sup>١٠</sup> في ب : وما عدا ذلك

على أنهم عدوا المستتر من المتصل ، مبني لفظاً على الفتح ببناء  
عارضى لازمي ، مرفوع محلاً بأنه فاعل لقوله اقرأ ، والعامل  
في رفعه محلاً عاملاً لفظي قياسي ، وهو اقرأ ، وقرأ مع فاعله  
جملة فعلية لا محل لها من الإعراب ، والجملة الفعلية ما تقدم  
فيها الفعل على الفاعل ، والتي<sup>١</sup> ليس لها محل من الإعراب سبع<sup>٢</sup> :  
الأولى : [ الجملة ]<sup>٣</sup> الابتدائية ، نحو : زيد قائم ، ومات فلان  
رحمه الله ، فإن جملة رحمه الله جملة إنشائية منقطعة [ ١٧٨ أ ]  
عما قبلها ، لا محل لها من الإعراب .

الثانية : الجملة المعترضة بين الشيين ، كقولك : قال الله تعالى :  
[ وأنزلنا من السماء ماء<sup>٤</sup> ]<sup>٥</sup> ، فإن قولك : تعالى جملة معترضة  
[ بين الفاعل والمفعول ]<sup>٦</sup> لا محل لها من الإعراب .<sup>٧</sup>  
الثالثة : الجملة التفسيرية ، نحو : [ وأسروا النجوى الذين ظلموا  
هل هذا إلا بشر مثلكم ]<sup>٨</sup> ، فجملة هل هذا مفسرة للنجوى بغير  
حرف التفسير .

<sup>١</sup> في ب : وأما التي

<sup>٢</sup> في ب : فسبع

<sup>٣</sup> زيادة من ب

<sup>٤</sup> المؤمنون ١٨

<sup>٥</sup> ما بين المعقوفين ( الآية ) غير موجودة في ب

<sup>٦</sup> ما بين المعقوفين زيادة من ب

<sup>٧</sup> في ب : ليس لها محل من الإعراب

<sup>٨</sup> الأنبياء ٣ ، وكتبت مثلنا وهو غير صحيح .

الرابعة : [ الجملة ]<sup>١</sup> الواقعة جواباً للقسم ، نحو : [ القرآن الحكيم إنك لمن المرسلين ]<sup>٢</sup> .

الخامسة : الواقعة جواباً للشرط ، نحو : إن تقم أقم .

السادسة : الواقعة صلة ، نحو : جاء الذي قام أبوه ، فجملة قام أبوه ، لا محل لها من الإعراب ، بل المحل إمّا للموصول وحده على رأي هشام<sup>٣</sup> ، وإمّا لمجموع<sup>٤</sup> الصلة والموصول على رأي غيره .

السابعة : التابعة لما لا محل له من الإعراب ، نحو : قام زيد ولم يقم بكر ، إذا كان الواو للعطف .

أو نقول : الجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بفعل من الأفعال العامة ، وهو نحو حصل عند البصريين ، أو نحو حاصل عند الكوفيين ، فاعله مستتر فيه باستتار جائزي ، وهو هو الراجع إلى نحو ابتدائي المقدر ، وهو أي لفظ<sup>٥</sup> هو بمجموعه عند البصريين لا الهاء وحده ، كما هو رأي الكوفيين في هو وهي ، ضمير مرفوع متصل مبني لفظاً على الفتح ببناء عارضي لازمي مرفوع محلاً بأنه فاعل لحصل ، أو لحاصل حقيقة ، أو الجار<sup>٦</sup> والمجرور مجازاً ، والعامل في رفعه هو حصل أو حاصل حقيقة<sup>٧</sup> ، أو الجار والمجرور مجازاً ، والجملة الظرفية ، أو المفرد الظرفي في محل الرفع بأنه خبر لابتدائي المقدر ، والعامل في رفع الخبر عامل معنوي ، وهو

<sup>١</sup> زيادة من ب

<sup>٢</sup> يس ٢ - ٣

<sup>٣</sup> في ب : ابن هشام ، وليس صحيحاً ، بل هو هشام بن معاوية الضرير من الكوفيين .

<sup>٤</sup> في ب : المجموع

<sup>٥</sup> في ب : كلمة

<sup>٦</sup> في ب : للجار

<sup>٧</sup> في ب : والعامل في رفعه المحلي حصل . . .



تجريده عن العوامل اللفظية ؛ ليسند به عند البصريين ، أو عامل لفظي ، وهو المبتدأ عند الكوفيين ، وابتدائي اسم مضاف إلى ياء المتكلم ، ليس بمعرب ، ولا مبني عند قوم ، أو معرب مجرور لفظاً [ ١٧٨ ب ] لمجانسة الياء ، مرفوع تقديراً عند آخرين ، منهم ابن الحاجب ، أو مبني لفظاً على الكسر بسبب إضافته إلى الياء ، مرفوع محلاً عند سائر النحاة بأنه مبتدأ <sup>١</sup> ، والعامل في رفعه محلاً ، أو تقديراً عامل معنوي ، وهو تجريده عن العوامل اللفظية ؛ ليسند إليه عند البصريين ، أو عامل لفظي ، وهو الخبر عند الكوفيين ، والياء ضمير بارز متصل ، مبني لفظاً على السكون ببناء عارضي لازمي مجرور محلاً بأنه مضاف إليه لابتدائي ، والعامل في جر المضاف إليه عامل لفظي قياسي هو المضاف عند البصريين ، أو سماعي وهو حرف الجر المقدّر ، أو كلاهما <sup>٢</sup> عند الكوفيين ، صرح به الخبيصي في إضافة كم الخبرية <sup>٣</sup> ، والعامل القياسي كما سيأتي سبعة : الاسم المضاف ، والمصدر ، والفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والاسم التام [ نحو : عندي راقود <sup>٤</sup> خلاً ، ومنوان سمناً ، وعشرون درهماً ،

<sup>١</sup> في ب : مبتدأ

<sup>٢</sup> أو كلاهما غير موجودة في ب

<sup>٣</sup> كتبت كلمة أو كلاهما بعد كم الخبرية

<sup>٤</sup> الراقود : دن طويل الأسفل كهيئة الإردنية ، والجمع الرواقد معرب ، وفي حديث عائشة ( لا يشرب في راقود ولا جرّة ) ،

الراقود : إناء خرف مستطيل قصير • اللسان مادة ( رقد )



وملؤه <sup>١</sup> عسلاً <sup>٢</sup> .

والحاصل أن الجار والمجرور - أعني باسم - إن كان المقدر فيه [ هو ] <sup>٣</sup> الفعل ، كما في التقدير الأول ، كان جملة واحدة فعلية ، لا محل لها من الإعراب ، وإن كان المقدر فيه [ هو ] <sup>٤</sup> الاسم - أعني ابتدائي - كما في التقدير الثاني ، كان جملتين وكلامين أيضاً عند من يقول بترادف الكلام والجملة ، إحداهما جملة اسمية كبرى ، لا محل لها من الإعراب ، والأخرى جملة ظرفية صغرى ، لها محل من الإعراب ، والجملة <sup>٥</sup> التي لها محل من الإعراب أيضاً سبع :

الأولى : الواقعة خبراً للمبتدأ ، والحروف المشبهة [ بالفعل ] <sup>٦</sup> ، والأفعال الناقصة ، وأفعال المقاربة ، لكن محلها في الأوليين الرفع ، وفي الآخرين النصب .

الثانية : الواقعة حالاً ، ومحلها النصب ، نحو : جاء زيد يركب .

الثالثة : الواقعة مفعولاً ، نحو : [ قال إني عبد الله ] <sup>٧</sup> ، فإن جملة إني عبد الله في محل نصب على أنه مقول القول ، وظننت زيدا يسرق ، فجملة يسرق في [ ١٧٩ أ ] محل النصب على أنه مفعول ثان لظننت .

<sup>١</sup> كتبت وملته

<sup>٢</sup> ما بين المعقوفين جاء في ب على النحو التالي : إما بالتنوين نحو : عندي راقود خلاً ، أو بنون التثنية نحو : منوان سمناً ، أو بنون شبه جمع المذكور نحو : عشرون درهماً ، أو بالإضافة نحو : ملته ( هكذا ) عسلاً .

<sup>٣</sup> بدل ما بين المعقوفين كتبت و ، وما أثبتناه من ب

<sup>٤</sup> بدل ما بين المعقوفين كتبت و ، وما أثبتناه من ب

<sup>٥</sup> كتبت أحديهما

<sup>٦</sup> كتبت والجملة ، وما أثبتناه من ب

<sup>٧</sup> زيادة من ب

<sup>٨</sup> مریم ٣٠

والجملة الرابعة : المضاف إليها<sup>١</sup> ومحلها الجر ، نحو : [ يوم ولدت ]<sup>٢</sup> و [ يوم يأتيهم العذاب ]<sup>٣</sup> .

الخامسة : الواقعة بعد الفاء وإذا<sup>٤</sup> جواباً لشرط جازم ، أي الكائنتين جواباً للشرط المذكور<sup>٥</sup> ، نحو : [ مَنْ يضل الله فلا هادي له ويذرهم ]<sup>٦</sup> ، ولذا قرئ <sup>٧</sup> ويذرهم عطفاً على المحل ، [ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ]<sup>٨</sup> .

الجملة السادسة : التابعة لمفرد بالوصفية ، نحو : [ واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ]<sup>٩</sup> ، أو بالبدلية نحو : [ وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم ]<sup>١٠</sup> ، أو بالعطف ، نحو : زيد منطلق وأبوه ذاهب ، فجملة ترجعون في محل النصب صفة اليوم ، وهل هذا إلا بشر<sup>١١</sup> في محل النصب بدل من النجوى ، وأبوه ذاهب في محل الرفع عطف على منطلق ، وقد علم من هذا أنها ثلاثة ، فأوردنا لكل قسم مثلاً .

<sup>١</sup> في ب : الجملة التي أضيف إليها شيء . . . .

<sup>٢</sup> مريم ٣٣

<sup>٣</sup> إبراهيم ٤٤

<sup>٤</sup> في ب : الفاء وإذا الكائنتين

<sup>٥</sup> أي الكائنتين جواباً للشرط المذكور غير موجودة في ب

<sup>٦</sup> الأعراف ١٨٦ ، قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ( وَيَذَرُهُمْ ) بالنون والرفع ، وقرأ أبو عمرو ( وَيَذَرُهُمْ ) بالياء والرفع ،

وقرأ حمزة والكسائي ( وَيَذَرُهُمْ ) بالياء مع الجزم . السبعة في القراءات ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩

<sup>٧</sup> كتبت ويذر ، وما أثبتناه من ب

<sup>٨</sup> الروم ٣٦

<sup>٩</sup> البقرة ٢٨١ ، وفي ب جاءت كلمة تعالى بعد الآية ، وليست في أ

<sup>١٠</sup> الأنبياء ٣ ، وقد كتبت في أ ، ب ( مثلنا ) وليس صحيحاً .

<sup>١١</sup> بعد إلا بشر جاء في ب مثلنا ، وليس في أ ، والصواب مثلكم كما جاء في القرآن الكريم

الجملة السابعة<sup>١</sup> : التابعة لجملة لها محل من الإعراب ، ويقع ذلك في بابي العطف والبدل ، فالأول نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه ، إذا كان الواو للعطف على الجملة الصغرى ، أعني قام أبوه ، والثاني شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد ، كقوله<sup>٢</sup> :

أقول له ارحل لا تقيم عندنا ( الطويل )

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته عنده أتم .

وزاد ابن هشام<sup>٣</sup> ثامنة وهي الجملة المستثناة ، كقوله تعالى :

[ لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله ]<sup>٤</sup> بناءً على أن من ، ويعذبه الله<sup>٥</sup> خبره ، والجملة في محل النصب على الاستثناء المنقطع . وتاسعة وهي الجملة المسند إليها ، نحو : [ سواء عليهم أنذرتهم ]<sup>٦</sup> إذا جعل أنذرتهم مبتدأ ، وسواء خبراً [ ١٧٩ ب ]

بجعل أنذرتهم قائماً مقام الإنذار .

<sup>١</sup> في ب : السابعة الجملة التابعة . . .

<sup>٢</sup> قال العيني : لم يسم قائله ، والبيت استشهد به على إبدال الجملة من الجملة ، فإن جملة ( لا تقيم عندنا ) بدل من جملة ( ارحل ) ، والثانية أظهر في إفادة المقصود ، وقامه : وإلا فكن في السرّ والجهر مسلماً . مغني اللبيب ، ٥٥٧ ،

٥٩٥ ، شرح شواهد المغني ، ص ٨٣٩

<sup>٣</sup> انظر مغني اللبيب ، ص ٥٥٨ — ٥٥٩ فقد ذكر ابن هشام الجملة المستثناة والجملة المسند إليها ، وقد مثل المصنف بالأمثلة التي ذكرها ابن هشام .

<sup>٤</sup> الغاشية ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، وفي ب بعد الآيات ذكرت كلمة الآية

<sup>٥</sup> لفظ الجلالة غير مكتوب في ب

<sup>٦</sup> البقرة ٦

الله : اسم معرفة بالعلمية [ كما مر ]<sup>١</sup> مجرور لفظاً ، جره بالكسرة بأنه مضاف إليه للاسم ، والعامل في جر المضاف إليه عامل لفظي قياسي هو المضاف عند البصريين ، أو سماعي وهو حرف الجر المقدر عند الكوفيين ، أو كلاهما كما مر .

الرحمن : اسم معرف بالعلمية أو باللام عند سيبويه<sup>٢</sup> ، أو الألف واللام عند الخليل<sup>٣</sup> ، أو الألف عند المبرد<sup>٤</sup> ، ومجرور لفظاً بأنه صفة للفظه الله ، والعامل في جر الصفة عامل الموصوف ، أو مرفوع لفظاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو الرحمن ، وهو ضمير بارز مرفوع منفصل ، مبني لفظاً على الفتح ببناء عارضي لازمي مرفوع محلاً بأنه مبتدأ ، والعامل في رفع المبتدأ ما مر<sup>٥</sup> ، أو منصوب لفظاً بأنه مفعول به لفعل مقدر ، أي أعني الرحمن ، أو أمدح الرحمن ، والعامل في نصب المفعول به ما مر ، وأعني فعل مضارع مرفوع تقديراً ، والعامل في رفعه تقديراً عامل معنوي ، وهو وقوعه موقع الاسم عند البصرية<sup>٦</sup> ، وخلوه وتجرده عن

<sup>١</sup> زيادة من ب

<sup>٢</sup> همزة أل عند سيبويه همزة وصل ، لذا فإنه يعتبر اللام هي المعرفة بالنكرة . الكتاب ٤ / ١٤٧ .

وتجده يعتبر الألف واللام بمجموعهما علامة التعريف ، فهو يقول : ( وأما الألف واللام فتحو الرجل والفرس والبعير ، وما

أشبه ذلك ، وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته ) . الكتاب ٥ / ٢

<sup>٣</sup> انظر الكتاب ٣ / ٣٢٤

<sup>٤</sup> يرى المبرد أن الاسم إذا دخل عليه الألف واللام فاللام بمعنى الذي ، فكلمة الرجل تعني الرجل الذي تعلم ، ومن هنا قصر

التعريف على الألف . المقتضب ٤ / ٢٧٧

<sup>٥</sup> في ب : كما مر

<sup>٦</sup> في ب : البصريين

الجازم عند الكوفية <sup>١</sup> ، أو حرف المضارعة عند الكسائي ، فاعله  
مستتر فيه باستتار واجبي ، وهو أنا ، إلى آخر ما تقدم .  
الرحيم : كالرحمن في الوجوه الثلاث <sup>٢</sup> من التعريف ، ومن الإعراب ، إلا  
أنه إذا كان صفة ، كان صفة بعد صفة .  
الحمد : اسم معرف باللام ، أو الألف واللام ، أو الألف ، مرفوع لفظاً <sup>٣</sup> ،  
رفعه بالضمّة على أنه <sup>٤</sup> مبتدأ ، والعامل في رفع المبتدأ [ عامل  
معنوي ، وهو تجريده عن العوامل اللفظية ؛ ليسند إليه عند  
البصريين ، أو عامل لفظي ، وهو الخبر عند الكوفيين ] <sup>٥</sup> .  
لله : اللام عامل لفظي سماعي حرف من الحروف الجارة ، وضع  
لمعان <sup>٦</sup> [ ١٨٠ أ ] كثيرة ، بعض النحاة عدّ له نيفاً <sup>٧</sup> وعشرين  
معنى ، والمراد هنا الاستحقاق أو <sup>٨</sup> الاختصاص أو الملك ، والله اسم  
معرف بالعلمية ، مجرور لفظاً جره بالكسرة ، والعامل في جره هو

<sup>١</sup> في ب : الكوفيين

<sup>٢</sup> في ب : الثلاثة

<sup>٣</sup> كلمة لفظاً غير موجودة في ب

<sup>٤</sup> في ب : بأنه

<sup>٥</sup> في ب بدل ما بين المعقوفتين : ما مر

<sup>٦</sup> ذكر ابن هشام للام اثنين وعشرين معنى هي : الاستحقاق ، والاختصاص ، والملك ، والتملك ، وشبه التملك ، والتعليل ،  
وتوكيد النفي ، وموافقة إلى ، وموافقة على ، وموافقة في ، ومعنى عند ، وموافقة بعد ، وموافقة مع ، وموافقة من ،  
والصيرورة ، والقسم والتعجب معا ، والتعجب الجرد عن القسم ، والتعدية ، والتوكيد ، والتبيين . مغني اللبيب ،

ص ٢٧٥ - ٢٩١

<sup>٧</sup> في ب : عدّ بعض النحاة لها . . . . . والنيف بمعنى زيادة ، كما في الحاشية .

<sup>٨</sup> في ب : و

اللام ، الجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بفعل من الأفعال العامة<sup>١</sup> وهو نحو حصل عند البصريين ، أو نحو حاصل عند الكوفيين ، فاعله مستتر فيه باستتار جائزي ، وهو هو الراجع إلى الحمد ، وهو ضمير مرفوع متصل مبني لفظاً على الفتح ببناء عارضي لازمي ، مرفوع محلاً بأنه فاعل لحصل أو لحاصل حقيقة ، وللجار والمجرور مجازاً ، والعامل في رفعه محلاً<sup>٢</sup> هو حصل أو حاصل حقيقة ، أو الجار والمجرور مجازاً ، والجملة الظرفية ، أو المفرد الظرفي في محل الرفع بأنه خبر للمبتدأ الذي هو الحمد ، والعامل في رفع الخبر ما مر .

رب : اسم معرفة بالإضافة إلى ما بعده ، مجرور لفظاً بأنه صفة للفظه الله ، والعامل في جر الصفة عامل الموصوف ، أو مرفوع على أنه<sup>٣</sup> خبر لمبتدأ محذوف ، وهو هو ، أو منصوب لفظاً بأنه<sup>٤</sup> مفعول به لفعل مقدر ، أي<sup>٥</sup> أمدح ، والعامل في نصب المفعول به ما مر .

العالمين : اسم معرف باللام ، أو الألف واللام ، أو الألف ، مجرور لفظاً ، جره بالياء بأنه<sup>٦</sup> مضاف إليه للفظه رب ، والعامل في جره ما مر ، والنون عوض عن الحركة والتنوين<sup>٧</sup> في المفرد .

<sup>١</sup> الأفعال العامة نحو : حصل وثبت واستقر وأمثالها عند البصريين ، وثابت وحاصل ومستقر وأمثالها عند الكوفيين ، كما في

الحاشية

<sup>٢</sup> في ب : الخلي

<sup>٣</sup> في ب : بأنه

<sup>٤</sup> في ب بدل لفظاً بأنه : على أنه

<sup>٥</sup> في ب : مثل

<sup>٦</sup> في ب : على أنه

<sup>٧</sup> كتبت النون ، وما أثبتناه من ب



والصلاة : الواو حرف من الحروف العاطفة ، مبني [ لفظاً ] <sup>١</sup> على الفتح  
ببناء أصلي ، وضع لمطلق الجمع <sup>٢</sup> ، ومبني الأصل أربعة : الحرف  
و [ الفعل ] <sup>٣</sup> الماضي ، والأمر بغير اللام ، والجملة من حيث هي  
على رأي البعض ، والصلاة اسم معرف <sup>٤</sup> بما مر ، مرفوع لفظاً  
بأنها مبتدأ ، والعامل في رفعه ما مر .

والسلام : اسم معرف بما مر ، مرفوع لفظاً بأنه عطف على الصلاة  
[ وإن شئت قلت إنه مبتدأ ثان ، والعامل في رفع المبتدأ ما مر ،  
والظرف الآتي خبره ، والجملة خبر للمبتدأ الأول ، أعني الصلاة ] <sup>٥</sup>  
[ والعامل في رفع المعطوف عامل المعطوف عليه ] <sup>٦</sup> .

على : عامل لفظي سماعي حرف من [ ١٨٠ ب ] الحروف الجارة ،  
وضع للاستعلاء <sup>٧</sup> ، وألفه ينقلب ياء عند دخوله على الضمير .  
سيدنا [ السيد ] <sup>٨</sup> اسم معرف بالإضافة إلى ما بعده ، مجرور لفظاً ، جره  
بالكسرة ، والعامل في جره على ، الجار مع المجرور ظرف مستقر

<sup>١</sup> زيادة من ب

<sup>٢</sup> قال ابن هشام : زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع ، وذلك على أوجه : أ - أن تستعمل بمعنى أو في التقسيم  
أو الإباحة أو التخيير . ب - أن تكون بمعنى باء الجر . ج - أن تكون بمعنى لام التعليل . مغني اللبيب ، ص ٤٦٨ -

٤٦٩

<sup>٣</sup> زيادة من ب

<sup>٤</sup> كتبت مرفوع ، وما أثبتناه من ب

<sup>٥</sup> ما بين المعقوفين زيادة من ب

<sup>٦</sup> ما بين المعقوفين غير موجود في ب

<sup>٧</sup> ذكر ابن هشام لعل تسعة معان هي : الاستعلاء ، والمصاحبة كعم ، والمجازة كعن ، والتعليل كاللام ، والظرفية كفي ،

وموافقة من ، وموافقة الباء ، وزائدة للتعويض ، وللإضراب والإضراب . مغني اللبيب ، ص ١٩٠ - ١٩٣

<sup>٨</sup> زيادة من ب



متعلق بفعل من الأفعال العامة ، وهو نحو حصلا أو حاصلان ،  
فاعله مستتر فيه باستتار جائزي ، وهو لفظ <sup>١</sup> هما الراجع إلى  
الصلاة والسلام ، وهما ضمير مرفوع متصل مبني لفظا على الألف  
أو الفتح ، مرفوع محلاً بأنه فاعل لحصلا ، أو حاصلان حقيقة ،  
وللجار والمجرور مجازاً ، والجملة الظرفية ، أو المفرد الظرفي في  
محل الرفع بأنه خبر للمبتدأ ، والعامل في رفعه ما مر ، والمبتدأ  
مع خبره جملة اسمية عطف على جملة الحمد لله [ فهي أيضاً  
إخبارية لفظاً إنشائية معنى ] <sup>٢</sup> ، وسيأتي الكلام والاختلاف في  
وزنه <sup>٣</sup> ، وناضمير بارز مجرور <sup>٤</sup> متصل مبني على الألف ببناء  
عارضى لازمي ، مجرور <sup>٥</sup> محلاً بأنه مضاف إليه للسيد ، والعامل في  
جر المضاف إليه ما مر .

محمد : اسم معرفة <sup>٦</sup> بالعلمية [ الغالبة ] <sup>٧</sup> مجرور لفظاً بأنه عطف بيان  
للسيد ، والعامل في جره عامل المتبوع ، والمعارف خمسة :  
الضمائر ، والعلم ، والموصولات ، وأسماء الإشارة ، والمعرف  
بحرف التعريف ، وكذا ما أضيف إلى أحد هذه المذكورات [ إضافة  
معنوية ] <sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> لفظ غير موجودة في ب

<sup>٢</sup> ما بين المعقوفين زيادة من ب

<sup>٣</sup> في ب : وزن السيد

<sup>٤</sup> مجرور غير موجودة في ب

<sup>٥</sup> في ب : مجرورا

<sup>٦</sup> في ب : معرف

<sup>٧</sup> زيادة من ب

<sup>٨</sup> زيادة من ب .

واله : اسم معرفّ بالإضافة إلى ما بعده ، مجرور لفظاً بأنه عطف على السيد ، لا على محمد ، والعامل في جر المعطوف عامل المعطوف عليه ، والهاء ضمير بارز مجرور متصل مبني [ لفظاً ]<sup>١</sup> على الكسر<sup>٢</sup> ببناء عارضي لازمي مجرور محلاً بأنه مضاف إليه للال ، والعامل في جر المضاف إليه ما مر .

وصحبه : الواو حرف<sup>٣</sup> من الحروف العاطفة ، وصحب اسم معرفّ بالإضافة إلى ما بعده ، مجرور لفظاً بأنه عطف على الال لأنه الأقرب ، أو على السيد لأنه الأصل على اختلاف [ ١٨١ أ ] بين النحاة في العطف على الأقرب ، أو على الأبعد ، والعامل في جر المعطوف عامل المعطوف عليه ، والهاء ضمير بارز مجرور متصل ، مبني على الكسر ببناء عارضي لازمي ، مجرور محلاً بأنه مضاف إليه للصحب ، والعامل في جر المضاف إليه ما مرّ .

أجمعين : اسم على وزن أفعلين موضوع للتأكيد الشمولي ، مجرور لفظاً ، جره بالياء بأنه تأكيد للال والصحب ، والعامل في جر التأكيد عامل المؤكد .

أمّا بعد : أمّا في نحو أوائل الكتب لمجرد تأكيد مدخولها ، كما قالوا في أمّا زيد فمنطلق ، لا لتفصيل المجرم ، وكلمة بعد هاهنا من الظروف الزمانية المنقطعة عن الإضافة المبنية لفظاً على الضم ببناء عارضي غير لازمي ، كما يعلم من قوله الآتي<sup>٤</sup> ، إذ لو لم يكن منوياً

<sup>١</sup> زيادة من ب

<sup>٢</sup> في ب : الكسرة

<sup>٣</sup> حرف غير موجودة في ب

<sup>٤</sup> الآتي غير موجودة في ب

كانت معربة ، وأشار إلى دليل البناء بقوله : لكون المضاف إليه<sup>١</sup> منوياً ، إذ لو لم يكن منوياً ، بل كان نسياً منسياً ، كانت معربة ، كما في صورة كون المضاف إليه مذكوراً ، ومنصوبة محلاً بأنه<sup>٢</sup> مفعول فيه إمّا لأما لنيابتها عن فعل الشرط ، إذ الأصل والتقدير : مهما يكن من شيء بعد الحمد ، وهذا منسوب إلى المبرد ، وهو المستفاد من كلام التفتازاني في شرح التلخيص<sup>٣</sup> ، وإمّا للجزاء ، والتقدير : أمّا فأقول بعد الحمد ، إلا أنهم لما كرهوا توالي حرفي الشرط والجزاء قدّموا ما هو من متعلقات الجزاء ، أعني بعد على الفاء ؛ دفعاً لذلك المكروه ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحاة ، وهو المختار .

فإنّ : الفاء جزائية ، وحرف من الحروف العاطفة ، مبني لفظاً على الفتح ببناء أصلي ، وإنّ عامل لفظي سماعي ، حرف من الحروف المشبهة بالفعل ، مبني لفظاً على الفتح ببناء أصلي ، موضوع لتحقيق معنى الجملة الاسمية .

العوامل : اسم معرفّ بما مرّ<sup>٤</sup> ، منصوب لفظاً بأنه اسم لأنّ .  
في النحو : في عامل لفظي سماعي حرف من الحروف<sup>٥</sup> [ ١٨١ ب ] الجارة

<sup>١</sup> لكون المضاف إليه غير موجودة في ب

<sup>٢</sup> في ب : بأنها

<sup>٣</sup> أنظر شرح المختصر ، ص ٨

<sup>٤</sup> في ب : باللام أو الألف واللام أو الألف

<sup>٥</sup> كتبت حروف ، وما أثبتناه من ب ، وقد ذكر ابن هشام لفي عشرة معان هي : الظرفية المكانية أو الزمانية ، والمصاحبة ، والتعليل ، والاستعلاء ، ومرادفة الباء ، ومرادفة إلى ، ومرادفة من ، والمقايضة ، والتعويض ، والتوكيد . مغني اللبيب ، ص

مبني لفظاً على الكسر<sup>١</sup> ببناء أصلي ، النحو<sup>٢</sup> : اسم معرف بما مرّ  
مجرور لفظاً ، جره بالكسرة ، والعامل في جره في ، الجار مع  
المجرور ظرف مستقر متعلق بنحو الكائنة ، فاعله مستتر فيه  
باستتار جانزي ، وهو هي الراجعة إلى العوامل ، وهي ضمير  
مرفوع متصل مبني لفظاً على الفتح ببناء عارضي لازمي ، مرفوع  
محلاً بأنه فاعل للحاصلة<sup>٣</sup> حقيقة ، وللجار والمجرور مجازاً ، أو  
المفرد الظرفي في محل نصب بأنه صفة للعوامل ، والعامل في نصب  
الصفة عامل الموصوف .

على : عامل لفظي سماعي ، حرف من الحروف الجارة ، وضع لمعان ،  
المراد هنا<sup>٤</sup> الاستعلاء ، كما هو الأكثر في إطلاقاته .

ما : كلمة موصولة ، مبني لفظاً على الفتح أو الألف ببناء عارضي .

ألفه : ألف فعل ماض<sup>٥</sup> ، مبني لفظاً على الفتح ببناء أصلي ، والهاء  
ضمير بارز متصل مبني لفظاً على الضم ببناء عارضي لازمي ،  
منصوب محلاً بأنه مفعول به لقوله ألف ، والعامل في نصبه محلاً  
عامل لفظي قياسي ، وهو الفعل ، أعني ألف عند البصريين ، أو  
الفعل والفاعل عند الكوفيين .

الشيخ : اسم معرف بما مرّ ، مرفوع لفظاً بأنه فاعل للألف ، والعامل في  
رفع الفاعل عامل لفظي قياسي ، وهو ألف ، وألف مع فاعله جملة  
فعلية لا محل لها من الإعراب ، وقعت صلة لما ، والصلة مع

<sup>١</sup> في ب : الكسرة

<sup>٢</sup> في ب : والنحو

<sup>٣</sup> في ب : لنحو الحاصلة

<sup>٤</sup> في ب : المراد هنا هو الاستعلاء

<sup>٥</sup> في ب : ماضي

الموصول مجرور محلاً ، جره بعلی ، الجار مع المجرور ظرف لغو متعلق بقوله الآتي مئة ، باعتبار معدوده بهذا العدد .

الإمام : اسم معرف بما مرّ ، مرفوع لفظاً | بأنه |<sup>١</sup> صفة للشيخ ، والعامل في رفع الصفة عامل الموصوف ، ويجوز قطع الصفة عن الموصوف ، وحينئذ<sup>٢</sup> إما أن يكون مرفوعاً على أنه خبر<sup>٣</sup> لمبتدأ [ ١٨٢ أ ] محذوف ، أي : هو الإمام ، أو منصوباً على أنه مفعول به لفعل مقدر ، أي<sup>٤</sup> : أعني الإمام ، وهو [ بمعنى ]<sup>٥</sup> المقتدى به ، فهو فعال بمعنى مفعول ، كاللباس<sup>٦</sup> بمعنى الملبوس ، ولذا جاز كونه صفة<sup>٧</sup> .

عبد القاهر<sup>٨</sup> : هو في الأصل مركب إضافي ، ثم جعل علماً للشخص المعين ، وإعرابه باعتبار ما كان ، ومعناه باعتبار الآن ، فالعبد مرفوع لفظاً بأنه مع ما بعده عطف بيان للشيخ أو الإمام ، والعامل في رفعه عامل متبوعه ، والقاهر : اسم معرف بما مر ، مجرور لفظاً بأنه مضاف إليه للعبد ، والعامل في جره ما مر .

<sup>١</sup> زيادة من ب

<sup>٢</sup> كتبت في أ ، ب : وح

<sup>٣</sup> في ب : إما أن يكون خبراً

<sup>٤</sup> أي غير موجودة في ب

<sup>٥</sup> زيادة من ب

<sup>٦</sup> في ب : كالإله واللباس

<sup>٧</sup> في ب : نعتاً

<sup>٨</sup> هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي المشهور ، أخذ النحو على أبي الحسين محمد بن علي الفارسي ، وكان

من كبار أئمة العربية ، صنف : المعنى في شرح الإيضاح ، والمقتصد في شرح الإيضاح ، وإعجاز القرآن ، والعوامل المثة ،

والمفتاح وغيرها ، وكان شافعي المذهب ، أشعري الأصول ، توفي سنة ٤٧١ هـ . فوات الوفيات ٢ / ٣٦٩ - ٣٧٠

ابن : اسم معرفّ بالإضافة إلى ما بعده ، مرفوع لفظاً بأنه صفة لعبد القاهر ، والعامل في رفع الصفة عامل الموصوف .  
اعلم أن لفظ الابن إذا وقع صفة لعلم ، ومضافاً إلى علم آخر ، حذف التنوين من العلم الموصوف إن كان ، والألف من الابن خطأ أيضاً ، كما حذف لفظاً ، وإذا لم يكن صفة له ، بل كان خبراً عنه ، فلا يحذف شيء منهما <sup>١</sup> ، كقوله تعالى : [ وقالت اليهود عزيز ابن الله ] <sup>٢</sup> بتنوين عزيز ، وإثبات الألف خطأ في الابن ، وكذلك لا يحذفان إذا أضيف الابن إلى غير العلم ، أو وقع صفة لغيره ، نحو : هذا زيد ابن أخينا ، وهذا رجل ابن زيد .

عبد الرحمن : هو عبد القاهر ، فهو بمجموعه علم شخصي ، وجزؤه الأول مجرور لفظاً بأنه مضاف إليه للابن ، والعامل في جر المضاف إليه ما مر ، وجزؤه الثاني أيضاً مجرور لفظاً بأنه مضاف إليه للعبد ، والعامل في جره ما مر .

الرجائي : اسم معرفّ بما مر ، إمّا مجرور لفظاً بأنه صفة لعبد الرحمن ، والعامل في جر الصفة عامل الموصوف ، أو مرفوع لفظاً بأنه صفة لعبد القاهر ، أو لما تقدّمه [ ١٨٢ ب ] من الشيخ والإمام ، وهذا الترديد مقتضى المقايسة بالحرف ، وقيل هو مختص بعبد القاهر ، لكن كمال اتصال الصفة بالموصوف أنسب بما ذكرناه أولاً ، فاعله مستتر فيه باستتار جائزي لكونه في معنى المشتق بسبب لحوق ياء النسبة ، وهو هو الراجع إلى عبد الرحمن .

<sup>١</sup> في ب : كان خبراً فلا يحذف منه شيء

<sup>٢</sup> التوبة ٣٠



رحمة الله<sup>١</sup> : رحمة اسم معرف بالإضافة إلى ما بعده ، مرفوع لفظاً بأنه مبتدأ  
والعامل في رفعه ما مر . الله : اسم معرفة بالعلمية ، مجرور لفظاً  
بأنه مضاف إليه للرحمة ، والعامل في جره ما مر .  
عليه : على عامل لفظي سماعي ، حرف من الحروف<sup>٢</sup> الجارة ، والياء  
فيه منقلبة عن الألف المنقلبة عن الواو على ما يفهم مما نقله  
الجوهري<sup>٣</sup> عن سيبويه<sup>٤</sup> ، لكن الانقلاب مختص بما إذا دخلت على  
الضمير ، والهاء ضمير بارز متصل مبني لفظاً على الكسر بيناء  
عارضى لازمي ، مجرور محلاً بعلى ، الجار مع المجرور ظرف  
مستقر متعلق بفعل من الأفعال العامة وهو حصلت أو حاصلة ،  
فاعله مستتر فيه باستتار جائزي وهو هي الراجعة إلى الرحمة ،  
وهي ضمير مستتر<sup>٥</sup> مرفوع متصل ، مبني لفظاً على الفتح بيناء  
عارضى لازمي / مرفوع محلاً بأنه فاعل لحصلت أو حاصلة حقيقة ،  
وللجار والمجرور مجازاً ، والجملة الظرفية ، أو المفرد الظرفي في  
محل الرفع بأنه خبر للمبتدأ ، والعامل في رفعه المحلي ما مر .

<sup>١</sup> زيادة من ب

<sup>٢</sup> كتبت حروف ، وما أثبتناه من ب

<sup>٣</sup> أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي صاحب معجم الصحاح ، قرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي ، صنف  
فضلاً عن الصحاح كتاباً في العروض ، ومقدمة في النحو ، مات في حدود الأربعين للهجرة . إشارة التعيين ، ص ٥٥ ، بغية  
الوعاة ١ / ٤٤٦ - ٤٤٧

<sup>٤</sup> جاء في الصحاح مادة (علا) قال سيبويه : ألفها منقلبة من واو إلا أنها تقلب مع المضمرة ، تقول : عليك ، وبعض العرب  
يتركها على حالها .

وجاء في كتاب سيبويه ٣ / ٤١٢ - ٤١٣ : وأما ما يتغير فلدى وإلى وعلى إذا صرن أسماء لرجال أو لنساء ، قلت : هذا  
لذاك ، وعلاك ، وإنما قالوا عليك في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة ، وحدثنا الخليل أن ناساً من العرب  
يقولون : علاك ولذاك ، وسائر علامات المضمرة المجرور بمزلة الكاف .

<sup>٥</sup> مستتر غير موجودة في ب

مئة [ عامل : مئة ]<sup>١</sup> اسم مفرد نكرة تخصصت بالإضافة إلى ما بعده ، مرفوع لفظاً بأنه خبر لإن<sup>٢</sup> عند البصريين ، والعامل في رفعه عامل لفظي سماعي ، وهو إن أو بأنه خبر لاسم إن ، وهو العامل<sup>٣</sup> بناءً على أنها كانت قبل دخوله<sup>٤</sup> مبتدأ [ فعل إن مقصور ]<sup>٥</sup> على الاسم ، [ وأما الخبر فارتفاعه بما كان قبل دخول إن ، وهو المبتدأ عند الكوفيين ]<sup>٦</sup> ، عامل<sup>٧</sup> : اسم مفرد نكرة وقع تمييزاً للمئة ، مجرور لفظاً بأنه مضاف [ ١١٨٣ ] إليه للمئة ، والعامل في جر المضاف إليه ما مر ، ولا يخفى عليك أن لفظ العوامل مغن عن قوله : عامل [ بعد المئة ]<sup>٨</sup> إلا أنه تعرض له لطول الفصل الموجب للذهول غالباً وهي ضمير بارز مرفوع منفصل راجع إلى المئة ، مبني لفظاً على الفتح ببناء عارضي لازمي ، مرفوع محلاً بأنه مبتدأ ، والعامل في رفعه ما مر .

تنقسم : فعل مضارع مرفوع لفظاً ، والعامل في رفعه ما مر ، فاعله مستتر فيه باستتار جائزي وهو هي بمجموعه عند البصريين ، أو بجزئه الأول وهو الهاء عند الكوفيين ، ضمير مستتر متصل مرفوع محلاً

<sup>١</sup> ما بين المعقوفين زيادة من ب

<sup>٢</sup> في ب : إن

<sup>٣</sup> في ب : العوامل

<sup>٤</sup> في ب : دخول إن

<sup>٥</sup> في ب : بدلاً مما بين المعقوفين : عاملاً في الخبر عندهم وأما عمل إن فمقصود . .

<sup>٦</sup> ما بين المعقوفين غير موجود في ب

<sup>٧</sup> عامل زيادة من ب

<sup>٨</sup> زيادة من ب

بأنه فاعل لقوله تنقسم ، وتنقسم مع فاعله جملة فعلية في محل الرفع بأنه <sup>١</sup> خبر لقوله هي <sup>٢</sup> ، والعامل في رفعه ما مر .

على : عامل لفظي سماعي ، حرف من الحروف الجارة ، وضع للاستعلاء ، ولعله هنا بمعنى إلى .

قسمين : اسم مثنى نكرة ، مجرور لفظاً ، جره بالياء ، والعامل في جره على ، الجار مع المجرور ظرف لغو متعلق بقوله تنقسم ، المجرور وحده على المختار ، أو الجار و المجرور <sup>٣</sup> على غير <sup>٤</sup> المختار في محل نصب بأنه مفعول غير صريح لقوله تنقسم ، والعامل في نصب المفعول به <sup>٥</sup> هو الفعل عند البصريين ، أو الفعل والفاعل عند الكوفيين ، والنون عوض عن الحركة والتنوين في المفرد .

لفظية : اسم مفرد نكرة ، إمّا مجرور لفظاً بأنه بدل من القسمين ، بدل البعض من الكل ، إنّ قدّم الربط على العطف ، أو الكل من الكل إنّ قدّم العطف على الربط ، والعامل في جرّ البديل عامل المبدل منه ، وإمّا مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف <sup>٦</sup> ، والتقدير : الأول لفظية وإمّا منصوب على أنه مفعول به لفعل مقدر ، والتقدير : [ ١٨٣ ب ] أعني لفظية .

<sup>١</sup> في ب : على أنّها

<sup>٢</sup> في ب : وهي

<sup>٣</sup> في ب : الجار مع المجرور

<sup>٤</sup> في ب : على غيره

<sup>٥</sup> في ب : والعامل في نصبه

<sup>٦</sup> في ب : بأنه خبر مبتدأ محذوف

ومعنوية<sup>١</sup> : اسم مفرد نكرة ، إمّا مجرور ، أو مرفوع ، أو منصوب على أنه عطف على لفظية ، والعامل في جر المعطوف ، أو رفعه ، أو نصبه عامل المعطوف عليه .

فالفظية<sup>٢</sup> : اسم معرفة بما مرّ ، مرفوع لفظاً بأنه مبتدأ ، والعامل في رفعه ما مرّ .

منها<sup>٣</sup> : من عامل لفظي سماعي ، حرف من الحروف الجارة ، وضع لمعان ، المراد هنا<sup>٤</sup> التبويض ، والهاء ضمير بارز مجرور متصل عائد إلى المنة ، مجرور محلاً ، جره بمن ، الجار مع المجرور ظرف مستقر ، متعلق بنحو الكائنة ، فالمفرد الظرفي في محل الرفع بأنه صفة لقوله اللفظية ، والعامل في رفع الصفة عامل الموصوف والعامل اللفظي ما يكون للسان فيه حظ ونصيب<sup>٥</sup> ، والمعنوي ما ليس كذلك .

تنقسم : فعل مضارع مرفوع لفظاً ، والعامل في رفعه ما مر ، فاعله مستتر فيه باستتار جائزي ، وهو هي الراجعة إلى اللفظية ، وهي بمجموعه عند البصريين ، أو بجزئه الأول عند الكوفيين ، ضمير مرفوع متصل مرفوع محلاً بأنه فاعل لقوله تنقسم ، وتنقسم مع فاعله جملة فعلية في محل الرفع بأنها<sup>٦</sup> خبر لقوله اللفظية ، والعامل في رفعه ما مر .

<sup>١</sup> في ب : قوله ومعنوية

<sup>٢</sup> في ب : قوله فالفظية

<sup>٣</sup> في ب : قوله منها

<sup>٤</sup> هنا غير موجودة في ب

<sup>٥</sup> في ب : فيه حظ اللسان ونصبيه

<sup>٦</sup> في ب : بأنه

إلى

: حرف من الحروف الجارة ، مبني لفظاً على الفتح ، أو الألف  
ببناء أصلي ، وتنقلب ألفه <sup>١</sup> ياء عند دخوله على الضمير كما مر في  
على ، وضع على <sup>٢</sup> المشهور لمعنيين <sup>٣</sup> ، الأول : المصاحبة التي  
تستفاد <sup>٤</sup> من كلمة مع ، والثاني : الغاية ، لكنّ هذا الكلام له غموض  
من حيث إنّ غاية الشيء نهايته ، فيكون معنى انتهاء الغاية انتهاء  
النهاية ، ولا يظهر معناه ، فلا بدّ من القول بالتجوّز بأن يقال :  
المعنى انتهاء ذي الغاية ، وهذا يحتمل وجهين :

الأول : [ ١٨٤ أ ] أن يكون بتقدير مضاف ، على أن يكون مجازاً  
بالحذف .

والثاني : أن يكون مجازاً مرسلأً بذكر الجزء وهو الغاية ، وإرادة  
الكل ، وهو ذو الغاية ، كما قيل في قوله تعالى : [ واسأل  
القرية ] <sup>٥</sup> هو أنّ علامة المجاز المرسل فيما نحن فيه هي  
الكلية والجزئية ، وفي [ واسأل القرية ] هي الحالية  
والمحلية .

قسمين : اسم مثنى نكرة مجرور لفظاً ، جره بالياء ، والعامل في جره إلى  
الجار مع المجرور ظرف لغو متعلق بقوله تنقسم ، المجرور وحده  
على المختار ، أو الجار مع المجرور على غير المختار <sup>٦</sup> في محل

<sup>١</sup> في ب : وألفه تنقلب

<sup>٢</sup> في ب : في

<sup>٣</sup> ذكر ابن هشام لها ثمانية معان هي : انتهاء الغاية الزمانية ، والمعية ، والتبيين ، ومرادفة اللام ، وموافقة في ، والابتداء ،

وموافقة عند ، والتوكيد ، ومعنى اللبيب ، ص ١٠٤ - ١٠٥

<sup>٤</sup> كتبت يستفاد ، وما أثبتناه من ب

<sup>٥</sup> يوسف ٨٢

<sup>٦</sup> في ب : على غيره

النصب بأنه مفعول به لقوله تنقسم ، والعامل في نصب المفعول به ما مر ، والنون عوض عن الحركة والتنوين في المفرد .

سماعية : بالجر على أنه بدل من القسمين ، بدل البعض من الكل ، إن قدم الربط على العطف ، وبدل الكل من الكل إن قدم العطف على الربط<sup>١</sup> والعامل في جر البدل عامل المبدل منه ، أو بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو بالنصب على أنه مفعول به لفعل مقدر، [ أي ]<sup>٢</sup> : أعني سماعية .

وقياسية : إمّا مجرور أو مرفوع أو منصوب على أنه عطف على سماعية ، والعامل في جر المعطوف أو رفعه أو نصبه عامل المعطوف عليه ، إمّا نفسه كما هو رأي أرباب الانصباب ، ومثله المقدر على رأي غيرهم .

اعلم أنّ السماعي في اللغة هو المنسوب إلى السماع ، وفي الاصطلاح ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها ، والقياسي في اللغة هو المنسوب إلى القياس ، وفي الاصطلاح ما ذكر له قاعدة كلية مشتملة على أحكام جزئيات موضوعها ، وتستنبط تلك الأحكام من [ ١٨٤ ب ] تلك القاعدة ، بجعل موضوع تلك القاعدة حداً أوسط ، بأن يجعل محمولاً في الصغرى السهلة الحصول ، وموضوعاً في الكبرى يحصل المطلوب ، وهذا مطرد في الاستنباط ، ولو في استنباط الأحكام الشرعية الفرعية المستنبطة من

<sup>١</sup> في ب : إن قدم إرادة العطف على إرادة الربط

<sup>٢</sup> زيادة من ب



القواعد الأصولية ، فإنّ القواعد الأصولية مثل مأمور الشارع واجب يتوصل بها بالطريق المذكور إلى الاستنباط المزبور<sup>١</sup> ، وأمّا فيما نحن فيه فبأنّ يقال في قولنا : الفعل يرفع فاعله الذي هو القاعدة الكلية . ضرب فعل ، وكل فعل<sup>٢</sup> يرفع فاعله ، ينتج أنّ ضرب يرفع فاعله ، بخلاف السماعي ، فإنه لا يمكن أن يقال : الحرف على إطلاقه يجر مدخوله ، فإنّ من الحروف ما هو للعطف ، لا للجر ، والقول بأنّ العامل القياسي ما يكون عمله مستنداً إلى علة ، يرد عليه أنّ عمل الحروف المشبهة بالفعل مستند إلى علة المشابهة بالفعل<sup>٣</sup> ، مع أنها من العوامل السماعية .

فالسماعية : اسم معرفّ بما مر ، مرفوع لفظاً<sup>٤</sup> بأنه مبتدأ ، والعامل في رفعه ما مر .

منها : من عامل لفظي سماعي<sup>٥</sup> ، حرف من الحروف الجارة ، وضع لمعان ، والمراد<sup>٦</sup> هنا التبويض ، والهاء ضمير بارز متصل مجرور محلاً ، والعامل في جره المحلي من ، الجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بنحو الكائنة بعضاً من العوامل اللفظية الواقعة بعضاً من المنة ، فالضمير ها هنا<sup>٧</sup> عائد إلى اللفظية ، وإن أمكن إرجاعه إلى المنة بناءً على أنّ بعض البعض بعض ، فقياس المساواة فيه

<sup>١</sup> في ب : المذكور

<sup>٢</sup> كتبت والفعل ، وما أثبتناه من ب

<sup>٣</sup> كتبت لمشابهته ، وما أثبتناه من ب

<sup>٤</sup> لفظاً غير موجودة في ب

<sup>٥</sup> عامل لفظي سماعي غير موجودة في ب

<sup>٦</sup> في ب : المراد بدون الواو

<sup>٧</sup> في ب : هنا

منتج ولو بالواسطة ، والمفرد الظرفي في محل الرفع بأنه صفة لقوله السماعية ، والعامل في رفع الصفة عامل الموصوف .  
أحد<sup>١</sup> : اسم مفرد نكرة ، مرفوع لفظاً بأنه مع ما بعده بإرادة تقديم العطف على الربط ، كما في قولهم : البيت سقف وجدران [ ١٨٥ أ ] أو بملاحظة جعل المعطوف والمعطوف عليه ككلمة واحدة ، [ كما هو المناسب بمقام التعداد ، فإنّ الغالب فيه ترك العطف ]<sup>٢</sup> خبر لقوله السماعية ، والعامل في رفعه ما مر ، والتنوين فيه تنوين التمكن ، وهو ما لحق آخر الكلمة للدلالة على مكانتها ورسوخها في الاسمية من حيث إنه لم يشبه الفعل بالوجهين اللذين اعتبرا في منع الصرف وليس للتكثير ، ولا لغيره من أقسام التنوين<sup>٣</sup> ، أمّا عدم كونه للتكثير فلأنه لو كان للتكثير لزال بزواله ، والتالي باطل<sup>٤</sup> ، فكذا المقدم<sup>٥</sup> ، وأمّا عدم كونه لما عداه من تنوين العوض كيومئذ ، والمقابلة كما في مسلمات<sup>٦</sup> ، وتنوين الترجم كما في قوله<sup>٧</sup> :

أقلي اللوم عاذل والعتابن . ( الوافر )

فظاهر غني عن البيان .

<sup>١</sup> في ب : قوله أحد

<sup>٢</sup> ما بين المعقوفين غير موجود في ب

<sup>٣</sup> كتبت من أقسامه ، وما أثبتاه من ب

<sup>٤</sup> في ب : بطله

<sup>٥</sup> في ب : فالمقدم مثله

<sup>٦</sup> في ب : كمسلمات

<sup>٧</sup> لجرير ، وقوامه : وقولي إن أصبت لقد أصابن . ابن يعيش ٤/١٥ ، الخصائص ١/١٧١ ، ٢/٩٦ ، المنصف ١/٢٢٤ ،

الخرزاة ١/٣٣٨ ، والهمع ٤/٤٠٧

وتسعون<sup>١</sup> : اسم يشبه جمع المذكر [ السالم ]<sup>٢</sup> مرفوع لفظاً ، رفعه بالواو ،  
وبأنه<sup>٣</sup> عطف على قوله أحد ، والعامل في رفع المعطوف عامل  
المعطوف عليه ، والنون عوض عن الحركة والتنوين في المفرد .  
قوله عاملاً : اسم مفرد نكرة منصوب لفظاً بأنه تمييز عن العدد المذكور ،  
أعني : أحد وتسعون ، والعامل في نصب التمييز عامل لفظي قياسي  
وهو العدد المذكور الذي هو اسم مفرد ، أي غير جملة مقدار تم  
بالتنوين ، أو بنون<sup>٤</sup> شبه جمع المذكر ، فصار بذلك مشابهاً للفعل  
التام بالفعل ، فعمل في نصب<sup>٥</sup> التمييز عملاً قياسياً ، كما أن عمل  
الفعل التام بالفعل في نصب المفعول به قياسي .

[ والقياسية : اسم معرف بما مر ، مرفوع لفظاً بأنه مبتدأ ، والعامل في رفعه ما  
مر ]<sup>٦</sup> .

قوله والقياسية<sup>٧</sup> منها : من عامل لفظي سماعي ، حرف من الحروف الجارة ،  
وضع لمعان ، المراد منها هاهنا<sup>٨</sup> التبويض ، والهاء ضمير بارز  
متصل مجرور محلاً ، والعامل في جره المحلي من ، الجار مع  
المجرور ظرف مستقر متعلق بنحو الكائنة ، أي : الكائنة بعضاً

<sup>١</sup> في ب : قوله وتسعون

<sup>٢</sup> زيادة من ب

<sup>٣</sup> في ب : على أنه

<sup>٤</sup> في ب : وبنون

<sup>٥</sup> نصب غير موجودة في ب

<sup>٦</sup> ما بين المعقوفين زيادة من ب

<sup>٧</sup> القياسية غير موجودة في ب ، وقد مرّ إعرابها

<sup>٨</sup> في ب : والمراد هنا

من [ اللفظية الكائنة بعضاً من ]<sup>١</sup> المئة ، أو الواقعة قسماً للفظية  
الواقعة قسماً للمئة ، كما مر في [ ١٨٥ ب ] السماعية ، المفرد  
الظرفي في محل الرفع بأنه صفة لقوله القياسية ، والعامل في رفع  
الصفة عامل الموصوف .

قوله سبعة : اسم مخصص بالإضافة إلى ما بعده ، مرفوع لفظاً بأنه خبر لقوله  
القياسية ، والعامل في رفعه ما مر .

قوله عوامل : اسم غير متصرف بسبب كونه صيغة منتهى الجموع ، وهي  
الصيغة التي كان أولها مفتوحاً ، وثالثها ألفاً ، وبعد الألف حرفان  
متحركان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن ، مجرور لفظاً ، جره بالفتحة  
على أنه<sup>٢</sup> مضاف إليه لقوله سبعة ، والعامل في جره ما مر .

قوله والمعنوية : اسم معرف بما مر ، مرفوع لفظاً بأنه مبتدأ ، والعامل في رفعه  
ما مر .

المعنوي<sup>٣</sup> [ هو ]<sup>٤</sup> المنسوب<sup>٥</sup> إلى المعنى [ المقابل للفظ ]<sup>٦</sup> وقد  
مر<sup>٧</sup> تعريفه .

منها : من عامل لفظي سماعي ، حرف من الحروف الجارة ، والهاء  
ضمير بارز متصل عائد إلى المئة ، مجرور محلاً ، جره بمن ، الجار

<sup>١</sup> ما بين المعقوفين غير موجود في ب

<sup>٢</sup> في ب : بأنه

<sup>٣</sup> في ب : والمعنوي

<sup>٤</sup> زيادة من ب

<sup>٥</sup> كتبت منسوب ، وما أثبتناه من ب

<sup>٦</sup> زيادة من ب

<sup>٧</sup> كتبت سمعت ، وما أثبتناه من ب

والمجرور ظرف مستقر متعلق بنحو الكائنة ، فاعله مستتر فيه باستتار جائزي وهو هي الراجعة إلى قوله <sup>١</sup> المعنوية ، وهي ضمير مرفوع مستتر متصل مبني لفظاً على الفتح ببناء عارضي لازمي ، مرفوع محلاً بأنه فاعل للحاصلة حقيقة ، وللجار والمجرور مجازاً ، والعامل في رفعه محلاً هو الحاصلة حقيقة ، أو الجار والمجرور مجازاً ، والمفرد الظرفي في محل الرفع بأنه صفة للمعنوية ، والعامل في رفع الصفة عامل الموصوف ، وهو التجريد المذكور مراراً ، أو الخبر .

قوله عددان <sup>٢</sup> : اسم مثنى نكرة ، مرفوع لفظاً ، رفعه بالالف على أنه <sup>٣</sup> خبر لقوله المعنوية ، والعامل في رفعه ما مر ، والنون عوض عن الحركة والتنوين في المفرد ، والمراد أن العامل المعنوي معدودان ، لانفس العدد ، وهو ظاهر ، فلو قال : اثنان ، لكان له وجه ، ثمّ القول بأن العامل المعنوي اثنان <sup>٤</sup> مذهب البصريين ، وأما عند الكوفيين فكثيرة <sup>٥</sup> ، كما ستراه إن شاء الله تعالى عند بيان مذاهب النحاة .  
قوله فالجملة : اسم مفرد معرف <sup>٦</sup> [بما مر] <sup>٧</sup> مرفوع لفظاً على أنه <sup>٨</sup> مبتدأ ، والعامل في رفعه ما مر .

<sup>١</sup> قوله غير موجودة في ب

<sup>٢</sup> قوله غير موجودة في ب

<sup>٣</sup> في ب : بأنه

<sup>٤</sup> في ب : عددان

<sup>٥</sup> في ب : فهي كثيرة

<sup>٦</sup> كتبت نكرة ، وما أثبتاه من ب

<sup>٧</sup> زيادة من ب

<sup>٨</sup> في ب : بأنه

مئة<sup>١</sup> : اسم مخصص<sup>٢</sup> بالإضافة إلى [ ما ]<sup>٣</sup> بعده ، ومفرد<sup>٤</sup> مرفوع

لفظاً بأنه [ ١٨٦ أ ] خبر لقوله الجملة .

قوله<sup>٥</sup> عامل : اسم مفرد نكرة مجرور لفظاً بأنه مضاف إليه لقوله مئة ،

والعامل في جره ما مر<sup>٦</sup> .

قوله والسماعية : اسم معرف بما مر ، مرفوع لفظاً بأنه مبتدأ ، والعامل في رفعه

ما مر .

منها : من عامل لفظي سماعي ، حرف من الحروف الجارة ، وضع

لمعان ، المراد هنا التبويض ، والهاء ضمير بارز مجرور متصل

عائد إلى [ العوامل ]<sup>٧</sup> اللفظية ، أو إلى المئة ، مجرور محلاً ، جره

بمن ، الجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بنحو الكائنة ، فاعله

مستتر فيه باستتار جائزي ، وهو هي الراجعة إلى السماعية ،

وهي بجملته ، أو بجزئه الأول ضمير مرفوع مستتر متصل ، مبني

لفظاً على الفتح ببناء عارضي لازمي محلاً ، مرفوع بأنه فاعل

لقوله الكائنة ، والمفرد الظرفي في محل الرفع على أنه صفة لقوله

السماعية ، والعامل في رفع الصفة محلاً عامل الموصوف .

<sup>١</sup> في ب : مئة عامل : مئة . . .

<sup>٢</sup> في ب : اسم مفرد نكرة مخصص

<sup>٣</sup> زيادة من ب

<sup>٤</sup> مفرد غير موجودة في ب

<sup>٥</sup> في ب : وقوله

<sup>٦</sup> في ب : والعامل في جر المضاف إليه ما مر مراراً

<sup>٧</sup> زيادة من ب



**تتنوع** : فعل مضارع مرفوع لفظاً ، والعامل في رفعه اللفظي ما مر ، فاعله مستتر فيه باستتار جائزي ، وهو هي الراجعة إلى السماعية وهي بجزئيه أو أحد<sup>١</sup> جزئيه ضمير مرفوع مستتر متصل مبني على الفتح ببناء عارضي لازمي في محل الرفع بأنه فاعل لقوله تتنوع ، والعامل في رفعه محلاً عامل لفظي قياسي ، وهو تتنوع ، وتتنوع مع فاعله جملة فعلية في محل الرفع بأنها وقعت خبراً لقوله السماعية ، والعامل في رفع الخبر محلاً ما مر .

**على** : عامل لفظي سماعي إلى آخر ما مرّ مراراً .

**ثلاثة عشر** : هو تركيب تضميني ، أي متضمن لحرف العطف ، وقول العارف الجامي<sup>٢</sup> امتزاجي ، اعترض عليه عصام الدين<sup>٣</sup> بأن الصواب أنه تضميني تعدادي ، كلا جزئيه مبنيان على الفتح ، الأول بالتوسط [ ١٨٦ ب ] أي بسبب<sup>٤</sup> وقوع آخره في وسط الكلمتين ، والثاني بالتضمن ، أي بسبب تضمنه لحرف العطف ، واحتياجه إليه ، مجرور محلاً ، والعامل في جره على ، الجار مع المجرور ظرف مستقر متعلق بنحو كائنة ، فيكون حالاً من فاعل تتنوع ، أو بنحو تنوعاً ، فيكون مفعولاً مطلقاً مجازاً ، وحاصله أن الجار والمجرور على تقدير كون الظرف مستقراً إمّا واقع موقع الحال ، أو موقع

<sup>١</sup> في ب : بأحد

<sup>٢</sup> هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي ، لقب بنور الدين ، وكنيته أبو البركات ، نسب إلى جام ، وهي ولاية بخراسان ، له تفسير القرآن الكريم ، والفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، توفي سنة ٨٩٨ هـ في مدينة هراة . مفتاح السعادة ١٨٥/١ ، شذرات الذهب ٣٦٠/٧ ، روضات الجنات ٦٨/٥

<sup>٣</sup> هو إبراهيم بن محمد بن عريشاه ، عصام الدين الإسفرايني ، توفي سنة ٩٤٣ هـ ، من مصنفاته حاشية على الفوائد الضيائية للجامي ، وحاشية على شرح آداب السمرقندي ، وحاشية على تفسير البيضاوي . الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ٥٥/١ (مقدمة المحقق) ، أسماء الكتب المتم لكشف الظنون ، ص ٥٣

<sup>٤</sup> في ب : سبب

المصدر ، نظير ما ذكره البيضاوي في قوله تعالى : [ يخشون  
الناس كخشية الله ]<sup>١</sup> [ الآية ]<sup>٢</sup> ، أو لغو متعلق بقوله تنتوع ،  
المجرور وحده على المختار ، أو الجار والمجرور على غيره في  
محل النصب على أنه مفعول غير صريح لقوله تنتوع ، والعامل في  
نصب المفعول به ما مر .

نوعاً<sup>٣</sup>

: تمييز يرفع الإبهام<sup>٤</sup> الذي في ثلاثة عشر ، والعامل في نصب  
التمييز عامل لفظي قياسي ، وهو الاسم المفرد المقدر التام  
بالتنوين تقديراً ، وهو ثلاثة عشر ، لأن التمامية بالتنوين أعم من  
أن يكون التنوين ملفوظاً كما في الأمثلة المشهورة المذكورة ، أو  
مقداراً كما في غير<sup>٥</sup> المنصرف ، نحو عندي مكايل برأ ، ومثاقيل  
ذهباً ، وكما في المبني ، مثل ما نحن فيه ، ومثل : له عليّ خمسة  
عشر درهماً .

<sup>١</sup> النساء ٧٧

<sup>٢</sup> زيادة من ب

<sup>٣</sup> في ب : قوله نوعاً

<sup>٤</sup> في ب : الإبهام

<sup>٥</sup> كتبت الغير ، وما أثبتاه من ب

وبعد ما أوعيت ما تلوث عليك من دقة الإعراب ، فاستمع لما أبين لديك من مذاهب البصريين والكوفيين في هذا الباب على ما وصل إلينا من آبائنا الأولين ، ومشايخنا الأقدمين ، رضوان الله تعالى<sup>١</sup> عليهم أجمعين ، وأقتصر في ذلك البيان<sup>٢</sup> على ما ذكره الفريقان من رؤوس المسائل تاركاً لما أوردوه على مطالبهم من وجوه الدلائل طلباً للاختصار ، واعتماداً على أن الاشتهار قد يغني عن الالتفات والاعتبار إغناء الصباح عن المصباح في مقدمة النهار ، فأقول وبالله [ ١٨٧ أ ] أحول ، وإليه نرجع ونؤول :

[ ١ ] ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق ، أي بالاشتقاق العلمي<sup>٤</sup> الكبير<sup>٥</sup> من السمة<sup>٦</sup> بمعنى العلامة ، والتاء فيها عوض عن الواو المحذوفة ، إمّا للفرق بين اللازم والمتعدي عند الكوفيين كما يأتي ، أو تبعاً ليَسْمُ عند البصريين كما في عِدَّة ، أو مشتق<sup>٧</sup> من الوسم ، حذفت<sup>٨</sup> الواو لما ذكر ، وعوضت عنها همزة الوصل قليلاً للإعلال ، وقال البيضاوي : هو عندهم مشتق من السمة ، وأصله وسم<sup>٩</sup> ، وترك التردد المذكور ، والبصريون إلى أنه من السمو كقتو أو كعضو ، حذف الواو للتخفيف للإعلال ، ولذا صار ما قبلها محلاً

<sup>١</sup> تعالى غير موجودة في ب

<sup>٢</sup> البيان بمعنى التبيين ، كالتسليم بمعنى التسليم ، ليوافق أبين لديك منه ( الحاشية )

<sup>٣</sup> الترقيم من وضع المحقق ، وليس من وضع المصنف ، وهذه هي المسألة الأولى في الإنصاف ( مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم ) ص ٦ - ١٦

<sup>٤</sup> الاشتقاق العلمي أن تجد بين اللفظين مناسبة في اللفظ والمعنى ، منسوب إلى العلم ، لأنّ الوجدان في تعريفه بمعنى العلم ، وأمّا الاشتقاق العملي فهو أن تأخذ لفظاً من لفظ منسوب إلى العمل ، لأنّ الأخذ في تعريفه عمل كاشتقاق ضرب من الضرب . ( الحاشية )

<sup>٥</sup> الكبير غير موجودة في ب

<sup>٦</sup> الذي جاء في الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم .

<sup>٧</sup> في ب : مشتقاً

<sup>٨</sup> في ب : حذفة

<sup>٩</sup> الذي جاء في تفسير البيضاوي ٢٨/١ : ومن السمة عند الكوفيين وأصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ليقول إعلاله .

للإعراب ، فحركّ لذلك ، ولما حركّ الذي هو ساكن - أعني الميم - أسكن  
الذي هو متحرك - أعني - السين ، وأدخل عليها همزة الوصل ،  
[ ٢ ] والكوفيون إلى أنّ الأسماء الستة<sup>١</sup> المعتلة إذا كانت مضافة إلى غير ياء  
المتكلم ، ومكبرة<sup>٢</sup> ، وموحدة<sup>٣</sup> ، فهي معربة من مكانين ، أي بإعرابين ،  
الحركة والحرف الملفوظين ، والبصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ،  
أي بإعراب واحد ، وهو الحرف ، هذا ما ذكره ابن الأنباري ، ونقل الفاضل  
الخبیصي في شرح الكافية عن سيبويه أنّ الأسماء الستة معربة بالحروف  
والحركات التقديرية ، وحينئذ<sup>٤</sup> الفرق بين ما ذهب إليه سيبويه<sup>٥</sup> وبين ما  
ذهب [ إليه ]<sup>٦</sup> الكوفيون يكون<sup>٧</sup> الحركة ملفوظة عندهم ، ومقدرة عنده ،  
وعلى هذا لو حمل كلام الكوفيين على ظاهره لم يبعد لأنّ الإعراب في أبيك  
مثلاً عند الكوفيين في موضعين ؛ لأنّ إعرابه بالحركة الملفوظة يكون في  
عين الفعل ، وإعرابه بالحرف يكون في لام الفعل ، فقد صدق كون إعرابه  
من مكانين ، وأما عند سيبويه فالإعراب في موضع واحد ، وهو لام الفعل  
سواء كان بالحرف فقط كما هو المشهور [ ١٨٧ ب ] الذي ذكره ابن الأنباري  
أو بالحرف والحركة التقديرية كما نسبه الخبيصي إليه<sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> وهي : أخوك ، وأبوك ، وفوك ، وهوك ، وهنوك ، وذو مال . ( الحاشية )

<sup>٢</sup> يعني غير مصغرة

<sup>٣</sup> يعني مفردة

<sup>٤</sup> كُتبت : وح

<sup>٥</sup> لم يذكر سيبويه في الكتاب الأسماء الستة إلاّ عرضاً ، هذا ما قاله محقق الكتاب ، أنظر الكتاب ٢٥٤/ ٥

<sup>٦</sup> زيادة من ب

<sup>٧</sup> كُتبت يكون ، وما أثبتاه من ب

<sup>٨</sup> المسألة الثانية في الإنصاف ( الاختلاف في إعراب الأسماء الستة المعتلة ) ص ١٧ - ٣٣

[ ٣ ] والكوفيون إلى أن<sup>١</sup> الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتح والضمة والكسرة في أنها إعراب ، والبصريون إلى أنها حروف إعراب<sup>٢</sup> .

[ ٤ ] والكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً ، يجوز أن يجمع بالواو والنون ، بأن يقال في طلحة : طلحون<sup>٣</sup> ، والبصريون إلى أن ذلك لا يجوز<sup>٤</sup> .

[ ٥ ] والكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية ، فيقال في تثنية خوزلي<sup>٥</sup> وقهقرى : خوزلان وقهقران ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ، فيقال في تثنية خوزلي : خوزليان ، وفي القهقرى : قهقران ، والخوزلي والخيزلي مشية فيها تفكك وارتعاد<sup>٦</sup> .

[ ٦ ] والكوفيون إلى أن علامة التانيث إنما حذفت في نحو طالق وطامث وحائض للاختصاص بالمؤنث ، أي أن التاء للفرق بين المذكر والمؤنث ، فأى كلمة اختصت بالمؤنث ، ولم تكن مشتركة بين المذكر والمؤنث ، لم تحتج إلى إلحاق تاء التانيث ، والبصريون إلى أنها إنما حذفت لأنهم قصدوا به النسب ، فالحائض بمعنى ذي الحيض ، كاللابن والتامر<sup>٧</sup> ، وليس محمولاً على الفعل ، وجارياً عليه ، واسم الفاعل لا يؤنث ، أي لا يلحقه تاء التانيث إلا على

<sup>١</sup> أن غير موجودة في ب

<sup>٢</sup> المسألة الثالثة في الإنصاف ( القول في إعراب المثني والجمع على حدّه ) ص ٣٣ - ٣٩

<sup>٣</sup> كتبت في النسختين طلحتون ، وما أثبتناه من الإنصاف ، ص ٤٠

<sup>٤</sup> المسألة الرابعة في الإنصاف ( هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم ) ص ٤٠ - ٤٤

<sup>٥</sup> في ب : خوزل

<sup>٦</sup> م ١١٠ ( هل يحدف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما ) الإنصاف ، ص ٧٥٤ - ٧٥٨

<sup>٧</sup> لابن : ذولبن ، والتامر ذو تمر ، وقال ابن سيده : وعندي أن لابناً على النسب كما تقول : تامر وناعل . اللسان ( لبن )



سبيل الجري والمتابعة للفعل ، نحو : ضربت امرأة تضرب ، فهي ضاربة ،  
وأما إذا وضع على النسب ، ولم يكن جارياً على الفعل ، متابعاً له ، فلا  
يؤنث <sup>١</sup> .

[ ٧ ] والكوفيون إلى أن الواو من يعد ويزن وأمثالهما إنما حذفت للفرق بين  
اللازم والمتعدي ، أي الواو يبقى في اللازم باتفاق الفريقين مثل وجل يوجل  
أي خاف ، لعدم موجب الحذف فيحذف في المتعدي مثل وزن يزن بكسر العين  
في الماضي [ ١٨٨ أ ] والمضارع للفرق المذكور ، والبصريون إلى أن الواو  
في نحو يزن إنما حذفت لوقوعها بين الياء والكسرة ، لا للفرق المذكور <sup>٢</sup> .  
[ ٨ ] والكوفيون إلى أن الصمحمح ودمكك على وزن فعمل بتكرار <sup>٣</sup> اللام ،  
ولعل وجهه عندهم أن آخر الكلمة أولى بأن يكون محلاً للزيادة ، وحينئذ <sup>٤</sup>  
يكون محل الحرفين الزائدين وهما الميم والكاف في دمكك مثلاً الكاف الأولى  
فإنه الحرف الآخر ، نظراً إلى الأصل ، وقد تقرر <sup>٥</sup> في الصرف أنه يُعبر عن  
الزائد بلفظه ، إلا المكرر للإلحاق وغيره <sup>٦</sup> ، فإنه يعبر عنه لما تقدمه ، أي  
يعبر عنه <sup>٧</sup> بما يعبر به <sup>٨</sup> عما تقدمه ، وما تقدم على الزائد المكرر هاهنا في  
دمكك مثلاً هو الكاف الأولى ، المعبر عنه باللام ؛ لكونه لام الفعل ، نظراً  
إلى الأصل ، فيعبر عن الحرفين الزائدين باللام ، فيحصل ثلاث لامات ، وكذلك

<sup>١</sup> م ١١١ ( القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل ) الإنصاف ٧٥٨ - ٧٨٢

<sup>٢</sup> م ١١٢ ( علة حذف الواو في يعد ونحوه ) الإنصاف ٧٨٢ - ٧٨٧

<sup>٣</sup> في ب : بتكر

<sup>٤</sup> كتبت : وح

<sup>٥</sup> في ب : تقدر

<sup>٦</sup> أي المطاوعة كما في الحاشية

<sup>٧</sup> في ب : به

<sup>٨</sup> بما يعبر به غير موجودة في ب



صمصح ، وإن شئت قلت : إن أصل صمصح صمّح ، بتشديد الحاء الأولى وأصل دمكم دمك ، بتشديد الكاف الأولى ، على وزن فعمل بتشديد اللام الأولى ، فبدلت الحاء الوسطى ، وهي المدغم فيها ميماً ، وكذا الكاف الوسطى ، دفعاً للثقل الحاصل من اجتماع ثلاث حاءات ، وثلاث كافات ، والقلب والتبديل لدفع الثقل غير عزيز في كلام العرب ، نحو : كبكبوا ، فإن أصله كببوا ، والقلب وإن وقع في الموزون ، إلا أن الميزان باق على ما كان وأما وجه ما ذهب إليه البصريون فهو أن ما كرر في المثليين المذكورين ، وهو العين واللام ، لا يجب أن يكون زائداً ، بل هو حرف أصلي ، والحرف الأصلي يُقابل بالعين واللام كما عرفت في تعريفه ، ووجه أصالته يُعلم مما يتلو هذه المسألة ، فقد علم أن وجه الاختلاف [ ١٨٨ ب ] في هذه المسألة ومنشأه ، هو الاختلاف في المسألة الآتية ، والبصريون إلى أنها على وزن فعلل بتكرار العين واللام ، وهما 'بمعنى الشديد القوي' ١ .

[ ٩ ] والكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة كجعفر ففيه زيادة ، لكن الزائد عند الكسائي ما قبل آخره ، وعند الفراء الحرف الأخير ، هذا فيما إذا كان على أربعة ، وإن كان على خمسة كسفرجل ، ففيه زيادتان ، والبصريون إلى أنه لا يجب الزيادة ٢ .

[ ١٠ ] والكوفيون إلى أن السيد والميت والهيّن على وزن فعيل ، بكون الحرف الزائد بين العين واللام ، فأصل السيد سويد ، والميت مويت ، والهيّن هوين فإن أرادوا أن ٤ يعلوا عين الفعل كما أعلت في ساد ومات قدمت الياء الساكنة

١ أي الصمصح والدمكم ، الحاشية

٢ م ١١٣ ( وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه ) الإنصاف ٧٨٨ — ٧٩٣

٣ بل جميع الحروف أصلية ، الحاشية ٠ م ١١٤ ( هل في كل رباعي وخماسي من الاسماء زيادة ) الإنصاف ٧٩٣ — ٧٩٥

٤ في ب : فأرادوا أن

على الواو ، فصار سيود ، وكذلك الآخران <sup>١</sup> ، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة ، والسابق منهما ساكن ، فانقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، فصار سيّد ، وأما قبل التقديم المذكور وإن اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة <sup>٢</sup> إلا أن السابق منهما لم يكن ساكناً ، ولذا احتاجوا إلى تكلف القول بالتقديم ، فقد ظهر من هذا ترجح مذهب البصريين ، لعدم الاحتياج عندهم إلى القول بالتقديم ، ويمكن أن يقال في الجيد مثل ما قيل في هذه الثلاثة ، والبصريون إلى أن الوزن في الكل فيُعِل ، يكون الزائد بين الفاء والعين ، فأصل السيد مثلاً سيود ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها فصار الواو ساكناً مع كسرة ما قبلها ، فقلبت ياء ، وبعد القلب عادت الحركة إلى مكانها تحصيلاً لشرط الإدغام ، وهو تحرك الحرف الثاني ، وإنما ذكر هذا مع ما فيه من التكلف ، ومع الاستغناء عنه بالقاعدة التي قبله وفاءً [ ١٨٩ أ ] بقاعدتي القلب ، وأدغمت الياء في الياء ، وهذا مقتضى كلام ابن الأنباري ، وأما الجوهرى <sup>٣</sup> فقد وافقه في السيد والميت ، لكنه اقتصر في ميزان الهين على فعيل <sup>٤</sup> .

[ ١١ ] والكوفيون إلى أن الخطايا التي هي جمع خطينة على وزن فعالي ، والبصريون إلى أنه على وزن فعائل ؛ لأن أصله كان خطائنا بهمزتين ، فلما اجتمعتا قلبت الثانية يا ؛ لأن ما <sup>٥</sup> قبلها كسرة ، ثم استثقلت ، والجمع ثقيل ،

<sup>١</sup> يعني الميت واليهن

<sup>٢</sup> واحدة غير موجودة في ب

<sup>٣</sup> الصحاح مادة سود ، وموت

<sup>٤</sup> م ١١٥ ( وزن سيد وميت ونحوهما ) الإنصاف ٧٩٥ - ٨٠٤

<sup>٥</sup> ما غير موجودة في ب

وهو مع ذلك معتل ، فقلبت الياء المنقلبة عن الهمزة ألفاً ، ثم قلبت الهمزة الأولى ياء ؛ لخفائها بين الألفين ، هذا كلام الجوهري <sup>١</sup> ، وقال البيضاوي : وخطايا أصله خطاييء <sup>٢</sup> ، فعند سيبويه أبدلت الياء الزائدة همزة ؛ لوقوعها بعد الألف ، واجتمعت همزتان ، فأبدلت الثانية ياء ، ثم قلبت ألفاً ، وكانت الهمزة بين الألفين ، فأبدلت ياء ، وعند الخليل قدمت الهمزة على الياء <sup>٣</sup> ، ثم فعل بهما ما ذكر <sup>٤</sup> ، ويمكن التوفيق بين الكلامين بأن ما ذكره الجوهري ناظر إلى الأصل القريب ، وما نقله البيضاوي عن سيبويه ناظر إلى الأصل البعيد <sup>٥</sup> .

[ ١٢ ] والكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، والبصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، أي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إليه شيء ، وأما الخبر فقد اختلفوا فيه ، فذهب قوم إلى أنه بالابتداء أيضاً ، وآخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وآخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ <sup>٦</sup> بالابتداء <sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> الصحاح مادة خطأ

<sup>٢</sup> بتقديم الياء على الهمزة

<sup>٣</sup> أي عند الخليل لم يبدل الياء الزائدة همزة كما قال سيبويه حتى يجتمع همزتان ، بل قدمت الهمزة التي كانت بعد الياء في الأصل على الياء ، فصار خطائي ، بعد ما كان خطائي . الحاشية .

<sup>٤</sup> أي بالهمزة والياء ما ذكر وهو قلب الياء ألفاً ، وإبدال الهمزة الواقعة بين الألفين ياء فصار خطايا ، لكن تكلفات كثيرة ، ومذهب الكوفيين أقل تكلفاً ومؤونة . الحاشية

<sup>٥</sup> م ١١٦ ( وزن خطايا ونحوه ) الإنصاف ٨٠٥ - ٨٠٩

<sup>٦</sup> وعلى هذا يكون العامل في الخبر لفظياً ومعنوياً

<sup>٧</sup> م ٥ ( القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر ) الإنصاف ٤٤ - ٥١

[ ١٣ ] والكوفيون وبعض البصريين كالأخفش<sup>١</sup> والمبرد إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ولعل مرادهم من الظرف أولاً وبالذات الظرف المكاني ويؤيده أنهم [ ١٨٩ ب ] يسمونه المحل ، أي مكان الحلول<sup>٢</sup> ، كقولك : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو ، والتقدير حل<sup>٣</sup> أمامك زيد ، وحل في الدار عمرو ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف المسمى بالمحل ، نظير ما ذكروا في الظرف المستقر ، والفرق أن الفاعل للفعل المقدّر ، أو للظرف القائم مقامه في الظرف المستقر مستقر ، وفي هذا ظاهر ، وهو زيد وعمرو في مثالنا ، والبصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، بل إنما يرتفع بالابتداء<sup>٤</sup> .

[ ١٤ ] والكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً محضاً ، أي جامداً غير مشتق كقولك : زيد أسد ، يتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، فيقولون الجامد بالمشتق ، فيقولون في زيد أسد : زيد متشجع ، والبصريون إلى أنه لا يتضمن ذلك<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط ، وعند إطلاق الأخفش فإنه يراد به هذا من بين عدد كبير من الأخفاش ذكر منهم السيوطي في المزهرة ٤٥٣/٢ - ٤٥٤ أحد عشر نحوياً ، وعدّ منهم عبد الأمير الورد في كتابه منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ، ص ٢٠ - ٣٠ ، ٤٤٣ ستة عشر أخفشاً ، له : الأوسط في النحو ، والمقاييس في النحو ، والاشتقاق ، وكتاب المسائل الكبير والصغير ، ومعاني الشعر ، ومعاني القرآن ، ووقف التمام وغيرها . طبقات الزبيدي ، ص ٧٢ - ٧٣ ، إنباه الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨

<sup>٢</sup> كتبت الحلولي ، وما أثبتناه من ب

<sup>٣</sup> فالعامل في رفع الاسم حقيقة هو الفعل ، ومجازاً هو الظرف . الحاشية

<sup>٤</sup> م ٦ ( في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ) الإنصاف ٥١ - ٥٥

<sup>٥</sup> م ٧ ( القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ ) الإنصاف ٥٥ - ٥٧

- [ ١٥ ] والكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له لا يجب إبرازه ، نحو : هند زيد ضاربتة ، والبصريون إلى أنه يجب إبرازه ، فيقال : هند زيد ضاربتة هي ، وأجمعوا ، أي الفريقان على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه ، كزيد هند ضاربتة <sup>١</sup> .
- [ ١٦ ] والكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه <sup>٢</sup> ، والبصريون إلى أنه يجوز <sup>٣</sup> .
- [ ١٧ ] والكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها <sup>٤</sup> ، والبصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء <sup>٥</sup> .
- [ ١٨ ] والكوفيون إلى أن العامل في نصب المفعول به الفعل والفاعل <sup>٦</sup> ، والبصريون إلى أن العامل في الفاعل ، والمفعول به <sup>٧</sup> هو الفعل ، وقد تقدم عن الخبيصي ما ينافر هذا ، فتذكر <sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> م ٨ ( القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه ) الإنصاف ٥٧ — ٦٥

<sup>٢</sup> مثلاً إذا قلنا : في الدار زيد ، فزيد مرفوع عند الكوفيين على الفاعلية للطرف ، ولا يجوز أن يكون خبراً متقدماً على المبتدأ ، وأما عند البصريين فرفعه محلاً على الخبرية للمبتدأ ، وهو زيد ، وقد علم هذا مما تقدم في قوله : إن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه عند الكوفية ، ولا يرفعه عند البصرية . الحاشية .

<sup>٣</sup> م ٩ ( القول في تقديم الخبر على المبتدأ ) الإنصاف ٦٥ — ٧٠

<sup>٤</sup> ترفع الاسم إما بنفسها كما هو رأي قوم ، أو بنياتها عن الفعل كما هو رأي آخرين ، وبفعل محذوف ناب لولا منابه في اللفظ والعمل للمنوب . قوله : بالابتداء ، وحينئذ يكون الخبر محذوفاً ، وعلى التقديرين يكون في لولا معنى الشرط ، كما يشعر به قول ابن هشام : إن لولا تدخل على اسمية فعلية ، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى . الحاشية ، وانظر مغني اللبيب ص ٣٥٩

<sup>٥</sup> م ١٠ ( القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا ) الإنصاف ٧٠ — ٧٨

<sup>٦</sup> والعامل في نصب المفعول به عامل لفظي قياسي ، وهو الفعل عند البصريين ، والفعل والفاعل عند الكوفيين ، وهذا هو المشهور الذي صرح به ابن الأنباري ، وعبارة الفاضل الخبيصي في شرح الكافية ، هذا وناصبه الفعل عند سيويه ، والفاعل عند هشام ، ومجموعهما عند الفراء ، والفاعلية عند بعضهم ، وهو أمر معنوي . الحاشية

<sup>٧</sup> به غير موجودة في ب

<sup>٨</sup> م ١١ ( القول في عامل النصب في المفعول ) الإنصاف ٧٨ — ٨٢



[ ١٩ ] والكوفيون إلى أن قولهم : زيدا ضربته ، منصوب بالفعل الواقع على الهاء<sup>١</sup> ، والبصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير ضربت زيدا ضربته<sup>٢</sup> .

[ ٢٠ ] والكوفيون إلى أنه إذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما فإعمال [ ١٩٠ أ ] الفعل الأول أولى ، والبصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى ، مثل : جاعني وضربت زيدا<sup>٣</sup> .

[ ٢١ ] والكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان<sup>٤</sup> ، والبصريون إلى أنهما فعلان لا يتصرفان<sup>٥</sup> .

[ ٢٢ ] والكوفيون إلى أن أفعل في التعجب اسم ، والبصريون إلى أنه فعل ماض<sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> فيكون نُصب بسبب اتحاده مع الهاء نظير ما سيأتي في قوله : [ وإن أحد من المشركين استجارك ] من أن أحد مرفوع بالعائد ، أي بسبب اتحاده مع العائد . الحاشية

<sup>٢</sup> م ١٢ ( القول في ناصب الاسم المشغول عنه ) الإنصاف ٨٢ — ٨٣

<sup>٣</sup> م ١٣ ( القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع ) الإنصاف ٨٣ — ٩٦

<sup>٤</sup> بدليل دخول حرف الجر عليها ، كقوله : ألسنت بنعم الجار يؤلف ، وحرف النداء ، كقوله : يا نعم المولى ونعم النصير ، واستدل البصريون ووافقهم في هذه المسألة الكسائي بلحوق تاء التأنيث الساكنة ، نحو : نعمت وبئس ، وبلحوق الضمائر ، نحو : نعم الرجلان ، فرجلين تمييز لضمير التثنية وبنائهما على الفتح . الحاشية

<sup>٥</sup> ووافقهم الكسائي على أنهما فعلان لا يتصرفان ، وقوله لا يتصرفان أي : لا يتغيران ، يعني لا يكون من نعم وبئس الفعل الماضي والمضارع واسم الفاعل . . . الحاشية . وهذه م ١٤ ( القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان ) الإنصاف ٩٧ — ١٢٦

<sup>٦</sup> لأنها عامل ضعيف ، فلا يعمل فيما قبله . الحاشية ، وهذه م ١٥ ( القول في أفعل في التعجب اسم هو أو فعل ) الإنصاف



[ ٢٣ ] والكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل ما أفعله في التعجب من البياض  
والسواد خاصة <sup>١</sup> ، والبصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما ، كما لا يجوز في  
العيوب <sup>٢</sup> .

[ ٢٤ ] والكوفيون إلى أن خبر كان ، والمفعول الثاني لظننت نصب على الحال  
من فاعل كان والمفعول الأول ، والبصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول ،  
إلا أن الأول على نوع من التشبيه <sup>٣</sup> ، والثاني على الحقيقة <sup>٤</sup> .

[ ٢٥ ] والكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر ما زال وما كان في معناها ، مثل  
ما انفك وما برح عليها قياساً على كان <sup>٥</sup> ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ذلك ؛  
لأن ما للنفي ، والنفي له صدر الكلام ، وأجمعوا على أنه يجوز تقديم خبر ما  
دام عليها ؛ لأن ما مصدرية لنافية <sup>٦</sup> .

[ ٢٦ ] والكوفيون وأبو العباس المبرد من البصرية إلى أنه لا يجوز تقديم خبر  
ليس عليها ، والبصريون إلى أنه يجوز ذلك <sup>٧</sup> .

[ ٢٧ ] والكوفيون إلى أن ما بمعنى ليس في لغة أهل الحجاز لا تعمل النصب في  
الخبر ، بل هو منصوب بنزع الخافض ، والبصريون إلى أنها تعمل النصب في  
الخبر <sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> أي من بين الألوان ، وحينئذ يفرق بين ما هو للتعجب وبين ما هو صفة مشبهة بالقرائن ، كمن التفضيلية في أفعال التفضيل .  
الحاشية

<sup>٢</sup> كتب بين السطور بعد كلمة العيوب : وسائر الألوان ، وهذه م ١٦ ( القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون  
غيرهما من الألوان ) الإنصاف ١٤٨ - ١٥٥

<sup>٣</sup> بالمفعول . الحاشية

<sup>٤</sup> م ١١٩ ( علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت ؟ ) الإنصاف ٨٢١ - ٨٢٨

<sup>٥</sup> أي كما يجوز تقديم خبر كان على كان ، كقولك : أكرم العالم كائناً من كان . الحاشية

<sup>٦</sup> م ١٧ ( القول في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن ) الإنصاف ١٥٥ - ١٦٠

<sup>٧</sup> م ١٨ ( القول في تقديم خبر ليس عليها ) الإنصاف ١٦٠ - ١٦٤

<sup>٨</sup> م ١٩ ( القول في العامل في الخبر بعد ما النافية النصب ) الإنصاف ١٦٥ - ١٧٢

[ ٢٨ ] والكوفيون إلى أنه يجوز طعامك ما زيد آكلًا ، بتقديم مفعول اسم الفاعل على حرف النفي ، واستدلوا على ذلك بأن ما بمنزلة لم ولن ولا ، لأنها نافية كما أنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها ، نحو : زيدا لم أضرب ، وعمراً لن أكرم ، وبشراً لا أضرب ، فإذا جاز التقديم<sup>١</sup> مع هذه الأحرف ، جاز مع ما ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ، والقياس المذكور قياس مع الفارق ؛ لأنّ الفعل عامل قوي [ ١٩٠ ب ] بخلاف اسم الفاعل<sup>٢</sup> .

[ ٢٩ ] والكوفيون إلى أنه لا يجوز : ما طعامك أكل إلا زيد ، واستدلوا على ذلك بأن الأصل في زيد أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلا ؛ لأنّ التقدير فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، إلا أنه اكتفي بالفعل من أحد ، فصار بمنزلة ، والاسم لا يتقدم صلته عليه<sup>٣</sup> ، ولا يفرق بينها وبينه فكذلك الفعل الذي قام مقامه ، والبصريون إلى أنه يجوز ، وقالوا : إن زيدا مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف<sup>٤</sup> ، فجاز تقديم معموله عليه<sup>٥</sup> .

[ ٣٠ ] والكوفيون إلى أنّ إن وأخواتها لا ترفع الخبر ، والبصريون إلى أنها ترفع الخبر<sup>٦</sup> .

[ ٣١ ] والكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع اسم إن ومحلّه قبل تمام الخبر ، والبصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> تقديم معمول ما بعد هذه الأحرف على هذه الأحرف . الحاشية

<sup>٢</sup> م ٢٠ ( القول في تقديم معمول خبر ما النافية عليها ) الإنصاف ١٧٢ - ١٧٣

<sup>٣</sup> أي ما يتعلق به ، وهذا الكلام مبني على أنّ الفاعل له عمل مع الفعل في المفعول به ، أي عامل مع الفعل في المفعول ، كما هو مذهب الكوفيين .

<sup>٤</sup> في ب : منصرف

<sup>٥</sup> م ٢١ ( القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه ) الإنصاف ١٧٣ - ١٧٦

<sup>٦</sup> م ٢٢ ( القول في رافع الخبر بعد إن المؤكدة ) الإنصاف ١٧٦ - ١٨٥

<sup>٧</sup> م ٢٣ ( القول في العطف على اسم إن بالرفع قبل مجيء الخبر ) الإنصاف ١٨٥ - ١٩٥

- [ ٣٢ ] والكوفيون إلى أن إن المخففة من الثقيلة<sup>١</sup> لا تعمل النصب في الاسم ،  
والبصريون إلى أنها قد تعمله<sup>٢</sup> كما في قوله تعالى : [ وإن كلاً لَمَّا  
ليوفينهم ]<sup>٣</sup> على قراءة نافع<sup>٤</sup> وابن كثير<sup>٥</sup> وأبي بكر<sup>٦</sup> .
- [ ٣٣ ] والكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر لكنّ ، كما يجوز في خبر إنّ  
نحو : ما جاءني زيد لكنّ عمراً لجائي ، والبصريون إلى أنه لا يجوز<sup>٧</sup> .
- [ ٣٤ ] والكوفيون إلى أن اللام الأولى ، أي التي قبل العين في لعل أصلية ،  
والبصريون إلى أنها زائدة<sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> مكسورة كانت أو مفتوحة . الحاشية

<sup>٢</sup> في ب : تعمل . وفي قوله قد تعمله إشارة إلى أن إعمالها قليل ، مثل هذه الآية على قراءة المذكورين ، ومثل قول سيويه :  
إنّ عمراً لمنطلق ، وأما إعمالها فكثير ، مثل قوله تعالى [ وإنّ كلّ لَمَّا جميع لدينا محضرون ] ، [ وإنّ كلّ ذلك لَمَّا متاع  
الحياة الدنيا ] واللام في هذه الأمثلة هي الفارقة ، وما مزيدة للتأكيد ، وأما عمل أن المخففة المفتوحة عند من يعمله وهم  
البصرية ففيه ضمير شأن مقدّر ، واحتاجوا إلى القول به لأنّ المكسورة عندهم قد عملته في بعض الصور كما مر ، فلو لم  
يقدر لهذه عمل ، ولا عمل لها في الظاهر ، مع أنّ مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر . وهذه م ٢٤ ( القول في عمل إن المخففة  
النصب في الاسم ) الإنصاف ١٩٥ - ٢٠٨

<sup>٣</sup> هود ١١١ . قرأ ابن كثير ونافع ( وإنّ ) مخففة ( كلاً لَمَّا ) مخففة ، واضح أن ابن كثير ونافعاً أعملاً إن مع تخفيفها ،  
واللام في ( لَمَّا ) لام ابتداء ، زيدت لها ( ما ) للفصل بينها وبين لام القسم الداخلة على الخبر ، وبالمثل توجيه قراءة إنّ  
مشددة ولما مخففة ، أما من شدد إنّ ولَمَّا ، فلما بمعنى إلّا ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ( وإنّ كلاً ) خفيفة ، ( لَمَّا )  
مشددة ، وقرأ حمزة والكسائي ( وإنّ ) مشددة النون ، واختلفا في الميم من ( لَمَّا ) فشدها حمزة ، وخففها الكسائي ، وقرأ  
ابن عامر مثل قراءة حمزة ، وقرأ حفص ( وإنّ ) مشددة النون ، ( لَمَّا ) مشددة أيضاً مثل حمزة وابن عامر . السبعة في  
القراءات ، ص ٣٣٩ - ٣٤٠

<sup>٤</sup> هو أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني ، إمام دار الهجرة في القراءات ، وأحد القراء السبعة ،  
ت ١٦٩ هـ . السبعة في القراءات ، ص ٥٣

<sup>٥</sup> هو عبد الله بن كثير المكي ، إمام أهل مكة في القراءات ، ولد سنة ٤٥ هـ ، وتوفي بها سنة ١٢٠ هـ . السبعة في  
القراءات ، ص ٦٤

<sup>٦</sup> هو شعبة بن عياش ، أبو بكر الأسدي الكوفي ، أحد طريقتين أساسيين لقراءة عاصم ، والطريق الثاني طريق حفص ، توفي  
سنة ١٩٣ هـ . السبعة في القراءات ، ص ٦٩ ( الحاشية ) .

<sup>٧</sup> م ٢٥ ( القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ ) الإنصاف ٢٠٨ - ٢١٨

<sup>٨</sup> م ٢٦ ( القول في لام لعل الأولى زائدة هي أو أصلية ) الإنصاف ٢١٨ - ٢٢٧

[ ٣٥ ] والكوفيون إلى أن عليك ودونك وعندك في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ذلك <sup>١</sup> .

[ ٣٦ ] والكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه ، والبصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر <sup>٢</sup> .

[ ٣٧ ] والكوفيون إلى أن الظرف [ ١٩١ أ ] ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، والمعنى أنه وإن <sup>٣</sup> كان غير المبتدأ ذهنياً لكنه عينه خارجاً ، فإذا وقع الظرف خبراً له كقولك : زيد أمامك ، أو عندك ، ولم يكن عينه خارجاً ، كان مخالفاً له ، وهذه المخالفة التي هي أمر معنوي ، هي الناصبة للظرف عند الكوفيين ، وانحصار العامل المعنوي في العددين المذكورين في العوامل مذهب البصريين ، والبصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، وتقدير المثال المذكور : زيد حلّ أمامك ، وعلى المذهبين الظرف في محل الرفع على أنه خبر للمبتدأ <sup>٤</sup> .

[ ٣٨ ] والكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، فقالوا إذا قلنا : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن فيه تقدير الفعل بأن يقال : استوى الماء واستوتت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي ، وإذا لم يحسن ، خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف ، كما بينا في الظرف ، ومما يزيّف هذا التوجه أنه ليس المراد استواء كل واحد من الماء والخشبة في ذاتهما ، بل المراد استوائهما ، والبصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو <sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> م ٢٧ ( القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه ) الإنصاف ٢٢٨ - ٢٣٥

<sup>٢</sup> لأن مدلول المصدر مفرد وهو الحدث ، ومدلول الفعل مركب وهو الحدث والنسبة ، والزمان والمفرد مقدم على المركب ، فكذا الدال عليهما ، والمقدم هو الأولى بأن يكون أصلاً ، ويلزم من الفرعية في الإعلال الفرعية في الاشتقاق . وهذه م ٢٨

( القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر ؟ ) الإنصاف ٢٣٥ - ٢٤٥

<sup>٣</sup> وإن غير موجودة في ب

<sup>٤</sup> م ٢٩ ( القول في عامل النصب في الظرف الواقع خيراً ) الإنصاف ٢٤٥ - ٢٤٧

<sup>٥</sup> م ٣٠ ( القول في عامل النصب في المفعول معه ) الإنصاف ٢٤٨ - ٢٥٠

- [ ٣٩ ] والكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : راكباً جاء زيد ، ويجوز مع الضمير <sup>١</sup> نحو : راكباً جئت ، والبصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر <sup>٢</sup> .
- [ ٤٠ ] والكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً ، والبصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً ، وأجمعوا على أنه إذا كان معه قد أو كان وصفاً لمحدوف ، فإنه يجوز [ ١٩١ ب ] أن يقع حالاً <sup>٣</sup> .
- [ ٤١ ] والكوفيون إلى أن النسب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام ، وهو خبر المبتدأ ، كقولك في الدار رجل قائماً فيها ، وقوله تعالى : [ إنهما في النار خالدین فيها ] <sup>٤</sup> ، فقوله [ خالدین ] منصوب لا غير ، والبصريون إلى أن النسب لا يجب في الصفة ، بل يجوز فيه الرفع ، كما يجوز فيه النسب وأجمعوا على جوازهما إذا لم يكرر الظرف <sup>٥</sup> .
- [ ٤٢ ] والكوفيون ، أي أكثرهم إلى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً <sup>٦</sup> نحو :

<sup>١</sup> في ب : المضمر

<sup>٢</sup> م ٣١ ( القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها ) الإنصاف ٢٥٠ - ٢٥٢

<sup>٣</sup> م ٣٢ ( هل يقع الفعل الماضي حالاً ) الإنصاف ٢٥٢ - ٢٥٨

<sup>٤</sup> الحشر ١٧

<sup>٥</sup> م ٣٣ ( ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر ) الإنصاف ٢٥٨ - ٢٦٠

<sup>٦</sup> قياساً على سائر الفضلات ، فإنها تتقدم على العامل القوي الذي هو الفعل المتصرف ، وتمسكاً بقول البلغاء ، قال الشاعر :

أهجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

إذ المعنى وما كاد الشأن تطيب سلمى نفساً بالفراق ، فقدم نفساً على عامله وهو تطيب ، والتقيد فقوله : إذا كان العامل فيه فعلاً للاحتراز عما إذا كان العامل في التمييز اسماً تاماً بأحد الأشياء الأربع فإنه وإن كان سيحصل له المشابهة للفعل من حيث إنه صار تاماً بأحدها ، مستغنياً عن الإضافة ، تمامية الفعل بالفاعل ، ولذا عدوه من العوامل القياسية ، إلا أنه في نفسه عامل ضعيف ، فلا يعمل عند تقدم معموله ، واستدل البصرية على عدم الجواز بأن التمييز في المعنى فاعل ، والفاعل لا يتقدم على الفعل ، وبأنه من حيث المعنى مبین ومفسر للإجمال الذي في المميز ، فلا يتقدم عليه ، وأما الاستدلال بقول الشاعر فقد أجابوا عنه بأن الرواية الصحيحة ما رواه الزجاج ، وهو ما كاد نفسي بالفراق تطيب ، وحينئذ لا يصلح سنداً لهم ، لكن لهم على ذلك غير ذلك ، مثل قوله : أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهاداً

ومعناه ظاهر .



- وما كاد نفساً بالفراق تطيب<sup>١</sup> . ( الطويل )
- وأكثر البصريين إلى أنه لا يجوز<sup>٢</sup> .
- [ ٤٣ ] واختلف النحويون في العامل في المستثنى النصب ، فذهب بعضهم إلى أنّ العامل إلا لنيابتها عن الفعل ، والبصريون إلى العامل فيه هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا<sup>٣</sup> .
- [ ٤٤ ] والكوفيون إلى أنّ إلا يكون بمعنى الواو ، نحو قوله تعالى : [ لنلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا ]<sup>٤</sup> ، والمعنى : أي والذين ظلموا ، والبصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الواو ، بل يكون بمعنى لكن ، والاستثناء منقطع<sup>٥</sup> .
- [ ٤٥ ] والكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ، نحو : إلا طعامك ما أكل زيد ، والبصريون إلى أنه لا يجوز<sup>٦</sup> .
- [ ٤٦ ] والكوفيون إلى أن حاشا في الاستثناء فعل ماض ، والبصريون إلى أنه حرف جر ، وأبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلاً ، ويكون حرفاً<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> هذا عجز بيت ينسب للمخيل السعدي ، وقيل هو لأعشى همدان ، وقيل هو لقيس بن الملوّح العامري ، وصدّره :  
أهجر ليلي بالفراق حبيها . شرح المفصل ٧٤/٢ وفيه سلمى ، ، شرح ابن عقيل ٦٧٠/١ ، تحص عين الذهب ،  
ص ١٦٥ ، همع الهوامع ٧١/٤ ، وفي الثلاثة الأخيرة : وما كان .

<sup>٢</sup> م ١٢٠ ( القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ) وهذه المسألة من المسائل التي وجدت زيادة في بعض نسخ  
الإنصاف في مسائل الخلاف . الإنصاف ٨٢٨ - ٨٣٢ .

<sup>٣</sup> م ٣٤ ( القول في العامل في المستثنى النصب ) الإنصاف ٢٦٠ - ٢٦٥ .

<sup>٤</sup> البقرة ١٥٠ .

<sup>٥</sup> م ٣٥ ( هل تكون إلا بمعنى الواو ؟ ) الإنصاف ٢٦٦ - ٢٧٢ .

<sup>٦</sup> م ٣٦ ( هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام ؟ ) الإنصاف ٢٧٣ - ٢٧٧ .

<sup>٧</sup> م ٣٧ ( حاشى في الاستثناء فعل أو حرف أو ذات وجهين ) الإنصاف ٢٧٨ - ٢٨٧ .



[ ٤٧ ] والكوفيون إلى أن غير يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه إلا ، ولو أضيفت إلى متمكن ، وأما إذا أضيفت إلى غير متمكن فجواز البناء على الفتح بالطريق الأولى ، وبالاتفاق ، ولذا قال : والبصريون إلى أنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن <sup>١</sup> .

[ ٤٨ ] والكوفيون إلى أن سوى تكون اسماً ، وتكون ظرفاً <sup>٢</sup> ، والبصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً <sup>٣</sup> .

[ ٤٩ ] والكوفيون إلى أن كم في مثل قولك : كم مالك [ ١٩٢ أ ] مركبة ، لأن أصله ما زيدت عليه الكاف ، وحذفت الألف <sup>٤</sup> لكثرة الاستعمال ، والمعنى : كأي شيء مالك ، والبصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعد <sup>٥</sup> .

[ ٥٠ ] والكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم في الخبر <sup>٦</sup> وبين الاسم <sup>٧</sup> بظرف أو بحرف جر ، كان الاسم مخفوضاً <sup>٨</sup> ، نحو : كم عندك رجل ، وكم في الدار غلام ، فهذان مثالان للفصل بالظرف ، وأما مثال الفصل بحرف الجر فكقوله <sup>٩</sup> :

كم في بني بكر بن سعد سيدٍ ضخم الدسيعة ماجد نفاع . ( الكامل )

<sup>١</sup> م ٣٨ ( هل يجوز بناء غير مطلقاً ) الإنصاف ٢٨٧ - ٢٩٣

<sup>٢</sup> كتبت سواء يكون اسماً ويكون ظرفاً

<sup>٣</sup> م ٣٩ ( هل تكون سوى اسماً أو تلزم الظرفية ؟ ) الإنصاف ٢٩٤ - ٢٩٨

<sup>٤</sup> الألف الذي كان في ما

<sup>٥</sup> م ٤٠ ( كم مركبة أو مفردة ؟ ) الإنصاف ٢٩٨ - ٣٠٣ ، وفيه : كأي شيء مالك في الأعداد .

<sup>٦</sup> أي في كم الخبرية . الحاشية

<sup>٧</sup> الاسم الذي هو تمييز كم ، ومعنى كم الخبرية الكثير ، كما أن معنى ربّ التقليل . الحاشية

<sup>٨</sup> بإضافة كم إليه . الحاشية

<sup>٩</sup> هذا البيت للفرزدق ، وليس في ديوانه . ماجد : أي كريم ، نفاع : صيغة مبالغة ، أي كثير النفع ، الدسيعة : العظيمة

والبيت من من شواهد سيويه في الكتاب ١٦٨ / ٢ ورواية سيويه : كم في بني سعد بن بكر ، الإنصاف ، ص ٣٠٤ ،

الخزانة ٤٦٩ / ٦ ، تحصيل عين الذهب ، ص ٢٩٨ ، ورواية الأعلام : كم في بني بكر بن عمرو .

والبصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً ، لأنه لما وقع الفصل بين كم وبين الاسم الذي هو مميزها ، صار الفاصل ظرفاً - ظرفاً كان أو حرف جر - مانعاً من الجر ، بناءً على أن انجرار ذلك الاسم كان بإضافة كم إليه ، فإذا لم يكن الجر في الاسم المذكور ، وهو في المعنى تمييز ، وشأن التمييز النصب ، وجب القول بالنصب ، وأما الكوفيون فلما كان مذهبهم على أن انجرار الاسم المذكور من حرف الجر المقدر ، لا من المضاف كما صرح به الخبيصي في شرح الكافية ، لم يلزم عليهم الفصل بين الجار وبين المجرور عند توسط الظرف ، أو الحرف ومدخوله ، وتوابع مدخوله ، فلذا قالوا : كان مخفوضاً ، ولعل سندهم أنه ورد [ كم من قرية ]<sup>١</sup> ، وكم قرية ، فإذا كانت كلمة من ملفوظة في بعض الصور كانت مقدرة في البعض الآخر طرداً للباب ، وهكذا حكم سائر الإضافات ، فقد تبين من هذا أن ما مرّ مراراً من القول بأن العامل في جر المضاف إليه حرف الجر المقدر مذهب الكوفيين ، والقول بأن العامل في جره المضاف مذهب البصريين<sup>٢</sup> .

[ ٥١ ] والكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة [ ١٩٢ ب ] نحو خمسة [ عشر ]<sup>٣</sup> بإضافة الخمسة إلى العشرة ، والبصريون إلى أنه لا يجوز<sup>٤</sup> .

[ ٥٢ ] والكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خمسة عشر درهماً : الخمسة عشر الدرهم ، والبصريون إلى أنه لا يجوز إدخال الألف واللام في نحو العشر ولا

<sup>١</sup> الأعراف ٤

<sup>٢</sup> م ٤١ ( إذا فصل بين كم الحرية وتمييزها فهل يبقى التمييز مجروراً ؟ ) الإنصاف ٣٠٣ - ٣٠٩

<sup>٣</sup> زيادة من ب

<sup>٤</sup> م ٤٢ ( هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة ) الإنصاف ٣٠٩ - ٣١٢

في الدرهم <sup>١</sup> .

[ ٥٣ ] والكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر ، مستدلين عليه بأننا أجمعنا بأنه لا يمكن أن يبني من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبني من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبني من لفظ العدد الثاني ، وهو العشر ، فذكر العشر مع ثالث لا وجه له ، والبصريون إلى أنه يجوز أن يقال ذلك مستدلين بأن الأصل أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر ، وقد جاء ذلك عن العرب العرباء ، فإذا ساعده النقل والقياس ، وهو الأصل ، وجب أن يكون جائزاً ، وأما قولهم لا يمكن أن يبني منها فاعل . . . الخ قلنا : هذا حجة عليكم ، فإنه لما لم يمكن أن يبني منها وبني أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر ؛ لتمييز ما هو واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر <sup>٢</sup> ، بل يتميز الثالث من ثلاث عشر من الثالث عشر من ثلاثة عشر <sup>٣</sup> ، ولذا قال في الحاشية الأخرى <sup>٤</sup> بل لتمييز <sup>٥</sup> الواقع <sup>٦</sup> .

[ ٥٤ ] والكوفيون إلى أن الاسم المنادى المفرد المعرفة مرفوع بغير تنوين ، والبصريون إلى أنه مبني على الضم <sup>٧</sup> .

[ ٥٥ ] والكوفيون إلى أن الميم المشددة في اللهم ليست عوضاً عن حرف النداء ، والبصريون إلى أنها عوض <sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> م ٤٣ ( القول في تعريف العدد المركب وتمييزه ) الإنصاف ٣١٢ - ٣٢٢

<sup>٢</sup> بل يتميز الواقع في المرتبة الثالثة من الواقع في المرتبة الثالث عشر . الحاشية

<sup>٣</sup> بعد هذه الجملة في ب : كذا قيل ، أقول : بل لتمييز الثالث من ثلاثة عشر من الثالث عشر من ثلاثة عشر

<sup>٤</sup> غير موجودة في ب

<sup>٥</sup> في ب : لتمييز

<sup>٦</sup> م ٤٤ ( القول في إضافة العدد المركب إلى مثله ) الإنصاف ٣٢٢

<sup>٧</sup> م ٤٥ ( المنادى المفرد العلم معرب أو مبني ) الإنصاف ٣٢٣ - ٣٣٥

<sup>٨</sup> م ٤٧ ( القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا ؟ ) الإنصاف ٣٤١ - ٣٤٧

- [ ٥٦ ] والكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام ، نحو : يا الرجل ،  
والبصريون إلى أنه لا يجوز <sup>١</sup> .
- [ ٥٧ ] والكوفيون إلى أن [ ١٩٣ أ ] ترخيم المضاف جائز ، والبصريون إلى أنه  
غير جائز <sup>٢</sup> .
- [ ٥٨ ] والكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ، والبصريون إلى أنه لا  
يجوز <sup>٣</sup> .
- [ ٥٩ ] والكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره ساكن يكون بحذفه ،  
وحذف الحرف الذي قبله ، والبصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف  
[ الحرف ] <sup>٤</sup> الأخير منه فقط <sup>٥</sup> .
- [ ٦٠ ] والكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة ، والأسماء الموصولة ، والبصريون  
إلى أنه لا يجوز ذلك <sup>٦</sup> .
- [ ٦١ ] والكوفيون إلى أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على الصفة ، كقولك :  
وازيد الطويلاه ، والبصريون إلى أنه لا يجوز <sup>٧</sup> .
- [ ٦٢ ] والكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها ،  
والبصريون إلى أنه مبني على الفتح ، ومنصوب بها محلاً <sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> م ٤٦ ( القول في نداء الاسم المحلى بأل ) الإنصاف ٣٣٥ - ٣٤٠

<sup>٢</sup> م ٤٨ ( هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ) الإنصاف ٣٤٧ - ٣٥٦

<sup>٣</sup> م ٤٩ ( هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي ) الإنصاف ٣٥٦ - ٣٦٠

<sup>٤</sup> زيادة من ب

<sup>٥</sup> م ٥٠ ( ترخيم الرباعي الذي ثلثه ساكن ) الإنصاف ٣٦١ - ٣٦٢

<sup>٦</sup> م ٥١ ( القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة ) الإنصاف ٣٦٢ - ٣٦٤

<sup>٧</sup> م ٥٢ ( هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة ) الإنصاف ٣٦٤ - ٣٦٥

<sup>٨</sup> م ٥٣ ( اسم لا المفرد النكرة معرب أو مبني ) الإنصاف ٣٦٦ - ٣٧٠

[ ٦٣ ] والكوفيون إلى أن من يجوز استعمالها في الزمان والمكان ، والبصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان ، بل هو مختص بالمكان ، نحو :  
سرت من البصرة <sup>١</sup> .

[ ٦٤ ] والكوفيون إلى أن ربّ اسم حملاً له على كم للعدد ، إلا أن ربّ للتقليل ، وكم للتكثير ، والبصريون إلى أنها حرف جر <sup>٢</sup> .

[ ٦٥ ] والكوفيون إلى أن واو ربّ يعمل في النكرة الخفض بنفسها ، ووافقهم أبو العباس المبرد من البصرية ، والبصريون إلى أنها لا تعمل بنفسها ، بل العمل لربّ المقدرة <sup>٣</sup> .

[ ٦٦ ] والكوفيون إلى أن مذ ومنذ إذا ارتفع الاسم بعدها ارتفع بتقدير فعل محذوف ، والبصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدئين فيرتفع ما بعدهما ؛ لأنه خبر عنهما <sup>٤</sup> .

[ ٦٧ ] والكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض بأن تقول : الله لأفعلن كذا ، أي والله لأفعلن ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض <sup>٥</sup> .

[ ٦٨ ] والكوفيون إلى أن اللام في قولهم : تزيد أفضل من عمرو ، لام جواب قسم مقدر ، والبصريون إلى أن اللام لام الابتداء <sup>٦</sup> .

<sup>١</sup> م ٥٤ ( هل تقع من لابتداء الغاية في الزمان ) الإنصاف ٣٧٠ — ٣٧٦

<sup>٢</sup> م ١٢١ ( القول في ربّ اسم هو أو حرف ) الإنصاف ٨٣٢ — ٨٣٤ ، وهذه المسألة من المسائل التي وجدت زيادة في بعض نسخ الإنصاف

<sup>٣</sup> م ٥٥ ( واو رب هل هي التي تعمل الجر ) الإنصاف ٣٧٦ — ٣٨١

<sup>٤</sup> م ٥٦ ( القول في إعراب الاسم الواقع بعد مذ و منذ ) الإنصاف ٣٨٢ — ٣٩٣

<sup>٥</sup> م ٥٧ ( هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض ) الإنصاف ٣٩٣ — ٣٩٩

<sup>٦</sup> م ٥٨ ( اللام الداخلة على المبتدأ لام ابتداء أو لام جواب القسم ) الإنصاف ٣٩٩ — ٤٠٤



[ ٦٩ ] والكوفيون إلى أن قولهم في القسم : أيمن الله ، جمع يمين ، لأن هذا الوزن مختص بالجمع ، والمعنى : عليّ أيمن الله ، أي : أيمن الله عليّ [ ١٩٣ ب ] فيما أقسم به ، وهم يقولون في جمع يمين أيمن ، والبصريون إلى أنه ليس جمع يمين ، بل هو اسم مفرد مشتق من اليمن ؛ لأنه لو كان جمع يمين لكان همزته همزة قطع ، أقول : مقام القسم لا يلائم كون الأيمن من اليمن ، وأيضاً كلام الجوهرى في الصحاح لا يساعده ، بل هو صريح فيما قاله الكوفيون ، حيث قال : واليمين القسم والجمع أيمن وأيمان<sup>١</sup> ، فاعلمهم لا يسلمون كون همزته همزة وصل ، ولكن لمن نصر البصري أن يقول إنهم لا يسلمون استعماله في القسم ، بل المستعمل فيه أيمن<sup>٢</sup> .

[ ٧٠ ] والكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الخفض<sup>٣</sup> .

[ ٧١ ] والكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، بأن تقول : ليث أسد<sup>٤</sup> ، والبصريون إلى أنه لا يجوز<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> الصحاح مادة يمن

<sup>٢</sup> وما تقدم عن الجوهرى يمكن حمله على مذهب الكوفيين ( هذه العبارة بين السطور في ب ) .

وهذه م ٥٩ ( القول في أيمن في القسم مفرد هو أو جمع ؟ ) الإنصاف ٤٠٤ - ٤٠٩

<sup>٣</sup> م ٦٠ ( القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ) الإنصاف ٤٢٧ - ٤٣٦

<sup>٤</sup> يريد أن الكوفيين ينظرون إلى الاختلاف والتعدد اللفظي ؛ فيجوزون الإضافة نظراً إلى التعدد والاختلاف اللفظي ، وأما

البصريون فينظرون إلى الاتحاد المعنوي ، فلا يجيزون الإضافة لامتناع إضافة الشيء إلى نفسه ، وبهذا علم أن ما ذهب إليه

البصريون موافق لما هو المشهور من أنه إذا خالف اللفظ والمعنى يرجح جانب المعنى . الحاشية

<sup>٥</sup> م ٦١ ( هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى ) الإنصاف ٤٣٦ - ٤٣٨



[ ٧٢ ] والكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية<sup>١</sup> ، والبصريون إلى أن فيهما تثنية معنوية ، وإفراداً لفظياً<sup>٢</sup> .

[ ٧٣ ] والكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة ، نحو :  
قعدت يوماً كله ، والبصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها ليس بجائز  
[ مطلقاً ]<sup>٣</sup> .

[ ٧٤ ] والكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، والبصريون<sup>٤</sup> إلى أنه لا يجوز<sup>٥</sup> .

[ ٧٥ ] والكوفيون إلى أنه يجوز العطف على المضمرة المخفوض ، نحو : مررت بك وزيد<sup>٦</sup> ، والبصريون إلى أنه لا يجوز<sup>٧</sup> .

[ ٧٦ ] والكوفيون إلى أنه يجوز العطف على المضمرة المرفوعة المتصلة ، نحو :  
جئت وزيد<sup>٨</sup> ، والبصريون إلى أنه لا يجوز<sup>٩</sup> من غير تأكيد أو فصل ، نحو :

<sup>١</sup> أما المعنوية فلأن كلا منهما لتأكيد الاثنيين نظير كله في المجموع ، وأما اللفظية فلأنهما مأخوذان من كل مخفف اللام وزيدت الألف للتثنية ، ويؤيده أن إعرابهما إعراب المثني عند دخولهما على الضمير ، وهذا القول عند أهل البصرة ضعيف ، لأنه لو كان مثني لوجب أن يكون إعرابه إعراب المثني عند دخوله على الاسم الظاهر ، فهو اسم مفرد لفظاً ، إلا أنه وضع ليدل على التثنية ، كما أن نحن اسم مفرد يدل على الاثنيين فما فوق . الحاشية

<sup>٢</sup> م ٦٢ ( كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؟ ) الإنصاف ٤٣٩ - ٤٥٠

<sup>٣</sup> زيادة من ب ، وهذه المسألة ٦٣ ( هل يجوز تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً ) الإنصاف ٤٥١ - ٤٥٦

<sup>٤</sup> وبعض البصريين كأبي العباس المراد ، وأبي الحسن الأخفش ، وأبي القاسم بن برهان إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، كقوله تعالى : [ حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها ] وكقوله تعالى : [ إذا السماء انشقت وأذنت ] وغير ذلك ، فالواو في ذلك يحتمل الزيادة وعدم الزيادة . الحاشية

<sup>٥</sup> م ٦٤ ( هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ) الإنصاف ٤٥٦ - ٤٦٢

<sup>٦</sup> استدلال الكوفيون على ذلك بقوله تعالى : [ تساءلون به والأرحام ] بجر الأرحام ، وأجاب البصريون باحتمال كون الواو للقسم ، فلا يتم الاستدلال ، وليس للضمير المحرور ضمير منفصل حتى يؤكد بالمنفصل أولاً ثم يعطف عليه ، كما نقول في العطف على الضمير المرفوع المتصل . الحاشية .

<sup>٧</sup> م ٦٥ ( هل يجوز العطف على الضمير المخفوض ) الإنصاف ٤٦٣ - ٤٧٤

<sup>٨</sup> إلا بإعادة الجار ، نحو : مررت بك وبزيد ، وعند الإعادة يكون العطف على مجموع الجار والمحرور ، فلا يلزم العطف على جزء الشيء نظراً إلى الحقيقة . الحاشية

[ سيصلى نارا ٠٠٠ وامراته ]<sup>١</sup> .

[ ٧٧ ] والكوفيون إلى أن أو تكون بمعنى الواو ، وبمعنى بل ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ذلك<sup>٢</sup> .

[ ٧٨ ] والكوفيون إلى [ ١٩٤ أ ] أن أفعل منك لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر ، لأن من لما اتصلت به منعت من ذلك ، والبصريون إلى أنه يجوز صرفه فيها<sup>٣</sup> .

[ ٧٩ ] والكوفيون إلى أنه يجوز العطف بلكن المخففة في الإيجاب ، نحو : أتاني زيد لكن عمرو ، لأنه نظير بل ، فكما جاز في بل ، جاز في لكن ، والبصريون إلى أنه لا يجوز<sup>٤</sup> .

[ ٨٠ ] والكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر ، كما قال ابن الحاجب<sup>٥</sup> ، ويجوز صرفه للضرورة<sup>٦</sup> .

[ ٨١ ] والكوفيون [ إلى ]<sup>٧</sup> أن الآن مبني ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم : أن يبين أي : حان ، وبقي الفعل على فتحته ، والبصريون إلى أنه مبني ؛ لأنه شابه اسم الإشارة<sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> المسد ، ٣ ، ٤ [ سيصلى نارا ذات لب وامراته حمالة الحطب ] ٠ وهذه المسألة ٦٦ ( العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ) الإنصاف ٤٧٤ — ٤٧٨

<sup>٢</sup> م ٦٧ ( هل تأتي أو بمعنى الواو ومعنى بل ) الإنصاف ٤٧٨ — ٤٨٤

<sup>٣</sup> م ٦٩ ( هل يجوز صرف أفعل في ضرورة الشعر ) الإنصاف ٤٨٨ — ٤٩٣

<sup>٤</sup> م ٦٨ ( هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب ؟ ) الإنصاف ٤٨٤ — ٤٨٨

<sup>٥</sup> الكافية في النحو ٣٥ / ١

<sup>٦</sup> م ٧٠ ( منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر ) الإنصاف ٤٩٣ — ٥٢٠

<sup>٧</sup> زيادة من ب

<sup>٨</sup> م ٧١ ( القول في علة بناء الآن ) الإنصاف ٥٢٠ — ٥٢٤

[ ٨٢ ] والكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجهة<sup>١</sup> المعرّي عن حرف المضارعة ،

نحو : أقعل ، معرب مجزوم ، والبصريون إلى أنه مبني على السكون<sup>٢</sup> .

[ ٨٣ ] والكوفيون إلى أن العامل في رفع الفعل المضارع التعرية عن العوامل

الناصبية والجازمة ، والكسائي منهم إلى أنه حرف المضارعة ، والبصريون

إلى أنه قيامه مقام الاسم<sup>٣</sup> .

[ ٨٤ ] والكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأشياء

الستة التي هي : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينتصب

بالخلاف ، أي لما كان كل واحد من الأفعال الواقعة بعد الفاء مخالفا لما

قبله من حيث إن ما قبل الفاء إنشاء ، وما بعده ليس كذلك ، صارت مخالفته

لأول ، وصرفه عنه ناصباً له ، فالعامل في نصبه عامل معنوي ،

والبصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن<sup>٤</sup> .

[ ٨٥ ] والكوفيون إلى أن الفعل المضارع في قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن

منصوب على الصرف ، أي بكونه مصروفاً ، ومخالفاً للأول ، لأن الثاني

مصروف عن الأول في النهي ، بدليل أنه لا يحسن أن يقال بتكرير العامل ،

مثل أن يقال : ولا تشرب اللبن ، فصارت مخالفته للأول ، وصرفه عنه ،

<sup>١</sup> قوله للمواجهة أي : الكائن للمواجهة ، فهو صفة لفعل الأمر ، واحتراز عن فعل الأمر الذي ليس للمواجهة ، مثل : ليضرب

فإنه معرب بالاتفاق ، حكمه حكم المجزوم ، وقوله المعرّي ٠٠٠ الخ أيضاً صفة له ثانية ، واحتراز أيضاً عما فيه حرف

المضارعة ، مثل قوله تعالى : [ فبذلك فلتفرحوا ] على قراءة الخطاب ، فإنه أيضاً معرب مجزوم لوجود مقتضى الاعراب ،

وهو حرف المضارعة . الحاشية

<sup>٢</sup> م ٧٢ ( فعل الأمر معرب أو مبني ) الإنصاف ٥٢٤ - ٥٤٩

<sup>٣</sup> م ٧٤ ( القول في رفع الفعل المضارع ) الإنصاف ٥٥٠ - ٥٥٥

<sup>٤</sup> م ٧٦ ( عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية ) الإنصاف ٥٥٧ - ٥٥٩

ناصباً له ، كما قلنا آنفاً ، وفي الظرف أيضاً <sup>١</sup> [ ١٩٤ ب ] والبصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن <sup>٢</sup> .

[ ٨٦ ] والكوفيون إلى أن أن المخففة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف ، كما في قراءة ابن مسعود <sup>٣</sup> [ وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله ] <sup>٤</sup> ، فنصب [ تعبدوا ] بأن المقدرة ؛ لأن التقدير : أن لا تعبدوا ، فحذف أن ، وعمل مع الحذف ، والبصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل <sup>٥</sup> .

[ ٨٧ ] والكوفيون أن كي لا يكون إلا حرف نصب ، ولا يجوز أن يكون حرف خفض ، والبصريون إلى أنها حرف خفض <sup>٦</sup> .

[ ٨٨ ] والكوفيون إلى أن لام كي هي الناصبة للفعل مع غير تقدير أن ، والبصريون إلى أن الناصب أن المقدرة بعدها <sup>٧</sup> .

[ ٨٩ ] والكوفيون إلى أنه يجوز إظهار أن بعد كي <sup>٨</sup> ، والبصريون إلى أنه لا

<sup>١</sup> أي : وصار هذا كما قلنا في الظروف ، نحو : زيد عندك ، فكما كان الخلاف يوجب النصب في الظرف ، فكذلك هاهنا .  
الإنصاف ، ص ٥٥٦

<sup>٢</sup> م ٧٥ ( عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية ) الإنصاف ٥٥٥ - ٥٥٧

<sup>٣</sup> هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن الحارث الهذلي المكي ، أحد السابقين والبدريين والعلماء الكبار ، من الصحابة ، وهو أول من أفشى القرآن من في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة ٣٢ هـ ، ودفن بالبقيع ، وله بضع وستون سنة . غاية النهاية ١ / ٤٥٨

<sup>٤</sup> البقرة ٨٣ ، وقرأ الباقون [ لا تعبدون ]

<sup>٥</sup> م ٧٧ ( هل تعمل أن المصدرية محذوفة من غير بدل ) الإنصاف ٥٥٩ - ٥٧٠

<sup>٦</sup> م ٧٨ ( هل يجوز أن تأتي كي حرف جر ؟ ) الإنصاف ٥٧٠ - ٥٧٤

<sup>٧</sup> م ٧٩ ( القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل ) الإنصاف ٥٧٥ - ٥٧٩

<sup>٨</sup> نحو جئت كي أن أكرمك ، فنصب أكرمك بكي ، وأن توكيد لها ، ولا عمل لها ، حتى ذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك لكي أن أكرمك ، اللام ، وكي وأن توكيدان لها ، واستدل الكوفيون بالنقل والقياس ، أما النقل فكقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتركتها شناً بيضاء بلقع .

وأما القياس فلأن أن جاءت للتوكيد ، والتوكيد من كلام العرب ، فدخلت أن توكيداً لها ، لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفا

في اللفظ ، ولا يبعد ذلك في كلامهم ، فقد قالوا : لا إن ما رأيت مثل زيد ، فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد

للمبالغة في التوكيد ، فكذلك هاهنا . الحاشية .

يجوز الإظهار<sup>١</sup> .

[ ٩٠ ] والكوفيون إلى أن كما تأتي بمعنى كيما ، والبصريون إلى أنه لا تأتي  
بمعناه<sup>٢</sup> .

[ ٩١ ] والكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار أن  
بعدها للتوكيد ، والبصريون إلى أن الناصب أن المقدرة بعدها ، ولا يجوز  
إظهارها<sup>٣</sup> .

[ ٩٢ ] والكوفيون إلى أن حتى يكون حرف نصب ، ينصب الفعل المستقبل من  
غير تقدير أن ، والبصريون إلى أنها حرف جر<sup>٤</sup> .

[ ٩٣ ] والكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف  
البصريون ، فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيه حرف الشرط ، والآخرين  
منهم إلى أن حرف الشرط يعمل<sup>٥</sup> في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في  
جواب الشرط ، وأبو عثمان المازني<sup>٦</sup> إلى أنه مبني على الوقف<sup>٧</sup> .

[ ٩٤ ] والكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية ، نحو : إن  
زيد أتاني آتِه ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الضمير العائد إلى زيد المستتر  
في الفعل من غير تقدير فعل ، فقالوا : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع إن  
خاصة ، وعملها في فعل الشرط مع الفصل ؛ لأنها الأصل في باب الجزاء

<sup>١</sup> م ٨٠ ( هل يجوز إظهار أن المصدرية بعد لكي وبعد حتى ) الإنصاف ٥٧٩ - ٥٨٤

<sup>٢</sup> م ٨١ ( هل يجوز مجيء كما بمعنى كيما وينصب بعدها المضارع ) الإنصاف ٥٨٥ - ٥٩٢

<sup>٣</sup> م ٨٢ ( هل تنصب لام الجحود بنفسها ، وهل يتقدم معمول منصوبها عليها ) الإنصاف ٥٩٣ - ٥٩٧

<sup>٤</sup> م ٩٣ ( هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها ) الإنصاف ٥٩٧ - ٦٠٢

<sup>٥</sup> كتبت تعمل وكذلك كتبت تعمل في جواب الشرط

<sup>٦</sup> هو بكر بن محمد بن عثمان ، بصري روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري ، وأخذ عن الأخفش ، له كتاب في

التصريف وكتاب الديباج ، توفي سنة ٢٤٧ هـ . ٠ إشارة التعيين ، ص ٦١ - ٦٢ ، إنباه الرواة ١ / ٢٤٦

<sup>٧</sup> م ٨٤ ( عامل الجزم في جواب الشرط ) الإنصاف ٦٠٢ - ٦١٥



فلقوتها جاز تقديم [ ١٩٥ أ ] المرفوع معها ، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن  
المكثى <sup>١</sup> المرفوع في الفعل هو الاسم الأول ، فينبغي أن يكون مرفوعاً  
[ به ] <sup>٢</sup> كما قالوا : جاءني الظريف زيد ، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى  
تقدير [ فعل ] <sup>٣</sup> ، والبصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن  
أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر ، وعن الأخفش أنه  
يرتفع بالابتداء <sup>٤</sup> .

[ ٩٥ ] والكوفيون إلى أنه إذا تقدّم الاسم المرفوع على جواب الشرط فإنه لا  
يجوز فيه الجزم ، بل الرفع واجب ، والبصريون إلى أن تقديم المرفوع  
والمنصوب على جواب الشرط جائز مع الجزم ، نحو : إن أتاني زيد  
يكرمك <sup>٥</sup> .

[ ٩٦ ] والكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط ،  
نحو : زيدا إن تضرب أضرب ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط ، فأجازه  
الكسائي ، ومنعه الفراء ، والبصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ،  
ولا بالجزاء ، بل بفعل مقدّر يفسره الظاهر <sup>٦</sup> .

[ ٩٧ ] والكوفيون إلى أن إن الشرطية تقع بمعنى إذ ، كما في قوله تعالى :  
[ وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ] <sup>٧</sup> ، أي : وإن كنتم ،

<sup>١</sup> أي : المستر

<sup>٢</sup> زيادة من الإنصاف ، ص ٦١٦

<sup>٣</sup> زيادة من الإنصاف ، ص ٦١٦

<sup>٤</sup> م ٨٥ ( عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية ) الإنصاف ٦١٥ - ٦٢٠

<sup>٥</sup> المثال في الإنصاف : إن أتاني زيد يكرمك

<sup>٦</sup> م ٨٦ ( هل يجوز تقديم اسم مرفوع أو منصوب في جملة جواب الشرط ؛ وما يترتب عليه ) الإنصاف ٦٢٠ - ٦٢٣

<sup>٧</sup> م ٨٧ ( القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ) الإنصاف ٦٢٣ - ٦٣٢

<sup>٨</sup> البقرة ٢٣



- والبصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ<sup>١</sup> .
- [ ٩٨ ] والكوفيون إلى أن إن إذا وقعت بعد ما ، نحو : ما إن زيد قائم ، تكون بمعنى ما ، والبصريون إلى أنها زائدة<sup>٢</sup> .
- [ ٩٩ ] والكوفيون إلى أن إن إذا جاءت بعدها اللام ، كقوله تعالى : [ وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك ]<sup>٣</sup> تكون بمعنى ما ، واللام بمعنى إلا ، والبصريون إلى أنها مخففة من المثقلة ، واللام بعدها لام التأكيد<sup>٤</sup> .
- [ ١٠٠ ] والكوفيون إلى أن كيف يجازى بها كما يجازى بكلمات المجازاة<sup>٥</sup> ، والبصريون إلى أنها لا يجازى بها<sup>٦</sup> .
- [ ١٠١ ] والكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل ، نحو سأفعل ، أصلها سوف ، والبصريون إلى أنها أصل بنفسها<sup>٧</sup> .
- [ ١٠٢ ] والكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان ، تاء المضارعة والتاء الأصلية ، نحو : تتباعد ، فالمحذوف [ ١٩٥ ب ] منهما تاء المضارعة دون الأصلية ، والبصريون إلى أن المحذوف التاء الأصلية<sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> م ٨٨ ( القول في إن الشرطية هل تقع بمعنى إذ ؟ ) الإنصاف ٦٣٢ - ٦٣٥

<sup>٢</sup> م ٨٩ ( القول في إن الواقعة بعد ما أنافية مؤكدة أم زائدة ؟ ) الإنصاف ٦٣٦ - ٦٤٠

<sup>٣</sup> القلم ٥١ ، وكقوله تعالى : [ إن كل نفس لآلها لحافظ ] الطارق ٤

<sup>٤</sup> م ٩٠ ( القول في معنى إن ، ومعنى اللام بعدها ) الإنصاف ٦٤٠ - ٦٤٣

<sup>٥</sup> كيف اسم غير متمكن ، مبني على الفتح ؛ لتضمنه معنى الاستفهام ، لدخول الحرف عليه ، كقولهم : على كيف يتبع الآخريين وضع للسؤال عن الأحوال ، لكنه قد يستعمل في معنى الشرط ، فيدخل على فعلين ولو مجزومين من غير اشتراط الاقتران بكلمة ما ، لكنه مشروط باتفاق فعلي الشرط والجزاء لفظا ومعنى ، نحو : كيف تجلس أجلس ، بالجزم فيهما ، وهو معنى قوله : يجازى بها ، والبصريون إلى أنها لا يجازى بها بالجزم مخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جواها لشرطها كما مرّ آنفا ، وأما بغير الجزم فهو عندهم جائز ، فكما جاز عند الكوفيين ، فقد علم من هذا التقدير أن محل النزاع هو المجازاة بالجزم ، فجوزّه الكوفيون ، ومنعه البصريون على ما يستفاد من كلام ابن هشام في مغني اللبيب ، أو فيما إذا لم يقترن بما ، على ما يستفاد من كلام الجوهري . الحاشية .

<sup>٦</sup> م ٩١ ( هل يجازى بكيف ) الإنصاف ٦٤٣ - ٦٤٥

<sup>٧</sup> م ٩٢ ( السين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه ) الإنصاف ٦٤٦ - ٦٤٧

<sup>٨</sup> م ٩٣ ( المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع ) الإنصاف ٦٤٨ - ٦٥٠

[ ١٠٣ ] والكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التأكيد الخفيفة على فعل الاثنين  
وجماعة الإناث ، والبصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها على هذين  
الموضعين <sup>١</sup> .

[ ١٠٤ ] والكوفيون إلى أن الاسم في ذا والذي الذال وحدها ، وما زيد عليها  
تكثر لها ، والبصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما <sup>٢</sup> .  
[ ١٠٥ ] والكوفيون إلى أن الاسم المفرد من هو وهي الهاء وحدها ، والبصريون  
إلى أن الهاء والواو من هو ، والهاء والياء من هي هما الاسم  
بمجموعهما <sup>٣</sup> .

[ ١٠٦ ] والكوفيون إلى أن الياء والكاف في لولاي ولولاك في موضع رفع ،  
والبصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر بلولا <sup>٤</sup> .  
[ ١٠٧ ] والكوفيون إلى [ أن ] <sup>٥</sup> الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي هي  
المضمرات المنصوبة ، وأن أياً عماد ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان <sup>٦</sup>  
وذهب بعضهم إلى أن إياك بكماله هو المضمرة ، والبصريون إلى أن أياً  
هي الضمير ، والكاف والهاء والياء حروف ، لا موضع لها من الإعراب ،  
وذهب الخليل بن أحمد إلى أن أياً اسم مضمرة أضيف إلى الكاف والهاء  
والياء لأنه لا يفيد معنى بانفراده ، ولا يقع معرفة ، بخلاف غيره من

<sup>١</sup> م ٩٤ ( هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين ، وفعل جماعة النسوة ) الإنصاف ٦٥٠ - ٦٦٩

<sup>٢</sup> م ٩٥ ( الحروف التي وضع الاسم عليها في ذا والذي ) الإنصاف ٦٦٩ - ٦٧٧

<sup>٣</sup> م ٩٦ ( الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي ) الإنصاف ٦٧٧ - ٦٨٦

<sup>٤</sup> وسمع قليلاً لولاي ولولاك ، فقال سيويه : والجمهور هي جارة للضمير ، مختصة به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا  
يتعلق لولا بشيء ، وموضع الجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . الحاشية .

وهذه المسألة ٩٧ ( القول في هل يقال لولاي ولولاك ، وموضع الضمائر ) الإنصاف ٦٨٧ - ٦٩٥

<sup>٥</sup> زيادة يقتضيها السياق

<sup>٦</sup> هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، أخذ عن المراد ، وكان ميله إلى المذهب البصري ، وكان أبو بكر الأنباري ينتقصه ،  
ويقول : خلط المذهبين ، وكان إماماً في العربية ، توفي سنة ٢٩٩ هـ . إشارة التعيين ، ص ٢٨٩ ، إنباه الرواة ٣ / ٥٧ ،

المضمرات ، فخصّ بالإضافة عوضاً عما مُنِعَه ، ولا نعلم اسماً مضمراً  
أضيف إلى غيره ، وذهب الزجاج <sup>١</sup> إلى أنه اسم مضمر خصّ بالإضافة إلى  
سائر المضمرات ، وأنها أيضاً في موضع جر بالإضافة ، والمبرد إلى أنه  
اسم مبهم أضيف <sup>٢</sup> للتخصيص ، ولا يُعلم اسم مبهم أضيف غيره <sup>٣</sup> .

[ ١٠٨ ] والكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال : كنت أظن أنّ العقرب أشد لسعة من  
الزنبور فإذا هو إياها <sup>٤</sup> ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ، بل يجب أن يقال :  
فإذا هو هي <sup>٥</sup> .

[ ١٠٩ ] والكوفيون إلى أنّ ما يفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً  
[ ١٩٦ أ ] وله موضع من الإعراب ، فذهب بعضهم إلى أنّ حكمة حكم ما  
قبله ، وبعضهم إلى أنّ حكمه حكم ما بعده ، والبصريون إلى أنه يسمى  
فصلاً ؛ لأنه يفصل به بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم  
ليخرج عن معنى النعت <sup>٦</sup> ، كقولك : زيد هو العاقل ، ولا موضع له من  
الإعراب <sup>٧</sup> .

[ ١١٠ ] والكوفيون في أنّ أيهم في نحو قولك : لأضربنّ أيهم أفضل ، معرب ،  
والبصريون إلى أنه مبني على الضم ، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد فهو  
معرب ، نحو : لأضربنّ أيهم هو أفضل ، وذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ

<sup>١</sup> هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، أخذ عن ثعلب والمبرد ، وكان إماماً في العربية ، له معاني القرآن ،  
وفعلت وأفعلت ، بلغ من العمر فوق الثمانين ، وتوفي سنة ٣١١ هـ ، وقيل ٣١٦ هـ . أخبار النحويين البصريين ،  
ص ١٠٨ ، إشارة التعيين ، ص ١٢ ، بغية الوعاة ١ / ٤١١

<sup>٢</sup> أي خصّ بأنه يضاف إلى سائر المضمرات مثل الكاف في إياك ، والهاء في إياه ، والياء في إياي . الحاشية

<sup>٣</sup> م ٩٨ ( الضمير في إياك وأخواتها ) الإنصاف ٦٩٥ - ٧٠٢

<sup>٤</sup> إياها لفظ منصوب لأنه خبر المتبدأ ، لا بدّ أن يكون مرفوعاً . الحاشية

<sup>٥</sup> الفاء للمفاجأة ، كما في قوله تعالى : [ فإذا هي حية تسعى ] الحاشية ،

وهذه المسألة ٩٩ ( المسألة الزنبورية ) الإنصاف ٧٠٢ - ٧٠٦

<sup>٦</sup> عبارة ابن الأنباري في الإنصاف ص ٧٠٦ : ليخرج من معنى النعت

<sup>٧</sup> م ١٠٠ ( ضمير الفصل ) الإنصاف ٧٠٦ - ٧٠٧

أيهم مرفوع بالابتداء ، وأفضل خبره ، ويجعل أيهم استفهاماً ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأضربن الذي يقال له أيهم أفضل<sup>١</sup> .

[ ١١١ ] والكوفيون إلى أن هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والبصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي<sup>٢</sup> .

[ ١١٢ ] والكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كان فيه الألف واللام وصل كما يوصل الموصول الذي هو الذي ، نحو :

لعمري لآنت البيت أكرم أهله<sup>٣</sup> . ( الطويل )

فقوله : وصل : أي جعل له صلة كما يوصل الموصول ، فقوله لآنت مبتدأ ، والبيت خبره ، وأكرم صلة الخبر الذي هو البيت ، وهو كثير في استعمالهم والبصريون إلى أنه لا يوصل ، فيقولون : البيت خبر المبتدأ الذي هو أنت وأكرم خبر آخر ، وأيضاً يحتمل أن يكون التقدير فيه : لآنت البيت الذي أكرم ، فحذف الموصول للضرورة ، وعند ظهور الاحتمال يبطل الاستدل<sup>٤</sup>

[ ١١٣ ] والكوفيون إلى أن الاسم المبهم ، نحو هذا ، أعرف من الاسم العلمي ، والبصريون إلى أن الاسم العلمي أعرف<sup>٥</sup> .

<sup>١</sup> م ١٠٢ ( أي الموصولة معرفة دائماً أو مبنية أحياناً ) الإنصاف ٧٠٩ - ٧١٦

<sup>٢</sup> م ١٠٣ ( هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة ؟ ) الإنصاف ٧١٧ - ٧٢٢

<sup>٣</sup> هذا الشطر من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ، وقامه : وأقعدُ في أفيائه بالأصائل . وأكرم مضارع أكرم ، والأفياء جمع فيء بفتح فسكون وهو الظل ، وقوله بالأصائل ( الأصائل ) جمع أصيل وهو الوقت الذي قبل غروب الشمس ، ومحل الاستشهاد في البيت قوله : ( لآنت البيت أكرم أهله ) فإن الكوفيين يزعمون أن جملة أكرم أهله لا محل لها من الإعراب ، صلة للبيت ، وعندهم أن الاسم الجامد الغلبي بال مثل البيت والدار والفرس مثل الأسماء الموصولة كالتي والذي وفروعها في الحاجة إلى

الصلة . والبيت من شواهد رضي الدين من باب الموصول في شرح الكافية ٣٩/٢ ، والخزانة ٤٨٤/٥ ، والكامل ٧٠/٣

<sup>٤</sup> م ١٠٤ ( هل يكون للاسم الغلبي بال صلة كصلة الموصول ؟ ) الإنصاف ٧٢٢ - ٧٢٦

<sup>٥</sup> م ١٠١ ( مراتب المعارف ) الإنصاف ٧٠٧ - ٧٠٩



[ ١١٤ ] والكوفيون إلى أن همزة بين بين ساكنة ، والبصريون إلى أنها متحركة واحتجوا على أنها متحركة بأنها تقع مخففة بين بين في الشعر ، وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع [ ١٩٦ ب ] فيه ساكنان لانكسر البيت ، كقول الأعشى <sup>١</sup> :

أن رأت رجلاً أعشى أضرب به ريب الزمان ودهراً مُفسدِ خيلٍ • ( البسيط )  
فالنون ساكنة ، وقبلها همزة مخففة بين بين ، فعلم أنها متحركة ؛ لاستحالة التقاء الساكنين في هذا الموضع ، وذلك لأنّ الهمزة إنما جعلت بين بين كراهية لاجتماع الهمزتين ، لأنهم يستثقلون ذلك ، ولم يأت اجتماع الهمزتين إلا في بيت واحد أنشده قطرب <sup>٢</sup> :

فإنك لا تدري متى الموت جائئاً <sup>٣</sup> ولكن أقصى مدة الموت عاجل ( الطويل )

<sup>١</sup> للأعشى ميمون بن قيس ، ويروي ريب المنون ، وريب الزمان : نوابه ، والحبل : فساد العقل • شرح شواهد الشافية ، ص ٣٣٢ ، شرح المفصل ٣ / ٨٣ ، الإنصاف ، ص ٧٢٧ ، الكتاب ٣ / ١٥٤ ، وفيه ( مفسد ) ، ٣ / ٥٥٠ وفيه ( مُتبل )  
<sup>٢</sup> هو محمد بن المستير ، أخذ عن يونس بن حبيب ، ولازم سيويه ، وكان حافظاً للغة ، كثير النوادر والغريب ، توفي سنة ٢٠٦ هـ ، وله المثلث ، والنوادر ، والعلل في النحو ، وإعراب القرآن وغيرها • مراتب النحويين ، ص ١٠٩ ، بغية الوعاة ١ / ٢٤٢

<sup>٣</sup> هذا البيت من شواهد الأشموني ، وتدري : أي تعلم ، وعاجل : قريب ، ومحل الاستشهاد جائئ ، وهذه الكلمة تروى بهمزتين ، وتروى بهمزة فياء متحركة بحركة الإعراب ، وهي الضمة ، والأصل في هذه الكلمة جايء بياء ثم همزة ، لأنه اسم فاعل من جاء يجيء ، مثل باع يبيع ، فانقلبت ياءه همزة لوقوعها عين اسم فاعل أُعلت فيه ، أو لكوفها بعد ألف زائدة ، فصار جائئاً بهمزتين ، والقياس في مثل ذلك أن تقلب الهمزة المتطرفة ياء ؛ لكوفها ثاني همزتين في موقع اللام من الكلمة ، فيقال : جائئ ، والنحاة يروونه على هذه الصورة ، ويجركون الياء بالضممة ، ويقولون : إنّ الشاعر عامل حرف العلة معاملة الحرف الصحيح ، وبعبارة أخرى إنّ الشاعر عاود الأصل المهجور ، ورجع إليه ، وترك الفرع الذي صار إليه العمل ، وهو تقدير الضمة والكسرة على الياء أو الواو لتقل كل من الضمة والكسرة على كل من الواو والياء ، وهذا الرجوع ضرورة من ضرورات الشعر ، وقطرب الذي أنشد البيت بهمزتين ليفر من هذه الضرورة ، وفاته أنه وقع في ضرورة أخرى ، وذلك لأن الهمزتين المتطرفتين إذا تحركتا وانكسرتا أو لاهما وجب قلب الثانية ياء ، وذلك لأن آخر الكلمة يعرض التسكين للوقف فتكون الثانية كأنها متطرفة ساكنة إثر أخرى مكسورة ، فبقاء الهمزتين ليس هو المستعمل في العربية ، فيكون ضرورة ، فيصدق عليه المثل : هرب من المطر فوقف تحت ميزاب • أنظر الإنصاف ، ص ٧٣٠ •

وهذه مسألة ١٠٥ ( همزة بين بين متحركة أو ساكنة ) الإنصاف ٧٢٦ — ٧٣١

[ ١١٥ ] [ والكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على الفعل ، ولهم على ذلك أن

الفاعل مسند إليه ، وحق المسند إليه التقديم ، وقول امرئ القيس <sup>١</sup> :

فَظَلَّ لَنَا يَوْمَ حَمِيدٍ بِنِعْمَةٍ      فَقَلَّ فِي مَقِيلٍ نَحْسَهُ مَتَغِيبٌ . ( الطويل )

والتقدير : فقل في مقيل متغيب نحسه ، وأجاب عنه البصريون بأن قوله :

متغيب ، أصله متغيبٌ بياء المبالغة ، كأحمريّ ، فخفف في الوقف ، فقوله

نحسه : مبتدأ ، وقوله متغيب : خبره ، وأبقي على الكسر للدلالة على

الياء ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ذلك [ <sup>٢</sup> .

[ ١١٦ ] [ والكوفيون إلى أنه يجوز أن يُقال في الوقف : رأيت البكرَ ، بفتح الكاف

في حالة النصب ، والبصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز

في حالة الرفع والجر بالضم والكسر ، فيقال في الرفع : هذا البكرُ بالضم ،

ومررت بالبكرُ بالكسر <sup>٣</sup> .

[ ١١٧ ] [ والكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين

الفعل فيكسر في اضرب اتباعاً لكسرة العين ، وتضم في أدخل اتباعاً

لضمة العين ، وبعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة

وإنما تحركت لالتقاء الساكنين ، والبصريون إلى أن الأصل في همزة

الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم في أدخل ونحوه لئلا

يخرج من كسر إلى ضم ، وهو ثقيل ، ولهذا ليس في كلامهم شيء على

وزن فَعْلٌ ، بكسر الفاء ، وضم العين <sup>٤</sup> .

<sup>١</sup> لامرئ القيس بن حجر الكندي من قصيدة أولها :

خليلي مرّاً بي على أم جندب      نقضً لبانات الفؤاد المعذب

يقول : إن ذلك كله لنا في يوم من أيام الغبطة والسرور التي غاب نحسها . ديوان امرئ القيس ، ص ٣٧

<sup>٢</sup> ما بين المعقوفين غير موجود في أ ، وهو زيادة من ب .

وهذه المسألة ليست من مسائل ابن الأنباري ، وهي مما زاده المصنف على مسائل الخلاف .

<sup>٣</sup> م ١٠٦ ( هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بال الساكنة ما قبل آخره ) الإنصاف ٧٣١ — ٧٣٦

<sup>٤</sup> م ١٠٧ ( القول في أصل حركة الوصل ) الإنصاف ٧٣٧ — ٧٤١



- [ ١١٨ ] والكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ،  
والبصريون إلى أنه لا يجوز ، وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة  
القطع إلى الساكن قبلها في : من أبوك ، وكم إيلك <sup>١</sup> .
- [ ١١٩ ] والكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب  
أبو الحسن الأخفش من البصريين [ ١٩٧ أ ] والبصريون إلى أنه لا يجوز  
وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر <sup>٢</sup> .

---

تمّ الكتاب المستطاب ، حررت منه نسخة المؤلف المولانا  
يوسف الشهرزوري المدرّس بدار السلطنة العلية  
٠٠٠ ضحى من سنة خمس وأربعين  
ومئة وألف <sup>٤</sup>

---

<sup>١</sup> م ١٠٨ ( هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟ ) الإنصاف ٧٤١ - ٧٤٥

<sup>٢</sup> م ١٠٩ ( هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ؟ ) الإنصاف ٧٤٥ - ٧٥٤

<sup>٣</sup> كلمة لم أتمكن من قراءتها

<sup>٤</sup> في ب : تمّت هذه النسخة الشريفة الموسومة بالذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب على يد أضعف العباد علي بن

حسين الشهرير بالوسيم في سنة ثمان وأربعين ومئة وألف من هجرة من له العز والشرف ، وكتبت من نسخة مؤلفه مرشد

الطالبين ، وقدوة المحققين الأستاذ الكامل الفاضل البارع في العبارات النحوية ، والمسائل الفقهية ، والقياسات المنطقية ،

والأحاديث النبوية ، والعلوم الإلهية ، فريد عصره ، ونتيجة دهره ، مولانا يوسف أفندي الشهرزوري ، نفعنا الله تعالى

ببركات علومه آمين .

## الفهارس العامة

١ - فهرس القرآن الكريم

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
سواء عليهم أنذرتهم	٦	البقرة	٤٩
وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا	٢٣	البقرة	١٠١
وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله	٨٣	البقرة	٩٩
لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا	١٥٠	البقرة	٨٩
لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم	٢٢٥	البقرة	٣١
واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله	٢٨١	البقرة	٤٨
يخشون الناس كخشية الله	٧٧	النساء	٧٣
كم من قرية	٤	الأعراف	٩١
من يضل الله فلا هادي له ويذرهم	١٨٦	الأعراف	٤٨
وقالت اليهود عزير ابن الله	٣٠	التوبة	٥٩
وإن كلاً لما ليوفينهم	١١١	هود	٨٦
واسأل القرية	٨٢	يوسف	٦٤
يوم يأتيهم العذاب	٤٤	إبراهيم	٤٨
فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله	٩٨	النحل	٣٨ ، ٣٢
قال إني عبد الله	٣٠	مريم	٤٧
يوم ولدت	٣٣	مريم	٤٨

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٤٨ ، ٤٤	الأنبياء	٣	وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم
٤٤	المؤمنون	١٨	وأنزلنا من السماء ماء
٤٨	الروم	٣٦	وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون
٣٥/٣٤	فاطر	١	الحمد لله فاطر السموات والأرض
٤٥	يس	٢ - ٣	والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين
٣٨	الذاريات	٥٠	ففرروا إلى الله
٨٨	الحشر	١٧	إنهما في النار خالدين فيها
١٠٢	القلم	٥١	وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك
٤٩	الغاشية	٢٣ ، ٢٢ ، ٢٤ ،	لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه
٩٧	المسد	٤ ، ٣	سيصلى ناراً ٠٠٠ وامراته

٢ - فهرس الأشعار

- أرب يبول الثعلبان برأسه      لقد ذلّ منّ بالت عليه الثعالب • ( الطويل )  
راشد بن عبد الله السلمي • ص ٤٠
- فظلّ لنا يوم حميد بنعمة      فقلّ في مقيل نحسه متغيب • ( الطويل )  
امرؤ القيس بن حجر الكندي • ص ١٠٧
- كم في بني بكر بن سعد سيّد      ضخم الدسيعة ماجد نفاع • ( الكامل )  
الفرزدق • ص ٩٠
- أن رأّت رجلاً أعشى أضربه      ريب الزمان ودهر مفسد خبل • ( البسيط )  
الأعشى ( ميمون بن قيس ) • ص ١٠٦
- فإتلك لا تدري متى الموت جائئ • ولكنّ أقصى مدة الموت عاجل • ( الطويل )  
مجهول القائل • ص ١٠٦

٣ - فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة	القائل	البحر	الشطر
٦٧	جرير	الوافر	— أقلبي اللوم عاذل والعتابن •
٤٩	مجهول	الطويل	— أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا •
١٠٥	أبو ذئيب الهذلي	الطويل	— لعمري لأنت البيت أكرم أهله •
٨٩	المخبل السعدي	الطويل	— وما كاد نفساً بالفراق تطيب •



٤ - فهرس الكتب

الصفحات	اسم الكتاب
٤٠ ، ٣٠	— أساس البلاغة للزمخشري
٢٦	— امتحان الفحول
٢٦	— الحاشية على تفسير سورة الفاتحة للبيضاوي
٢٦	— الحاشية على حاشية شرح مختصر المنتهى للسيد الشريف
٢٥	— الحاشية على قول أحمد الفناري
٣١ ، ٣٠	— حاشية الكشاف للشريف الجرجاني
٤١	— حاشية النجم السعيد
٢٦	— الحاشية على هداية المرغيناني
٣٤	— رسالة الاستعارات للسمرقندي
٥٦	— شرح التلخيص للتفتازاني
٩١ ، ٧٥ ، ٤٢ ، ٣٨	— شرح الكافية للفاضل الخبيصي
٣٩	— شرح المفصل لابن الحاجب
٨٢	— شرح المقاصد
٩٥	— الصحاح للجوهري
٢٦/٢٥	— عون الباري في تسهيل قاضي مير لاري
٢٦	— غاية إيضاح الحلال على شرح العقائد العضدية
٤٠	— القاموس المحيط للفيروزابادي
٤٠ ، ٣٧	— مغني اللبيب لابن هشام

٥ - فهرس الأعلام

أ

- إبراهيم الآلاني : ٢٣ :  
— أحمد الكردي الحسين أبادي : ٢٣ ، ٢٤ :  
— أحمد المنجل : ٢٤ :  
— الأخفش ( سعيد بن مسعدة ) : ٨١ ، ١٠١ ، ١٠٨ :  
— أرسطو : ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ :  
— الإسفراييني : ٣٥ ، ٣٩ :  
— ابن الأنباري : ٤٢ ، ٤٣ ، ٧٥ ، ٧٩ :

ب

- البيضاوي : ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨٢ :  
— أبو بكر ( شعبة بن عياش ) : ٨٦ :

ت

- التفتازاني : ٥٦ :

ج

- الجامي : ٧٢ :  
— الجرجاني ( الشريف ) : ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ :  
— جمال الدين محمود الشيرازي : ٢٤ :  
— الجوهري : ٦٠ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٩٥ :

ح

- حيدر الخوري الماوراني : ٢٣ :  
— حيدر الكردي : ٢٣ :  
— ابن الحاجب : ٩٧ ، ٤٦ ، ٣٩ :

خ

- الخبيصي : ٩١ ، ٧٥ ، ٤٦ ، ٤٢ ، ٣٨ :  
— الخليل بن أحمد : ١٠٤ ، ١٠٣ ، ٨٠ ، ٥٠ ، ٤١ :

د

- الدوّاني : ٢٤ :

ر

- الرازي ( قطب الدين ) : ٢٥ :  
— الرسول الزكي الكلاسي : ٢٣ :

ز

- الرجّاج : ١٠٤ :  
— زين الدين الكردي البلاقي : ٢٣ :

س

- السمرقندي : ٣٤ :  
— سيويه : ٨٠ ، ٧٥ ، ٦٠ ، ٥٦ ، ٥٠ ، ٤٣ ، ٤١ ، ٣٣ :  
— ابن سينا : ٢٧ :

ش

— الشيرازي ( محمود بن مسعود ) : ٢٥

ط

— الطوسي : ٢٥

ع

— عبد القاهر الجرجاني : ٥٩ ، ٥٨

— عصام الدين الإسفراييني : ٧٢

— عضد الملة والدين : ٢٥

ف

— الفارابي : ٢٨

— الفراء : ١٠١ ، ٧٨ ، ٤٣

ق

— قطرب ( محمد بن المستنير ) : ١٠٦

— القهستاني : ٣٤

ك

— الكسائي : ١٠١ ، ٩٨ ، ٧٨ ، ٥١ ، ٤٣ ، ٣٦

— ابن كثير : ٨٦

— ابن كيسان : ١٠٣

م

- المازني ( أبو عثمان ) : ١٠٠ :  
— مبارك شاه : ٢٥ :  
— المبرد : ٤١ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ١٠٤ :  
— محمد ( صلى الله عليه وسلم ) : ٢٣ :  
— محمد البيهقي : ٢٣ :  
— محمد شروين : ٢٤ :  
— محيي الدين الكشكشاري : ٢٤ :  
— ميرزا جان : ٢٤ :  
— ميرزا مخدوم : ٢٤ :  
— ابن مسعود : ٩٩ :

ن

- نافع : ٨٦ :  
— النجم السعيد : ٤١ :  
— نصر الله الخلخالي : ٢٣ / ٢٤ :

هـ

- هشام الضرير : ٤٢ ، ٤٥ :  
— ابن هشام : ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٩ :

٦ - فهرس المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أجدد العلوم ( الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ) صديق بن حسن القنوجي ،  
تح . عبد الجبار زكار ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٨ م .
- ٣ - ابن الحاجب النحوي - آثاره ومذهبه ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد ،  
بغداد ، ١٩٧٣ م .
- ٤ - آثار البلاد وأخبار العباد ، زكريا بن محمد القزويني ، دار صادر ، بيروت .
- ٥ - أساس البلاغة ، محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتب والوثائق القومية ،  
القاهرة ، ١٩٧٢ م .
- ٦ - أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ، عبد اللطيف بن محمد المعروف برياضي زادة  
تح . محمد التونجي ، مكتبة الخانجي بمصر ، ١٩٧٥ م .
- ٧ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تح .  
عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ،  
١٩٨٦ م .
- ٨ - الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤ م .
- ٩ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين علي بن يوسف القفطي ، تح . محمد أبو  
الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .
- ١٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات عبد  
الرحمن بن محمد بن الأنباري ، تح . محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء  
التراث العربي ، بيروت .
- ١١ - أنوار التترييل وأسرار التأويل ، عبد الله بن عمر البيضاوي ، تح . عبد القادر  
عرفات العشا حسونة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٦ م .
- ١٢ - الإيضاح في شرح المفصل ، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تح .  
موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢ م .
- ١٣ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة  
المتنى ، بغداد ، طبعة بالأوفست عن طبعة استانبول ، سنة ١٩٥١ م .



- ١٤ — البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني ، دار  
المعرفة ، بيروت •
- ١٥ — بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ،  
تح • محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٤ م •
- ١٦ — البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تح •  
محمد المصري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ م •
- ١٧ — تاريخ الأدب العربي ، كارل بروكلمان ، ترجمة عبد الحليم النجار وآخرون ، دار  
المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة •
- ١٨ — تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، عبد الرحمن الجبرتي ، دار الجيل ،  
بيروت •
- ١٩ — التبيان في شرح الديوان ، منسوب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ،  
تح • مصطفى السقا وآخرون ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٨ م •
- ٢٠ — التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين  
العكبري ، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،  
١٩٨٦ م •
- ٢١ — تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، أبو الحجاج  
يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، تح • زهير عبد المحسن سلطان ،  
دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٢ م •
- ٢٢ — تكملة المعاجم العربية ، رينهارت دوزي ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، بغداد ،  
١٩٨٢ م •
- ٢٣ — خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تح •  
عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ م •
- ٢٤ — الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تح • محمد علي النجار ، دار الهدى ،  
بيروت ، الطبعة الثانية •
- ٢٥ — خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، محمد المحيي ، بيروت •

- ٢٦ — ديوان امرئ القيس بشرح محمد بن إبراهيم بن محمد الحضرمي ، تح . أنور أبو  
سويلم وآخرين ، دار عمّار — الأردن ، عمان ، ١٩٩١ م .
- ٢٧ — روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، محمد باقر الخوانساري ، تح .  
أسد الله إسماعيليان ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ٢٨ — السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن مجاهد ، تح . شوقي ضيف ، دار المعارف  
بمصر .
- ٢٩ — شذرات الذهب ، أبو الفلاح عبد الحي المعروف بابن العماد الحنبلي ، دار  
الفكر ، بيروت ، ١٩٨٨ م .
- ٣٠ — شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري ،  
تح . محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ١٩٦٤ م .
- ٣١ — شرح المختصر على تلخيص المفتاح للقزويني ، سعد الدين التفتازاني ، تح . عبد  
المتعال الصعيدي ، المطبعة الخمودية التجارية بالأزهر ، القاهرة .
- ٣٢ — شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٣٣ — الصحاح ( تاج اللغة وصحاح العربية ) ، إسماعيل بن حماد الجوهري ،  
تح . أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- ٣٤ — طبقات الشافعية الكبرى ، عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، دار المعرفة ،  
بيروت .
- ٣٥ — طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تح . محمد أبو  
الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ م .
- ٣٦ — غاية النهاية في طبقات القراء ، شمس الدين محمد بن محمد المعروف بابن الجزري  
تح . برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- ٣٧ — فهرس النحو ، مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي ، مكة المكرمة .
- ٣٨ — فوات الوفيات والذيل عليها ، محمد بن شاکر الکتبي ، تح . إحسان عباس ،  
دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
- ٣٩ — الفوائد الضيائية ( شرح كافية ابن الحاجب ) ، نور الدين عبد الرحمن الجامي ،  
تح . أسامة طه الرفاعي ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، ١٩٨٣ م .

- ٤٠ — القاموس المحيط ، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
- ٤١ — الكافية في النحو ، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٤٢ — الكامل ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- ٤٣ — الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه ، تح . عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ م .
- ٤٤ — كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة ، مكتبة المشني ، بغداد ، طبعة بالأوفست عن طبعة استانبول ، سنة ١٩٥١ .
- ٤٥ — لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- ٤٦ — مراتب النحويين ، عبد الواحد بن علي المعروف بأبي الطيب اللغوي ، تح . محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار النهضة مصر ، ١٩٧٤ م .
- ٤٧ — معجم الأدباء ، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، تح . مرجليوث ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ٤٨ — معجم البلدان ، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٧ م .
- ٤٩ — المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم ، محمد طاهر بن علي الهندي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- ٥٠ — مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تح . مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- ٥١ — مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زادة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- ٥٢ — المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تح . محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣ م .

- ٥٣ — المنصف ، أبو الفتح عثمان بن جني : تح . إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ،  
الباي الحلبي بمصر ، ١٩٥٤ م .
- ٥٤ — الموسوعة العربية الميسرة ، محمد شفيق غربال ، دار نهضة لبنان ، بيروت ،  
١٩٨١ م .
- ٥٥ — النور السافر في أخبار القرن العاشر ، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله  
العيدروسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- ٥٦ — هدية العارفين ( أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ) ، إسماعيل باشا البغدادي ، مكتبة  
المنى ، بغداد ، طبعة بالأوفست عن طبعة استانبول ، ١٩٥١ م .
- ٥٧ — همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تح . عبد العال  
سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥ م .